جامعة العربي التبسي –تبسة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط –أكراد سوريا نموذجا-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

التخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبتين
حليمة بوزناد
دلال أحسن

إشراف الأستاذ:
سمير كيم

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
محمود دريدي	أستاذ مساعد أ	رئيسا
سمير كيم	أستاذ مساعد أ	مشرفا مقررا
عبد المجيد سعدي	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2015-2016

الله
نور السموات والأرض
مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري
يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها
يضيء ولو لم تمسسه نار
نور على نور
يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل شيء عليم

شكر و عرفان

نتقدم أولا بالشكر و الحمد الكثير في الأول و الأخير للخالق تبارك و تعالى الذي

بعونه أنجزنا هذه المذكرة

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر و التقدير إلى أستاذنا الفاضل " سمير كيم" لتفضله

بقبول الإشراف على مذكرتنا و لما بذله معنا من جهد و توجيه رشيد و رأي سديد

فله عظيم الشكر و الإحترام و لك منا هذا البيـــــــت الشعـــــــري

" تجف الأرض إن تفقـــــــدك و تبقى ما بقيت ثقيلا

مقدمة

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة تحولات جذرية في مفاهيم السياسة الدولية، فلم تعد المسائل التقليدية العسكرية مهيمنة في الدراسات الامنية، و العلاقات الدولية، بل تعدت إلى قضايا ومفاهيم جديدة تهتم بالجانب غير العسكري من بينها مسألة الأقليات و الجماعات العرقية والأمن الاقليمي... وغيرها، فمسألة الأقليات تعد من أهم المسائل التي أخذت تبرز بشكل هام على الساحة الدولية، و ذلك إبتداء من السبيعينات من القرن العشرين

و يستمر ذلك إلى الوقت الحالي، نظرا للتطورات التي عرفها العالم و كذا النظام الدولي من أحداث و حروب كان لها الأثر في ظهور هذه المسألة بشكل يوضح مدى الدور التي باتت تلعبه خاصة، و أنها أصبحت لا تعد فقط من الشؤون الداخلية للدول التي توجد بها، بل تعدى الأمر إلى نطاق جغرافي و سياسي أوسع، مما أدت إلى إتخاذ هذه المسائل بعدا داخليا، و آخر خارجيا سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

ولعل أهم نقطة تثار عند الحديث عن مسألة الأقليات هي إرتباطها بمسألة الوحدة الوطنية، و إستقرار الدول التي توجد بها، وحتى الإستقرار الإقليمي و الدولي، كذلك تعد الأقليات من العوامل المؤدية إلى إثارة النزاعات الداخلية، و النزاعات على المستوى الدولي، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى كونها مسألة تنتشر في العديد من دول العالم من جهة، و إلى طبيعة هذه الأقليات، ومطالبها، و أهدافها، و أساليبها من جهة أخرى، إلى جانب سياسة تعامل الدولة معها.

و في هذا الإطار تبرز لنا مسألة الأقليات في منطقة الشرق الأوسط، التي لاقت إهتمام كبير لدى العديد من الدارسين و الباحثين في السياسة الدولية وتجد الإشارة إلى أن المسألة الكردية تعد من بين القضايا التي عرفت

و لا تزال تشهد إختلافات عديدة في إطار تحديد أصل الأكراد و توزيعهم، وذلك لتواجدهم في خمسة دول هي سوريا، العراق، تركيا، إيران، الإتحاد السوفياتي سابقا، إضافة إلى أهمية التطورات التي تشهدها هذه القضية في علاقتها مع الدول المعنية بها، و في طبيعة مطالبها التي تراوحت بين المطالبة بالانفصال، و المطالبة بالحكم الذاتي أو إندماجها في الدول التي تنحدر منها، ومن بينها الأقلية الكردية في سورية و نظرا لإختلاف توجهاتها و كذا إختلاف ظروفها عبر هذه الدول في كل من العراق، تركيا، ايران، الأمر الذي أدى إلى إتخاذ

مسألة الأكراد في منطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة خاصة في إطار إرتباطها بالأحداث التي عرفتها و المرحلة الحالية التي تشهدها حاليا وبشكل خاص الأكراد في سورية.

مبرارت إختيار الموضوع:

تم اختيار دراسة الموضوع لأسباب ذاتية و أخرى موضوعية

الدوافع الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بموضوع الأقليات من خلال التعرف على مختلف جوانبه.
- معرفة سرعة إنتشار مسألة الأقليات في منطقة الشرق الأوسط.
- محاولة إثراء مكتبة العلوم السياسية بمثل هذه المواضيع

الدوافع الموضوعية:

- معرفة طبيعة الإنعكاسات التي تحدثها مسألة الأقليات على الأمن الداخلي و الأمن الإقليمي لدول الجوار.
- خصوصية مسألة الأقليات التي تشكل مصدر تخوف لدى الدول المعنية بها
- التعرف على مواقف الدول المعنية بالأقليات، وطرق التعامل معها.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع من خلال أهميته العلمية و العملية

الأهمية العلمية:

تكمن اهمية الدراسة العلمية في:

- إرتباط مسألة الاقليات بعدد من الدول العربية و الإسلامية جعلها مسألة حساسة عند التطرق إليها خاصة في ظل التطورات التي تشهدها بعض الدول، وبشكل خاص سورية.

– إضافة إلى الاهمية الاستراتجية و الاقتصادية التي تميز مناطق تنتشر فيها الأقليات، و التي تقع في قلب الشرق الاوسط.

الأهمية العملية:

تكمن أهمية الموضوع العملية في:

– يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة بإعتباره مرتبطا بالدولة في حد ذاتها، و الأمن الإقليمي لدول الجوار.

– التعرف على أحد مستويات الأمن، و هو الأمن الإقليمي.

– دراسة الأكراد في سوريا، و تأثيرهم على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

أهداف الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى:

- شرح مفهوم الأقلية، و مفهوم الأمن الإقليمي.
- تحديد تأثير الأقليات على الأمن على المستوى الداخلي، و الإقليمي الدولي.
- معرفة الأبعاد الجيوإستراتجية للأقليات في الشرق الأوسط.
- دراسة حالة أكراد سورية.

الدراسات السابقة:

تم تناول الدراسة من عدة باحثين إما بشكل جزئي أو كلي وأهم هذه الدراسات:

1/ دراسة الباحث لطفي خياري في مذكرة، بعنوان: "الأقليات في التراعات الإقليمية والدولية حالة الأقلية المسلمة في الإتحاد اليوغسلافي سابقا، حيث ركز في هذه الدراسة على دور الأقليات في تفعيل التراعات الإقليمية، وتقتصر إشكالية الباحث على طبيعة الأقليات ومحاولة فهم أسباب تحولها إلى فاعل أساسي في العلاقات الدولية يحد من سلطة الدولة.

وفي محاولته الإجابة على الإشكالية إقترح الباحث عدة فرضيات وهي:

- كلما زاد التنوع العرقي والديني والغوي والثقافي داخل الدولة كلما زادت النزاعات داخل الدولة القوية منها والضعيفة.

- كلما تنوعت مطالب الأقليات كلما زادت مواجهة الدول لها

- عندما تهدد الأقليات الأمن والسلم الدوليين تتدخل الدول لحماية الأقليات.

وتوصل الباحث إلى إستنتاجات يمكن تلخيصها فيمايلي:

- تفكك المعسكر الشرقي أدى إلى بروز العوامل العرقية والثقافية والدينية وكان من نتائجه أن تحولت الأقليات العرقية والدينية إلى فاعل مؤثر في العلاقات الدولية.

-إن تضاعف إهتمام الدول بمسألة الأقليات والعرقيات ينبع من كون هذه الإختلافات أصبحت من العناصر المهددة للأمن والسلم الدوليين.

- إن خطورة الأقليات تنبع من الفوضى واللإستقرار الذي يفرزهما إنتشار المطالب الإنفصالية.

- أن يوغسلافيا من الدول التي شهدت بعد إنهيار جدار برلين أزمة تسببت فيها الأقليات التي تطالب بالإنفصال وهو ما أدى إلى تفككها إلى دويلات.

2/ دراسة الباحثة ويفي خيرة في مذكرة ، بعنوان:"تأثير المسألة الكردية على الإستقرار الإقليمي"، سنة 2005، حيث ركزت الباحثة في هذه الدراسة على الترابط الموجود بين الأكراد ومدى تأثيره على الإستقرار الداخلي والإقليمي ،وتقتصر إشكالية الباحثة على كيف تؤثر المسألة الكردية على الإستقرار الداخلي والإقليمي؟

وفي محاولة للإجابة على إشكالية الباحثة إقترحت الباحثة عدة فرضيات وهي كالتالي:

- تؤثر المسألة الكردية على إستقرار الدول المعنية بها ويتعدى هذه التأثير إلى المستوى الإقليمي من خلال إثارة التوترات والنزاعات بين هذه الدول.

– وجود إرتباط وثيق بين المسألة والإستقرار الداخلي والإقليمي من خلال إثارة التوترات والنزاعات بين هذه الدول.

وتوصلت الباحثة إلى إستنتاجات يمكن تلخيصها فيمايلي:

– أن المسألة الكردية تستمد أهميتها وأسسها من طبيعة المجموعة الكردية ذاتها.

– أن النقطة الهامة التي تجعل المسألة الكردية تأخذ طابعا خاصا ومتميزا عن المسائل الأخرى المرتبطة بالأقليات هي كون المجموعة الكردية لا تتمتع بوحدة سياسية مثل المجموعات الكبرى الأخرى.

– بالرغم من التواجد التاريخي للمجموعات الكردية في المنطقة إلا أنه لم تظهر المشكلة أو السألة الكردية إلا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

– المسألة الكردية لم تنحصر على الدول المعنية بها فقط بل تعددت النطاق الوطني والإقليمي والدولي.

يمكن القول أن هذه الدراسات غلب عليها الطابع الأحادي الجانب، فقد تم التركيز على متغير واحد وإغفال متغيرات أخرى لذا تم في هذه الدراسة محاولة التركيز على متغيرات وعناصر جديدة لدراسة تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي من خلال:

– التركيز على الأقليات في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الدول.

– طبيعة المطالب المرتبطة بالأقليات في الشرق الأوسط وطرق التعامل معها.

– الأقلية الكردية السورية كمتغير جديد في المنطقة في ظل التجاذبات الإقليمية.

حدود الدراسة:

سنركز في هذه الدراسة على معرفة مدى تأثير الأقليات على الأمن الاقليمي من خلال دراسة تأثير أكراد سورية على الأقليات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، و سنركز في هذه الدراسة على الفترة الزمنية 2011.2016.

الإشكالية:

سيتم في هذا العمل العلمي التطرق إلى مشكلة الأقليات، و الدور الذي تلعبه في إستقرار أو عدم الإستقرار في الدولة، وعليه تظهر لنا معالم الإشكالية التالية:

كيف يمكن للأقليات أن تشكل تهديد على الإستقرار و الأمن الاقليمي للدول على ضوء حالة أكراد سورية؟

وتتضمن هذه الاشكالية عدة تساؤلات فرعية:

1/ ما المقصود بالأقلية و الأمن الإقليمي؟

2/ ما طبيعة مطالب و أهداف الأقليات في منطقة الشرق الأوسط؟

3/ ما مدى تأثير الأقلية الكردية في سورية على الأمن الداخلي و الاقليمي؟

الفرضيات:

في محاولة للإجابة على هذه التساؤلات و الوصول إلى نتائج تم إختبار الفرضيتين التاليتين:

–كلما تم تسييس الأقليات كلما زادت حدة تهديد إستقرار و الأمن الإقليمي للدول.

– كلما كان التوزيع الجغرافي للأقليات غير منسجم كلما زاد من حدة النزاعات بين الدول.

المنهجية المستخدمة:

بإعتبار المنهج هو القاعدة الأساسية لكل البحوث العلمية، و نظرا لطبيعة الموضوع تم الإعتماد على المناهج التالية:

– **المنهج التاريخي**: هو الطريق الذي يختاره الباحث في تجميع معلومات وبيانات العلمية في دراسة الموضوع،

و هو الأكثر المناهج التقليدية شيوعا، فهو لا يكتفي بسرد الوقائع، و لكن يقدم تصوره للظروف المحيطة بالموضوع الدراسة من خلال الرجوع الى الأكراد في سوريا و المسيرة التاريخية لهم.

– **منهج دراسة حالة:** بإعتباره يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردا أو جماعة أو مؤسسة، و تكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث بإعتباره الاداة الانسب لاقامة الترابط بين ما هو نظري و ما هو تطبيقي لاكراد في سوريا نموذجا ومن جهة أخرى الأقليات و الأمن الإقليمي.

تقسيم الدراسة:

سيتم في هذه الدراسة تناول الموضوع في ثلاثة فصول إضافة إلى لمقدمة وخاتمة، يهدف **الفصل الأول** إلى التأصيل المفاهيمي والنظري للأقليات والأمن الإقليمي حتى يتم التمكن من فهم القضية على الجانب العملي، ويتكون هذا الفصل من ثلاثة، يدرس المبحث الأول مفهوم الأقليات وما إرتبط بها كالتصنيفات وأهداف الأقليات بينما يدرس المبحث الثاني ماهية الأمن الإقليمي من خلال التعرف إلى أشكاله وأهدافه والتطرق إلى نظام الأمن الإقليمي من خلال التعرف على أهم هذه النظريات التي تفسر الأقليات والأمن الأمن الإقليمي.

أما **الفصل الثاني** فيحتوي دراسة تحليلية للأقليات في منطقة الشرق الأوسط، حيث تم التركيز فيه على تأثير الأقليات في الشرق الأوسط على الأمن الإقليمي، ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث يدرس المبحث الأول التحديد الجيوإستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط من خلال التطرق إلى الموقع الجيوبولتيكي لمنطقة الشرق الأوسط بالإضافة للأهمية الإقتصادية والجيوبولتكية للمنطقة، والتوزيع الجغرافي للأقلية الكردية في منطقة الشرق الأوسط، كما يدرس المبحث الثاني الأقليات في منطقة الشرق الأوسط وطبيعتها وطبيعة مطالبها ووسائل تحقيقها وكيفية تعامل الأنظمة السياسية مع ه المطالب، بينما يدرس المبحث الثالث تأثير الأقليات على الإستقرار في منطقة الشرق الأوسط، من خلال تأثيرها على الإستقرار الداخلي والإستقرار الخارجي.

أما **الفصل الثالث** فيتضمن دراسة تطبيقية حول الأقلية الكردية السورية، حيث تم التركيز على تأثير الأكراد السوريين على الأمن للدول الجوار، ويتكون الفصل من مبحثيين، يدرس المبحث الأول طبيعة الأقلية الكردية السورية من خلال التطرق إلى بحث حول أصول الأكراد، بالإضافة إلى التطور التاريخي للمسألة الكردية، والتوزيع الجغرافي لأكراد سورية والملامح الأساسية للقضية الكردية السورية والفكر القومي لأكراد سورية، أما المبحث الثاني فيدرس تأثير القضية الكردية السورية على الأمن الإقليمي، من خلال معرفة مواقف

دول الجوار من الأكراد في سورية وتداعيات القضية الكردية السورية على دول المنطقة، والسيناريوهات المحتملة لحل القضية الكردية السورية من منظورات مختلفة.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي ونظري للأقليات والأمن الإقليمي

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي ونظري للأقليات والأمن الإقليمي .

تعتبر مسألة الأقليات من أبرز القضايا المطروحة في العديد من الدراسات الاجتماعية عموما والدراسات السياسية خصوصا، حيث أصبحت هذه المسألة تطرح بقوة على مستوى الحياة السياسية والدولية في عالمنا المعاصر، نظرا لما تثيره من إشكاليات ونقاشات، ليس فقط على الجانب العملي فحسب وإنما أيضا على المستوى المفاهيمي، من خلال صعوبة تحديد للأقلية، والذي بدوره أدى إلى تعدد التعاريف بشأنها، من خلال صعوبة تحديد مفهوم للأقلية، والذي بدوره أدى لتعدد التعاريف المطروحة لتحديد مفهوم شامل الأقليات، فمنها من يدخل ضمن مجالات كعلم الإجتماع، علم السياسة ... وآخر ضمن الإتفاقيات واللجان كالإتفاقية الأوروبية واللجنة الفرعية لحقوق الإنسان.

كما أن هناك من عاملين رئسيين ساهما في بروز الأقليات منها من إرتبط بالعامل السياسي الأمني الى العامل الإقتصادي الإجتماعي، كما أن الإختلاف بين الجماعات والأقليات عن بعضها البعض سواء من الناحية الذاتية كالعرق، أو من ناحية الوضع الإجتماعي السياسي ساهم في بروز العديد من التوجهات لدراسة الأقليات.

كما يشكل مفهوم الأمن أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، بسبب الصعوبة والتعقيد والتحولات التي مسته والتي أدت إلى إنتقاله من المستوى الوطني إلى الأمن في إطاره الإقليمي، فقد مر مفهوم الأمن الإقليمي بالعديد من المراحل التي أدت إلى بلورته وتعددت معه الخصائص والمقومات والوضائف والأسباب التي أدت لإعتماد مفهوم الأمن الإقليمي ونظام الأمن الإقليمي، كآلية لتحقيق الأمن في نسقه الوطني والإقليمي والدولي وصولا لمقاربات نظرية تعنى بتفسير مثل هذه الظواهر وتأثيرها على الأمن.

المبحث الأول: الأقليات مقاربة إتيمولوجية

يعتبر موضوع الأقليات من المواضيع الهامة التي لاقت جدالا واسعا لدى العديد من الباحثين والدارسين، في إطار علم الإجتماع، علم السياسة...كما أن طبيعة تطورها تختلف من أقلية إلى أخرى، إلى جانب تحديد معايير تصنيفها إختلف حسب أنصار كل إتجاه فهناك من صنفها حسب الإتجاه الوصفي الهيكلي، والأخر حسب التصنيف التحليلي، وأخيرا التصنيف الحركي لهذه الأقليات.

المطلب الأول: مفهوم الأقلية.

نتطرق في هذا المطلب أولا إلى تطورالأقليات، ومن ثمة إلى إبراز جملة من التعاريف المتعلقة بالأقلية والوقوف على أهم المصطلحات التي لها علاقة بمفهوم الأقلية للوصول إلى تعريف يشمل كل العناصر التي لا بد أن تتوفر عليها كل أقلية.

أولا:تطور الأقلية:

تختلف طبيعة نشأة الأقليات من أقلية إلى أخرى، ومن العوامل الرئيسية التي ساعدت على تطورها نجد:

1- السياسة الأمنية: يعود بروز الاقليات أساسا إلى الإستعمار الذي حمل معه مجموعات بشرية ألى الدول التي إحتلها بهدف تغير البنية السكانية، مثل تنقل الألزاستين إلى المجر، أو كما فعلت الإمبراطورية المجرية .النمساوية، التي قامت بتهجير الصرب إلى أوكرانيا من أجل حماية حدودها من الجيش العثماني وقد نتج عن الحروب تقسيم أراضي الدول المنهزمة، كما غيرت خريطة الحدود الشئ الذي نتج عنه تنقل الجماعات السكانية عبر الحدود مما مكنها من تكوين جماعة أقلية، ومن بينها الاقلية الألمانية في النمسا، كما أن هناك حالة أخرى متعلقة بالأقليات التي عانت من الإظطهاد السياسي أو الديني في مواطنها الأصلية الأمر الذي أدى بها إلى الفرار والتوزع في ديار الشتات ومن الامثلة على ذلك نجد الفلسطنين الموزعين على العديد من الدول.[1]

2-الإقتصادي- الإجتماعي: إبتداءا من الثلاثنيات ظهرت عوامل ساعدت على ظهور الأقليات منها عامل الهجرة الناتجة عن سوء الأوظاع الإقتصادية وتعرف هذه الهجرة بالهجرة الإقتصادية، والتي تعود إلى ضعف التنمية التكنولوجية والإقتصادية في دول الجنوب، حيث تنقلت بعض الجماعات إلى خارج دولهم بحثا عن الرزق، ومع مرور الوقت أصبحت هذه الجماعات تشكل جماعات أقلية، ومن بينهم الجزائريون الذين يعيشون

[1] برهان غليون.«الإثنية والقبلية ومستقبل الشعوب الدائية».**مجلة التسامح**،العدد 22،(أفريل2003)،ص01

في فرنسا، والأتراك في ألمانيا ومع إستفادة العمال من حق التجمعات الإجتماعية، كتر عدد أفراد هذه الأقليات بسبب تنقل أسرهم إلى هذه الدول الصناعية وبالتالي مع هذا التنقل ظهر نوع جديد من الأقليات يعمل على المحافظة على عداته ومعتقداته، ومع إستفادة العمال من حق التجمعات الإجتماعية، كتر عدد أفراد هذه الأقليات بسبب تنقل أسرهم إلى هذه الدول الصناعية وبالتالي مع هذا التنقل ظهر نوع جديد من الأقليات يعمل على المحافظة على عداته ومعتقداته.

وعليه يمكن القول أن المهاجرين الذين قدمو في فترة ما من أجل كسب الأموال وتحسين أوظاعهم الإقتصادية والإجتماعية في تلك الدول أصبحوا مواطنين يعملون على حمابة مكتسباتهم الذاتية، اللغوية والثقافية في الدول التي إحتضنته[1]

ثانيا:مفهوم الأقلية .

لقد تعددت آراء الباحثين والدارسون في إيجاد تعريف شامل للأقلية يحظى بالقبول عموما.

1- تعريف حسب الموسوعات واللجان:

- **عرفت الموسوعة الدولية للعلوم الإجتماعية** "الأقلية بأنها جماعة من الأفراد الذين يتميزون عن بقية الأفراد عرقيا، قوميا أو دينيا ولغويا، وهم يعانون من نقص نسبي في القوة ومن ثمة يخضعون لبعض أنواع الإستبعاد والإظطهاد والمعاملة التميزية".[2]

-**تعريف الموسوعة البرطانية الجديدة** "الأقلية هي مجموعة متمايزة ثقافيا أو إثنيا أو عرقيا ضمن مجتمع أكبر وهذا المصطلح عندما يستخدم لوصف هذه المجموعة يحمل داخل شبكة أكثر من الأثار السياسية والإجتماعية".[3]

---

[2] Henry Gordan،*Multicultural and Multiethnique Society*، Discussion 2000 UNESCO، p122 .

[2] جاد عبد الكريم ،الجباعي،مسألة الأقليات.مأخوذة من بتاريخ2016/02/4 على الساعة 10:00 http://hem.bredband.net

[3] هايل عبد المولى طشطوش، **الموسوعة الحديثة المصطلحات السياسية والإقتصادية**، (الأردن: دار حامد للنشر، 2012) ص56.

-تعريف اللجنة الفرعية لإلغاء وحماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة:"الأقلية جماعة عددها أقل من تعداد بقية سكان الدولة، ويتميز أبناؤهم عرقيا، أو لغويا ودينيا عن بقية أعضاء المجتمع ويحرصون على إستمرار ثقافتهم أو تقاليدهم أو ديانتهم أو لغتهم".[1]

تعريف اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان "الأقلية هي جماعات متوطنة في المجتمع تتمتع بتقاليد خاصة و خصائص إثني أو دينية أو لغوية معينة تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى البقية من السكان في مجتمع ما وترغب في دوام المحافظة عليها".[2]

-تعريف مسودة الإتفاقية الأوروبية لحماية الأقليات "الأقلية هي جماعة عددها أقل من تعداد بقية سكان الدولة، ويتميز أبنائهم عرقيا، أو لغويا ودينيا عن بقية أعضاء المجتمع ويجرصون على إستمرار ثقافتهم أو تقاليدهم أو ديانتهم أو لغتهم".[3]

من خلال ماتم طرحه يمكن القول أن الأقلية لابد أن تتوفر على جملة من العناصر التي هي كالتالي:

- عامل الإختلاف المميز الأقلية عن باقي المكونات المجتمعية.
- عامل إدراك وجود هذا الإختلاف والرغبة في المحافظة عليه.

-جيل ديشان يعرف" الأقلية مجموعة مواطني دولة تمثل أقلية عددية وتوجد في وضعية غير مسيطرة داخل تلك الدولة، تتمتع بخصائص عرقية ويضهرون بصورة ضمنية شعورا بالتضامن إتجاه الإحتفاظ بالثقافتهم تقاليدهم، دينهم أو لغتهم".[4]

- **فرانسيسكوا كبوتورتي**"الأقلية مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان الدولة يوجدون في وضعية غير مسيطرة يتمتع أ عضاؤها الذين هم من مواطني تلك الدولة من الناحية العرقية، الدينية، اللغوية على خصائص مختلفة عن

---

[1] سميرة، بحر، **المدخل لدراسة الأقليات**، (القاهرة: مكتبة أنجلو مصرية، 1982)، ص11.

[2] أحمد ،وهبان،**الصراعات العرقية وإستقرارالعالم المعاصردراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية** (مصر:مؤسسة شباب الجامعة ،2011)،ص169.

[3]أحمد إدابير،التعددية الإثنية والأمن المجتمعي دراسة حالة مالي،مذكرة ماجستير(جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية ،(2012) ص17.

[4]المرجع نفسه،ص،172.

تلك التي يحملها باقي السكان، ويظهرون ولو بصورة ضمنية شعورا بالتضامن إتجاه الإحتفاظ بثقافتهم وتقاليدهم، دينهم أو لغتهم".[1]

–**تعريف لويس ويرث** "الأقلية هي جماعة من الناس تنفصل عن بقية المجتمع بصورة ما نتيجة خصائص عضوية أو ثقافية تعيش في مجتمعها في ظل معاملة غير متساوية مع بقية أفراد المجتمع، ومن ثمة ترى هذه الجماعة أنها عرضة للتفرقة".[2]

كما تختلف المعايير المستعملة لتحديد مفهوم الأقلية، فبعض الباحثين إعتمدوا على المعيار العددي ومنهم من إعتمدوا على معيار الوضع الإجتماعي والسياسي، وآخرون من جمع بين المعيارين.

–**أنصار المعيار العددي**:يعتمد أنصار هذا الإتجاه على المعيار الكمي في تحديد مفهوم الأقلية والذي مفاده أن الأقلية هي جماعة سكانية أقل عددا من حيث الكم في مجتمعها ففي سنة 1997 إعتمد الأستاذ ستا نسيلاف تيشير نيتشو على المعيار العددي في تحديد مفهوم الأقلية على أنها مجموعة من الأفراد يعيشون في إقليم الدولة بصفة دائمة فهم أقلية عددية مقارنة مع باقي السكان ولهم إرادة في الحفاظ على هويتهم.[3]

–**أنصار المعيار السياسي والإجتماعي**: تتمحور وجهة نظر الإتجاه في إعتبار الأقلية هي"هي كل جماعة سكانية مضطهدة الحقوق السياسية والإجتماعية، بغض النظر على العدد الذي تمثله".[4]

– **أنصار الدمج بين المعيارين**: يرى أنصار هذا الإتجاه أن الاقلية"جماعة بشرية تتميز بأنها أقل مقارنة بالعدد الكلي للمجتمع، أما عن الوضع السياسي والإجتماعي داخل مجموعة مواطني الدولة تتميز عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس أو الدين أو اللغة وغير مسيطرة فتشعر بالإضطهاد بهدف الوقاية من قبل القانون الدولي لها".[5]

---

[1] نيفين، عبد المنعم مسعد،**الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي**،(القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1988)،ص05.

[2] المرجع السابق،ص32.

[3] سمية، بلعيد،النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا،مذكرة ماجستير(جامعة قسنطينة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010)،ص16.

[4] المرجع نفسه،ص17.

[5] المرجع نفسه،ص18.

من خلال ماتم تناوله من تعريفات يمكن القول أن الأقلية هي "مجموعة من الأفراد يعيشون على إقليم معين بصفة دائمة يشكلون أقلية عددية مقارنة بالسكان الأغلبية، ولهم خصائص تختلف عن الأغلبية مضطهدوا الحقوق الإجتماعية والسياسية هدفهم الرغبة في الحفاظ على هويتهم" .

المطلب الثاني:تصنيف الأقليات .

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم تصنيفات الأقلية إستنادا إلى الأسس والمتغيرات التي يرتكز عليها انصار كل إتجاه.

أولا:التصنيف الوصفي الهيكلي للأقليات

يستند أنصار هذا الإتجاه إلى أحد المتغيرات البيولوجية أو الإجتماعية مثل السلالة واللغة والدين، وتنقسم الاقليات حسب هذا الإتجاه إلى:

1-أقلية سلالية: وهي الاقلية التي يرتبط افرادها فيما بينهم من خلال رابطة الأصل المشترك أو وحدة السمات الفيزيقية مثل:لون البشرة أو شكل ولون العينين أو غيرها من السمات البيولوجية، إنطلاقا من أن الرابطة تمثل المقوم الأصيل لتمايز هذه الأقلية عن غيرها من الجماعات المشتركة معها في المجتمع مثل الأقلية الزنجية في المجتمع الأمريكي التي تتسم بخصائص فيزيولوجية ترتبط بالسلالة.[1]

2- الأقلية اللغوية:هي الجماعة التي ينطبق عليها مفهوم الأقلية والتي تختلف عن الأغلبية من مواطني الدولة الواحدة في، اللغة، واللسان، بحيث بحيث نجدها تتحدث وتكتب لغة غير لغة الأكثرية المتداولة في الدولة الواحدة، فاللغة هنا الخاصية المميزة للأقلية، ولذلك سميت أقلية لغوية، ولا يمكن الإعتماد على اللهجات المحلية للقول بوجود أقلية لغوية، أو غالبا ما تتركز مطالب هذه الأقليات على الحفاظ على لغتها الأصلية كتابة ومحادثة والاعتراف بها من قبل الدولة، كإحدى لغات الدولة وأن تخصص مادة في الدستور الخاص بالبلاد للإعتاف بها رسميا مثل الأقلية الأمازيغية في دول شمال إفريقيا.[2]

[1] لطفي، خياري،الأقليات في النزاعات الإقليمية والدولية حالة الأقلية المسلمة في الإتحاد اليوغسلافي سابقا،مذكرة ماجستير(جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2004)،ص31.

[2] نذير،بومعالي،حماية الأقليات بين الإسلام والقانون العام،مذكرة دكتوراه،(جامعة الجزائر،كلية الحقوق والعلوم الإسلامية،2008)،ص87.

3-الأقلية الدينية:لقد كفل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية المعتقد للأفراد، وذلك بنص المادة 18 منه والتي جاء فيها «لكل شخص الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق في حريته في تغير دينه أو معتقده وحريته في إضهار دينه أو معتقده بالتعبد».[1]

ومن خلال ما تم طرحه تعرف الأقلية الدينية على أنها كل جماعة عرقية يمثل الدين المقوم الرئيسي لذاتيتها، وتمايزها عن غيرها من الجماعات العرقية التي تشاركها ذات المجتمع، والملاحظة أنه من النادر تواجد دولة في العالم متجانسة دينيا لذا فالأقليات تتواجد في أنحاء العالم، وعلى سبيل المثال في العراق نجد السنة والشيعة، المسيحية واليهود، وفي مصر نجد الأقباط والمسليمين.[2]

4-الأقلية الإثنية: الأقلية الإثنية هي الجماعة التي تشترك فيها الخصائص خصائص ثقافية معينة، مثل اللغة أو الدين وهي تختلف عن الجماعات الأخرى التي تقوم على خصائص طبيعية غير قابلة للتغيير، وترتبط تلك الخصائص إرتباطا جوهريا بالقدرات و الكفاءات الذهنية، وكلمة إثنية مشتقة من كلمة شعب أو أمة أو جنس.[3]

ثانيا:التصنيف التحليلي للأقليات

يصنف أنصار هذا الإتجاه الأقليات حسب مواقعها السياسية والإجتماعية والثقافية إلى أقليات مسيطرة، وأقليات غير مسيطرة وعليه نجد:[4]

1- الأقليات المسيطرة:

وهي الأقلية التي تهيمن على مقاليد الحكم والسلطة والتي قد تتربع على قمة الهرم الإجتماعي من حيث القوة أو الثروة أو الهيبة، وقد تعد هذه الهيمنة أو السيطرة بمثابة السمة المميزة لها.

---

[1] سعد الدين،إبراهيم،**تأملات في مسألة الأقليات**،(القاهرة: مركزإبن خلدون1996)،ص100.

[2] محمد عاشور،المهدي،**التعددية الإثنية إدارة الصراعات وإستراتجيات التسوية**،(عمان:المركز العلمي للدراسات السياسية،2002)،ص45.

2-Theodore veiter .comanentary on the concept of concept of nation "human rights journal، vol VII.2.4 paris 1974p274.

[4] خيرة، ويفي،تأثير المسألة الكردية على الإستقرار الإقليمي، مذكرة ماجستير(جامعة قسنطينة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2005)،ص32.

2- الأقليات غير المسيطرة: وهي حال أغلب الأقليات في العالم، فهي تكون بمنآى عن السلطة، كما قد يشكل أغلب أفرادها الفئة الأقل ثراءا في المجتمع، وتجدر الإشارة هنا إلى أن أغلب الأقليات لا تقتصر الرابطة بينها على مقوم واحد، فالأقلية الفرنسية في كندا تتمايز عن الأغلبية من حيث الأصل واللغة والمذهب الديني.

ثالثا:التصنيف الحركي للأقليات

يصنف هذا الإتجاه الأقليات إستنادا إلى ما تحدثه من حركات إجتماعية، سياسية، داخل مجتمعها وعدم قبولها لوضعها القائم في المجتمع.

1/ الأقلية التي تستهدف الإنصهار و الذوبان:

وهي الأقلية التي ترغب في الذوبان داخل الجماعة المسيطرة، وهذا يعتمد على رغبة الأقلية وفي هذه الحالة تجد الأقلية أن الخاصية أو أكثر من خصائصها التي تتمايز بها تؤدي إلى عدم مساوتها أو قبولها لدى الأغلبية، وترى أن تفردها بهذه الخصائص هو سبب التميز ضدها، وإزاء ذلك تبدأ الأقلية بالتخلي بقدر الإمكان عن تلك الخصائص ثم تقوم بتبني خصائص الأغلبية مع محاولة إزالة تلك العوائق التي تقف في طريق ذوبانها في تلك الجماعة الأغلبية، مع العلم أن نجاح هذه الحركة الإنفصالية يعني إنتهاء وجود أقلية من حيث جماعة عرقية لها خصائص تتمايز بها عن غيرها من الجماعات.[1]

2/ الأقلية التي تستهدف الإندماج:

وهي مختلفة عن الإنصهارية في أن الأخيرة تفقد فيها الأقلية صفاتها وخصائصها لتكتسب خصائص الأغلبية، بينما الإندماجية تفقد فيها كل الجماعات المتفاعلة خصائصها لتكتسب خصائص جديدة تمثل خليط من الخصائص القديمة لهما، وتتم عملية الإندماج عندما تكون الجماعات الداخلة في الإندماج متقاربة في السلطة والمكانة ولا تشعر إحدى هذه الجماعات بالإستعلاء أو التفوق، وقد تكون دوافع الإندماج ضد المصالح

[1] أسماء جابر، أحمد يوسف، **حقوق الأقليات المسلمة في آسيا بين المواثيق الدولية ومعطيات الواقع** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010)، ص132.

المشتركة أو الإحساس المشترك بخطر ما، أو الدعوة إلى إيديولوجية جديدة، ومن الأمثلة على الإندمجات التي أدت إلى قيام وحدة متجانسة نجد تشيكو سلوفاكيا.[1]

3/ الأقلية التي تستهدف التعددية:

وهي الأقلية التي ترغب في العيش جنبا إلى جنب مع الجماعة والأقليات الأخرى، وهذا مع إحتفاظ كل جماعة بخصائصها التي تتمايز بها، مع المساواة في التمتع بالحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية، فهي أقلية تؤمن بالتعددية الثقافية والحضارية، في إطار الوحدة السياسية والاجتماعية لمجتمعها.[2]

4/ الأقلية التي تستهدف الإنفصال:

وهي أقلية تنشد الإستقلال السياسي والثقافي، وقد تقوم هذه الأقلية بتطوير حركة مكرسة للإستقلال التام فمثل هذه الأقلية إما تستهدف إستقلالا ذاتيا أو أنها تستهدف الإستقلال التام وتكوين دولة مستقلة، أو الإنضمام إلى دولة أخرى تشترك معها في خصائصها التي تتمايز بها عن المجتمع الذي تعيش فيه، ومن الأمثلة على الأقليات التي تهدف إلى الإنفصال إلى والإنضمام إلى مجتمع آخر يعبر عن هويتها نجد، الأقلية التركية في قبرص التي تستهدف الإنضمام إلى تركيا، ومن الأمثلة التي ترغب في الإنفصال وتكوين دولة مستقلة الأقلية المسلمة التي تتواجد في جنوب تيلاندا.[3]

---

[1] محمد، مدرو،إستخدام الأقليات في الصراع في العالم الإسلامي،**مجلة المختار الإسلامي**،العدد03،(ماي1988)،ص306.

[2] المرجع نفسه، ص133.

[3] برهان ،مرجع سابق،ص200.

المبحث الثاني: الأمن الإقليمي مقاربة مفاهمية

يعتبر مفهوم الأمن من المصطلحات الأكثر إثارة للإختلاف لدى العديد من الباحثين لأن الأمن كمقاربة مفاهمية ليس من المفاهيم السهل تعريفها وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، حيث تعددت مستويات الأمن بين ماهو وطني، وما هو إقليمي وماهو عالمي، حيث هذا الأخير الذي برز في أعقاب الحرب العالمية الثانية ليدل على مجموعة من الدول المرتبطة مع بعضها البعض في إطار نظام إقليمي، والذي إختلفت تسمياته بين النظام الفرعي أو النظام الدولي الجزئي، يشتمل على مقومات تحدده وتضبط وظائفه .

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى جملة من العناصر التي لها علاقة بالأمن الإقليمي بداية بالأمن كمفهوم وثانيا إلى نشأة مفهوم الأمن الإقليمي والمقصود به وأهدافه.

أولا: مفهوم الأمن:

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الأمن وذلك حسب المنطلقات التي إعتمد عليها كل باحث والتطورات التي مست المفهوم ولعبت دور مهم في بلورته وعليه فقد ساهمت المتغيرات الدولية في تغير مفهوم الأمن.

– **تعريف باري بوزان:**«الأمن هو الحالة التي يكون النقاش فيها دائرا حول السعي للتحرر من التهديد».[1]

– **تعريف هنري كسنجر:** «الأمن هو أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء.[2]

– **تعريف روبرت مكنمار وزير الدفاع الأمريكي السابق بقوله:**«هناك حالة عدم الإستقرار والتي أخذت تسود مساحة كبيرة من سطح الكرة الأرضية، إذ توجد علاقة مباشرة بين الوضع الإقتصادي للدول، والمشكلة

[1] حسين محمد، الظاهر، الأمن القومي العربي: مدخل نظري، **مجلة الدراسات اليمنية**، العدد48(مارس 2013).ص15.

[2] فايز محمد،دويري،**الأمن الوطني**(عمان: دار وائل للنشر،2013)ص62.

العسكرية هي وجه سطحي ضيق لمشكلة الأمن الكبرى، إذ يمكن للقوات العسكرية أن تساعد على توفر القانون والنظام في المجتمع السياسي، حتى تصبح درعا تتحقق وراءه التنمية، وهي الحقيقة الأساسية للأمن.[1]

– وعليه فالأمن« هوشعور وهاجس لمواجهة الوحدة والخوف، وهو ذلك الشعور الذي يعنى بحماية الإنسان من المخاطر البينية والبشرية، التي يتعرض لها».[2]

من خلال ما تم طرحه يمكن القول أن الأمن كمفهوم هو:« ذلك الشعور الذي من خلاله يتم الإحساس بالأمان والمرتبط بغياب التهديد وغياب هاجس الخوف وتوفير الحق في البقاء من خلال التحرر من المخاطر التي تهدد وجوده.

ثانيا: نشأة مفهوم الأمن الإقليمي

مفهوم الأمن الإقليمي تشكل في ظل مفهوم الأمن الوطني أو متضمنا في مفهوم الأمن الدولي أو الأمن العالمي على أن هذا الأخير لم يلغي مفهوم الأمن الإقليمي، فقد نشأ في ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية في شكل منظمات وهيئات إقليمية كانت بالأساس إقتصادية أو دفاعية، غير أن أغلبها غلب عليها طابع إرتجالي المنهج بدون تخطيط وموارد ولا ينفذ قرارات، أي غلب عليها الطابع السياسي الرمزي أكثر من كونها ذات طبيعة عسكرية عملية طرحت إشكالية العلاقة بين الأمن الإقليمي والأمن الدولي، في وقت مبكر يعود إلى مفاوضات صياغة ميثاق الأمم المتحدة في حفظ الأمن، بالإضافة للإطار القانوني لحركة الهيئات الإقليمية في مجال الأمن.[3]

إن المفهوم الإقليمي للأمن قد أخذ يكتسب بعض الوجود من خلال الزيادة في عدد المنظمات الإقليمية التي نشأت في الوطن العربي وأمريكا اللاتينية في الأربعينيات من القرن الماضي، ثم أوروبا في الخمسينات وإفريقيا وآسيا في الستينات و آسيا الوسطى في التسعينات من القرن نفسه، والتي كانت تختص في مسائل تخص الأمن الإقليمي، لكنها بقيت محصورة نظريا غير عملية بسبب الحرب بين العملاقين الأمريكي والسوفياتي وترتيباتهما الأمنية، التي جمدت وقلصت قدرة تلك المنظمات الإقليمية على القيام بدورها في معالجة مسائل الأمن الإقليمي

[1] عامر، مصباح،**نظريات التحليل الإستراتيجي والأمن للعلاقات الدولية**(القاهرة: دار الكتاب الحديث،2011)ص10.

[2] مارتن، غريفشن وتيري، أوكلاهان،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (دبي:مركز الخليج للأبحاث،2002)ص62.

[3] مصطفى، علوي،الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني و الأمن العالمي.**مجلة العربية للعلوم السياسية**،العدد04،(افريل2005).ص32.

وقد لعب قيام بعض منظمات الأمن الإقليمي بدور ناجح في مجال التسوية السلمية للمنازعات، عزز من مكانة مفهوم الأمن الإقليمي وحسن فرص التعاون بين هذه المنظمات وبين الأمم المتحدة، إن تفعيل العلاقة بين الآلية العالمية والآلية الإقليمية للأمن ساهم في المساعدة على زيادة العلاقة بين الأمن الإقليمي والأمن الوطني وتقسيم العالم إلى أقاليم أمنية تعنى بشؤون الأمن في كل إقليم وكمثال على ذلك العلاقة التعاونية بين مجلس الأمن وحلف الناتو كآلية عالمية وآلية توصف بأنها إقليمية للأمن.[1]

ومفادا لما تقدم فإن مفهوم الأمن الإقليمي حتى وإن حظى بفرصة للتقدم في مناطق أخرى فإنه ليس مرشح ليكون في ذات الموقع وذات الأمن في كل المناطق وذلك للإختلاف في التركيبات الجغرافية والمجتمعية وهو ما جعله آسير للضغوطات المتعارضة وعمليات الشد والجذب بين مفهومي الأمن سواء الأمن في نطقه الوطني أو الأمن في نسقه الإقليمي ومن ثمة الأمن في شقه العالمي.[2]

ثالثا: مفهوم الأمن الإقليمي

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأمن الإقليمي من قبل العديد من المفكرين الذين يهتمون بأهمية المنظمات والتنظيمات الإقليمية وعليه نجد العديد من التعريفات التي تناولت المفهوم وحاولت الإحاطة بكل الجوانب المتعلقة به.

– تعريفات حسب المفكرين:

–تعريف الدكتور **حامد ربيع** ا"لأمن الإقليمي بأنه اصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين، ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول تلك الاقليم الى منع اي قوة أجنبية أوخارجية في ذلك الإقليم، وجوهر تلك السياسة هو التبعية الإقليمية من جانب، والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث".[3]

---

[1] المرجع نفسه،ص33.

[2] المكان نفسه،ص33.

[3] حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط** (مصر:دار الموقف العربي، 1984)، ص 38.

–**تعريف مدحت أيوب**"فيعرف الأمن الإقليمي على أنه:"اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها".[1]

– **سليمان عبد الله الحربي**"الأمن الإقليمي هو الذي يعمل على تامين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات تنطلق من مصالح ذاتية بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام.[2]

– **الموسوعة السياسية**"الأمن الإقليمي هو نظام يعمل به بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوحي من ميثاقها بهدف الحرص على الأمن والسلام الدوليين فض النزاعات بالطرق السلمية على أساس اعتبار أن أمن كل دولة وسلامتها الإقليمية من الأمور التي تضمنها كل دولة".[3]

– **تعريف حسب المنظمات الدولية:**

– **جامعة الدول العربية** تعرف الأمن الإقليمي على أنه:"توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيما بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها مع الحرص على المصالح المشتركة على كافة الأصعدة، ومنها تحقيق الأمن الإقليمي بما يوفر لها الاستقرار الداخلي لكل دولة وعناصر الحماية ضد الاختراقات المحتملة للأمن القومي العربي"[4].

[1] مدحت أيوب، **الأمن القومي العربي** (مصر:مركز البحوث العربية، 2003)، ص 53.

إسمهان، فتني، "دور المتغير الدولاتي في حفظ الأمن الإقليمي المغاربي دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية (جامعة تبسة، كلية [2]الحقوق و العلوم السياسية،2015)،ص18.

[3] المكان نفسه،ص18.

[4]_ Barry Buzan،**peole،states،and fear:the national security problem in international relations bright on**:Harvester wheat sheaf ،1990،p.142.

– **هيئة الأمم المتحدة:** "نظام الأمن الإقليمي يشكل البعد الدولي للأمن والمنظمات المعنية به وقد تبلور ذلك بصورة أولية في ميثاق هيئة الأمم المتحدة انطلاقا من الفصل الثامن الذي ركز على صلاحية العمل الإقليمي لمعالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين"

وبهذا فالأمن الإقليمي لا يشكل مجرد حاصل جمع الأمن الوطني لكل من الدول الواقعة في نطاق ذلك الإقليم، فهو يندرج تحت مفهوم جميع الأطراف داخل الإطار الإقليمي والتي لها مصالح متبادلة ومستمرة لإيجاد حلول مشتركة لقضايا مشتركة، بحيث تضمن حقوق ومصالح جميع الأطراف بصورة متكافئة ومتوازنة.[1] وفي إضافة ل "**وليام لويس**"**William Louis**" يرى أن الشرط الأساسي لتحقيق الأمن هو وجود ترتيبات أمنية جماعية مع قوى خارجية، لكن هناك من يخالف ذلك، ك "**فولك**""**Faullek**" و"**مندلوفيتر**""**Mend lou Vither**" الذي يرى أن هذه القوة قد تحدث خللا في توازن القوى في النظم الأمنية لذلك فهو يشترط التوازن الإقليمي لقيام الأمن.[2]

رابعا:أشكال الأمن الإقليمي

إن التعاون الأمني الإقليمي يتخذ صورا وأشكالا متعددة من الترتيبات الأمنية التي قد تتسع أو تضيق وفقا لنطاقها، وأغراضها، وآلياتها، ونوعية التهديدات التي تواجهها وعليه من بين هاته الأشكال كالتالي:

–**الدفاع الجماعي:** هو شكل من أشكال الأمن الإقليمي تحاول من خلاله الوحدات السياسية البحث عن حلفاء لها من بين الدول التي تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدو مشترك مدرك أو محتمل وذلك لردعه، خاصة التهديد العسكري المباشر لسيادة أراضي أي عضو من هذا النظام الأمني الإقليمي عبر اتفاقيات أمنية

[1] حصاص لبنى، "دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الاقليمي دراسة رابطة دول جنوب شرق اسيا"، **مذكرة ماجستر في العلوم السياسية** (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص51.

3 مدحت أيوب، **المرجع السابق**، ص 22.

.**الأمن المتحد**:عبارة عن إجراءات أمنية جماعية تقوم بموجبه مجموعة صغيرة من القوى العظمى بالتعاون لصد أي اعتداء على تلك المجموعة، ويكون ذلك بشكل غير رسمي.[1]

–**الأمن المشترك**: يهتم هذا النوع بالبعد العسكري للأمن بحيث يركز على القوات الدفاعية المحضة بدلا من الاعتماد على القوات الهجومية، حيث يستند إلى افتراض وجود مصلحة مشتركة لدول المنطقة في إطار تقليص خطر الحرب وتجنبها، باستناده إلى إستراتيجيات بناء الثقة ونزع التسلح أو التخلي عن الردع، بغية تحقيق الاستقرار الأمني الإقليمي.[2]

– **الأمن الشامل**: يعتمد على ما هو أوسع من الأمن العسكري بمفهومه الدفاعي وإن كان يشكل أحد أهم عناصره الأساسية، بل يتسع ليضمن جوانب وأبعاد اجتماعية واقتصادية ذات أهمية قصوى للحفاظ على الأمن، فالترتيبات الأمنية التي تدخل في نطاق هذا النوع يتم من خلالها التعاون عبر مستويات متعددة وليست فقط التهديدات المباشرة وإنما تتعامل مع المخاطر المرتبطة بجميع الجوانب الغير عسكرية، فهو بذلك يضع المسألة العسكرية في الإطار المجتمعي الشامل للأمن.

–**الأمن التنسيقي**: هو ذلك النوع الذي يتم اللجوء إليه في حال وجود السياق الإقليمي في حالة تنافسية وسطية لا تتضمن تعاونا واضحا ولا صراعا مكشوفا، فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته مع تقليل حالة الصراع بين أطرافه.[3]

– **الأمن التعاوني**: يتم في إطاره تطوير وتطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليه التي تؤكد الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي، بحيث يكون فيه التعاون شاملا ولا يقتصر على القضايا المتعلقة بالبعد العسكري.

---

[1] بوميلك نوال، "نظرية الأمن الإقليمي في العلاقات الدولية"، **مداخلة قدمت ضمن الملتقى الدولي حول"دور الجزائر الإقليمي"**(جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2829أفريل 2014)، ص 06.

[2] حصاص لبنى، المرجع السابق، ص 55.

[3] بومالیك لبنى،المرجع السابق،ص15.

خامسا: أهداف الأمن الإقليمي

يمكن حصر بعض أهداف الأمن الإقليمي كالتالي:[1]

وضع حلول حاسمة وعملية للصراعات والنزاعات في الإقليم مع عدم إثارة القضايا الخلافية وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك لأجل ضمان الإستقرار الداخلي لدول الإقليم منعا للتدخل الأجنبي الذي يشكل أكبر تهديد لأمن وسيادة الإقليم .

التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية عبر إقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من أجل التمتع بميزات الأمن الإقليمي و العمل على الزيادة من التفعلات بين الدول على كافة الأصعدة مع ضرورة تشجيع التعاون والتكامل كآلية لأجل تحقيق الأمن الإقليمي.[2]

إعتبار الأمن الإقليمي كجزء لا يتجزأ من أمن الدولي وكآلية ذات طابع إقليمي يساعد على تحقيق الأمن في شقه الدولي والسعي لتوثيق العلاقة بين المصالح الإقتصادية والأمنية مع توافر الحد الأدنى من الإلتزامات لحماية تلك المصالح، ضرورة إيجاد نوع من التوازن بين مستوى التهديدات والإلتزامات والقدرات التي تملكها دولة الإقليم مع مدى إستطاعت تلك الدول لتوظيفها مع مواجهة التهديدات في شكل تنظيم إقليمي تشارك فيه كافة دول التنظيم.[3]

المطلب الثاني: مفهوم نظام الأمن الإقليمي.

نتطرق في هذا المطلب إلى جملة من العناصر والتي لها علاقة بالأمن الإقليمي بداية بنشأة مفهوم نظام الأمن الإقليمي والوقوف عند جملة من التعريفات التي تناولته كمفهوم وفي الأخير إلى مقومات ووظائف نظام الأمن الإقليمي.

---

[1] سارة ،بوشوشة،إنعكاسات الحراك السياسي على الأمن الإقليمي في الوطن العربي دراسة حالة ليبيا،مذكرة ماستر،(جامعة تبسة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،2015)،ص30.

[2] المرجع السابق،ص33.

[3] المكان نفسه،ص33.

أولا: نشأة مفهوم نظام الأمن الإقليمي (النظام الدولي التابع) subordinate

نشأ مفهوم النظام الإقليمي في الستينات والسبعينات وتعود أصول الفكرة إلى مصدرين أساسين في أدبيات العلاقات الدولية أولهما الإقليمية وهي مدرسة نشأت لمواجهة العالمية والتي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والأمن والإستقرار وإعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين أما المصدر الثاني لمفهوم النظام الإقليمي فهو يعود إلى دراسات التكامل بكافة فروعها وخاصة التكامل الإقتصادي والظيفية الجديدة التي ركزت على التكامل الإقليمي إضافة لهذين المصدرين الفكريين لنشأة مفهوم نظام الأمن الإقليمي كان هناك أسباب ومستجدات دولية ساهمت في بلورته.[1]

يرى يونغ آرون: أن مازاد من أهمية إعتماد مفهوم نظام الأمن الإقليمي كأداة تحليل سياسية هو حدوث مستجدات في الستينات طبعت المناطق الدولية بخصوصيات هامة تمثلت في غياب حروب دولية عالمية وإندثار القوة بشكل تدريجي في النظام الدولي بالرغم من محافظة القوتين العظمتين على نفوذهما وقيام أو إعادة إحياء قوى كبرى وقوى إقليمية وإزدياد عدد الدول المستقلة في إفريقيا وآسيا وإرتفاع مستوى الوعي السياسي الذي يتعدى حدود الدولة إلى حدود المنطقة وقيام نزاعات جديدة غير مرتبطة بالقوتين العظمتين».[2]

لويس كانتوري وستيفن سبيغل:فقد إقترحا أن الأسباب التي أدت للإعتماد على مفهوم نظام الأمن الفرعي (الإقليمي)كأداة لتحليل السياسة الدولية هي كالتالي:[3]

-أن النظام الفرعي يساهم في تعميق دراسة العلاقات الدولية من خلال تقديم وحدة تحليل وسطي للتحليليين المستوى الدولي ومستوى الوحدات في النظام الدولي .

-يساعد على تصحيح رؤية بعض الباحثين والدارسين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام المهيمن أو النظام الدولي بشكل عام وتغيير العوامل والخصوصيات المتعلقة بالحدث أو الظاهرة السياسية على

---

[1] على الدين، هلال، جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**، (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع،2005)،ص35.

[2] المكان نفسه،ص53.

[3] ناصيف يوسف حتى،**النظرية في العلاقات الدولية**،(بيروت:دار الكتاب العربي،1985)،ص45.

المستوى الإقليمي بوجود أحداث لا يمكن رد أسبابها لمستوى دولي أو مستوى النظام المهيمن إنما هي نتاج لعوامل إقليمية أو ما دون إقليمية.

- يساعد هذا النظام على توسيع مجال الدراسة ليشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي في مناطق تخصصهم.

-يساعد على القيام بالدراسات المقارنة لسياسة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي.

-تساهم الدراسة على مستوى النظام الإقليمي بدمج النتائج المتوصل إليها من قبل أخصائي العلاقات الدولية وأخصائيي المناطق في أبحاثهم.

ثانيا:مفهوم نظام الأمن الإقليمي

لقد قدم الكثير من الكتاب والدارسين في مجال العلاقات الدولية العديد من التعريفات للنظام الإقليمي وقد إستعمل كل منهم تسمية مختلفة ومن المصطلحات التي أطلقت على هذا المصطلح نجد:النظام الفرعي أو النظام الإقليمي الفرعي أو النظام الدولي، ويمكن التميز بين ثلاث إتجاهات حول تعريف النظام الإقليمي.

الإتجاه الأول:الذي يركز على إعتبار التقارب الجغرافي، والذي يجعل من هذه الإعتبارات أساسا في التميز بين النظم الإقليمية.

الإتجاه الثاني:يركز هذا الإتجاه على وجود عنصر التجانس بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية والإجتماعية أو الإقتصادية.

الإتجاه الثالث:ينتقد كلا من الإتجاهين السابقين على أساس أن الدول المجاورة أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون ذات علاقات وثيقة فيما بينها وأن العامل الحيوي لهذا النظام هو مدى وجود علاقات وتفاعلات سياسية أو إقتصادية وثقافية إجتماعية بين الدول مع بعضها البعض.[1]

[1] محمد سمير،عياد،مستقبل الأمن الإقليمي العربي بعد إحتلال العراق،مذكرة ماجستير،(جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،2004)،ص30.

تعريف لويس كانتوري وستيف سبيغل: النظام الإقليمي هو النظام الذي يتكون من دولة أو دولتين أو أكثر متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، وتجمعها روابط إثنية، لغوية، ثقافية، وتاريخية مشتركة، فتعريفهما بالإضافة للعناصر الجغرافية والتافاعلية يشير أيضا إلى التماسك الإجتماعي وهوية الإقليم مع الإعتراف بأن هذه العناصر (التقارب الجغرافي والتفاعل الدولي والروابط المشتركة والهوية)، لاتتميز بصفة دقيقة للأنظمة الإقليمية الفرعية.[1]

تعريف بروس روبيت:في دراسته عن النظم الإقليمية قدم خمس مداخل لهذا النظام من أجل تعريفه:[2]

المدخل الأول:الذي يركز على وجود عناصر التشابه والتماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية والإجتماعية .

المدخل الثاني:يركز هذا المدخل على الدول الإقليمية التي تتشابه أنظمتها السياسية أو سلوكها الخارجي، ويحدد هذا السلوك التصويت للحكومات الوطنية في الأمم المتحدة.

المدخل الثالث: يركز هذا المدخل على مناطق الإعتماد السياسي المتبادل، حيث تنظم الدول الإقليمية مع بعضها البعض من خلال شبكة مؤسسات سياسية فوق قومية أو بين الحكومات.[3]

المدخل الرابع:الذي يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي ويجعل من هذه الإعتبارات ركيزة للتميز بين النظم الإقليمية.

المدخل الخامس:يشتمل على المناطق التي تشتمل على الإعتماد الإقتصادي المتبادل حيث تحددها عملية التبادل التجاري أو التناسب في معدلات الدخل القومي.

ومن خلال ما تم طرحه يمكن الخروج بالنقط التالية:أن نظام الأمن الإقليمي هو النظام القائم على التفاعلات الدولية في منطقة ما تحدد من خلال الأساس الجغرافي والتقارب الثقافي والإجتماعي إضافة للعناصر التاريخية

---

[1] حتى،مرجع سابق،ص48.

[2] خليل، حسين، نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام مأخوذا من:
http://drkhahi.hissin.blogspot.com/2009/01/biog post1982hml. تاريخ الإطلاع:2014/04/18

[3] المرجع نفسه

والإجتماعية، وقد أخذ هذا النمط من الدراسات التي ترعرعت في منطقة الشرق الأوسط أو جنوب شرق آسيا وإفريقيا.[1]

ثالثا: مقومات ووظائف نظام الأمن الإقليمي

إن نظام الأمن الإقليمي يقوم على مجموعة من المقومات والمعايير التي تحدده وتميزه وتضبط وظائفه والتي تلعب دور مهم في تحديد أركانه فنظام الأمن الإقليمي يقوم على مقومات أساسية هي كالتالي:[2]

– ا لتعبير عن منطقة جغرافية بذاتها:فالنظام الإقليمي يتعلق بمنطقة جغرافية معينة حيث أثبتت الكثير من الدراسات أن الدول المتقاربة جغرافيا يكون حجم التفاعلات أكبر وأكثر حجما وأن الدول الغير متجاورة يكون فيها مستوى التفاعلات أقل بكثير من الدول الكبرى.

– عدم وجود أي من الدولتين الكبرتيين بين الوحدات المكونة: وذلك لأن وجود أي منهما يربط هذا النظام الفرعي بالنظام الدولي مباشرة وكثافة التفاعل وتنوع أنماطه فيما بين وحدات النظام الإقليمي والاتساع كحد أدنى لعضوية هذا النظام لا يقل عن ثلاث دول.

–كثافة التفاعل وتنوع أنماطه فيما بين مختلف الوحدات في النظام الإقليمي يعتبر عنصر التفاعل ووجود الترابط بين كل الوحدات في نظام الأمن الإقليمي وتنوع أنماط التفاعل سواء في الجانب الإقتصادي أو الثقافي أو السياسي أحد العناصر المهمة التي تساهم بدور كبير في زيادة التفاعل بين كل الوحدات، وبالتالي تفعيل الآلية الإقليمية وزيادة نمط التفاعل والترابط بين كل الوحدات المشكلة له.

– إشتراك هذه الدول بصفات ومميزات مشتركة: من الضروري في عملية بناء نظام إقليمي توفر حد أدنى من السمات والمميزات المشتركة والتي تدفعها نحو التفاعل فيما بينها بإنتظام غير نمطي من العلاقات والروابط، بحيث

---

[1] عياد،مرجع سابق،ص20.

[2] ياسين،حشوف،مجلس التعاون للدول الخليج العربية دراسة في أسباب إستمرارية التجربة و السيناريوهات المستقبلية ،مذكرة ماجستير،(جامعة بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008)،ص21.

يؤدي إلى التغير في بعض الأجزاء إلى التأثير سلبا أو إيجابا على الوحدات الأخرى، فهو نظام وأسلوب للممارسة في التعامل بين الوحدات المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واجد.[1]

أما بالنسبة للوظائف التي يقوم عليها نظام الأمن الإقليمي فهو يقوم على ثلاث وظائف أهمها:[2]

-وظيفة التكيف:

إن هذه الوظيفة في نظام الأمن الإقليمي تتصل بالكفاءة الفنية لمؤسسات النظام الإقليمي، ويتوقف أداء هذه الوظيفة على إستعداد أطراف النظام بالتنازل على بعض صفات السيادة في علاقتهم المتبادلة بهدف السيطرة على الصراعات والمنافاسات بينهم .

-الوظيفة التكاملية:

يقوم بها النظام الإقليمي من خلال تدعيم الصلات الداخلية بين أطرافه على المستوى الرسمي وغير الرسمي ويؤدي الأداء الناجح لهذه الوظيفة إلى تدعيم الروابط الكمية الخاصة بالإقليم في الممارسات العملية.

-وظيفة الحماية والأمن:

بالنسبة لنظام الأمن الإقليم فالوظيفة المنوطة به هي الحماية والأمن والتي هي موطن لعلاقات القوة وبيئة البيئة الدولية وتتعلق هذه الوظيفة بمجموعة القيم الأساسية الخاصة بالإقليمية والتي تفترض دفاع أطراف النظام الإقليمي عن بعضها البعض إزاء أي تهديد خارجي يهدد أمنها.[3]

---

[1] المرجع نفسه،ص22.

[2] على الدين،هلال،نيفين،مسعد،**النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغير**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000)،ص38.

[3] المرجع السابق،ص40.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأقليات والأمن الإقليمي

إن الإشكالية التي تطرحها الأقليات سواء على مستوى الأمن الوطني أو الإقليمي أو الدولي، قد دفعت بالعديد من الباحثين إلى ضرورة دراستها ودراسة أوضاعها في الدولة المصدر وتأثيرها على دول الجوار، وهو مادفع إلى ظهور العديد من المقاربات النظرية التي تدرس الأقليات وتفسر أوضاعها والأسباب التي تؤدي إلى بروزها على الساحة السياسية، إنطلاقا من مسلمات تدعم بها إفتراضاتها ومبادئها من خلال جملة من المقاربات التي تدرس الأقليات وذلك إنطلاقا من المقاربة الإثنوواقعية التي تفسر الأقليات منة منطلق ذو طبيعة إجتماعية إقتصادية، إلى القاربة النظمية التي تنطلق من النظام السياسي وكيفية تعامله مع الأقليات، بإتجاه نظرية المركب الأمني التي ترى أن القضايا الأمنية لابد أن ترتبط بإطار إقليمي بين الدول.

المطلب الأول: المقاربة الإثنو–واقعية لتفسير وضع الأقليات

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى جملة من العناصر بداية ببدايات ظهور المقاربة الواقعية–الإثنية، ومن ثمة الوقوف عند أهم ركائز هذه المقاربة، وفي الأخير كيفية تفسير وضع الأقليات.

أولا: جذور النظرية الواقعية

جاءت النظرية الواقعية كرد على النظرية المثالية، حيث تستند في جذورها على فلسفة العديد من المفكرين القدامى من أمثال **هيغل**، **هوبز**، ولقد سيطرت الواقعية على دراسات العلاقات الدولية في فترة مابين الحربين العالميتين، حيث تسعى الواقعية للوصول إلى تعميمات حول السلوك الدولي في الظاهرة الإجتماعية حيث يؤكد **إدوارد هاليت كار** أنها نتاج سلسلة طويلة من السببية.[1]

وعليه يمكن القول أن المنظور الواقعي يتكون من أربعة ركائز:[2]

المصلحة الوطنية معرفة في إطار القوة.

إنفصال السياسة الداخلية عن السياسة الجارجية.

---

[1] عبد الناصر، جندلي،**التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر:دار الخادونية،2007)،ص140.

[2] صلاح، هريدي،**العلاقات الدولية مفهومها و تطورها**(.

توظيف الأخلاق لأجل أهداف سياسية.

الدولة القومية هي وحدة التحليل السياسية و المصالح غير منسجمة وإنما متناقضة لذلك العلاقات الدولية متصدعة.

ثانيا: تفسير الأقليات حسب المقاربة الواقعية–الإثنية

إن الجديد الذي جاءت به المقاربة الواقعية الإثنية يتعلق بأن الدولة لم تعد كفاعل وحيد في العلاقات الدولية حيث أكد العديد من المنظرين أن الواقعية، قد تكيفت بعد التحولات الجديدة والتحول في منطق التهديدات فالبنسبة لوحدة التحليل تعد الجماعة الأقلية (الإثنية، القومية، دينية، إثنية، طائفية...)، من منظور الواقعية الإثنية من أبرز الفواعل في العلاقات الدولية، وهنا يكمن التحول المنهجي لهذه المقاربة.[1]

حيث إعتبرت هذه المقاربة الدولة بوصفها وحدة تحليل، وكفاعل وحيد في العلاقات الدولية لم يسهم بشكل كبير في تفسير وضع الأقليات وتفاعلها في عالم ما بعد الحرب الباردة، ولأن جماعات الأقلية تعيش وسط بيئة سياسية في العديد من الدول في العالم، وفي ظل عجز بعض الدول عن القيام بوظيفة التوزيع العادل للموارد بين تلك الجماعات، وعدم قدرتها على تحقيق الأمن لها بالإضافة إلى عنصر التنافس القائم على أساس هذه الجماعات كل ذلك يؤدي إلى حصول إرادة في تكريس هويتها التي تميزها، والعمل على الحفاظ وجودها من بين جماعات أخرى في الدولة.[2]

ويرى مؤيدو هذه المقاربة أن هناك عاملين ساهما في بروز الجماعات الأقلية كفاعل مهم ومستقل في العلاقات الدولية وهما:[3]

الخوف من التجانس والخوف على الحياة أو البقاء، فالأول يعني الخوف من هيمنة ثقافة الأغلبية مما ينتج عنه تآكل ثم اندثار ثقافة الجماعة، والثاني قائم على أساسا على التميز والسيطرة على الحقوق، عنصر اللأمن

---

[1] جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** (ترجمة:وليد عبد الحي،المؤسسة الجامعية للدراسات،1985)،ص62.

[2] المكان نفسه،ص62.

[3] جون بليس،ستيف سميث،**عولمة السياسة العالمية** (الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج 2004)،ص414.

حيث يرى مفكروا هذه المقاربة أن المجموعات الأقلية (إثنية، قومية، دينية)، هي التي تؤدي لابد أن تكون محل العناية وإهتمام من قبل المهتمين بتحليل مفهوم الأمن.[1]

المطلب الثاني: المقاربة النظمية لتفسير حركة الأقليات

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى بدايات ظهور المقاربة النظمية ومن ثمة إبراز كيفية تفسير هذه المقاربة لحركة الأقليات.

أولا: الجذور التاريخية للمقاربة النظمية

يعد إقتراب تحليل النظم من أهم الإقترابات النظرية والتي ظهرت خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي لتحليل الظواهر السياسية، على الرغم من الظهور الأول لهذه المقاربة كان من طرف علماء الإجتماع من أمثال **بارسونر و هومانز**، إلاأن علماء السياسة أمثال **دافيد إيستون وغابريال ألموند...**، إستطاعوا تطوير إستخدام إقتراب النظم في التحليل السياسي.[2]

لكن مفهوم تحليل النظم في العلوم السياسية كثيرا ما أستخدم ليدل على مفهوم النظم، وليصف إطارا نظريا وليحدد مناهج البحث الخاصة لفهم عمل النظم السياسية، وهي تساعد تحليل النظم على تقرير مدى كفاءة النظام السياسي في تحقيق التوازن في مواجهة الضغوط، والقدرة على التكيف أمام التغيرات التي تفرض على النظام السياسي من الداخل والخارج.[3]

كما يرجع الفضل الأول في تطوير وإدخال إقتراب التحليل النظمي إلى حقل العلوم السياسية إلى عالم السياسة الأمريكي **دافيد إيستون**، لذلك هناك من يطلق على هذا الإقتراب «إقتراب إيستون»، ودلك من خلال جملة من الأعمال التي قدمها في حقل العلوم السياسية.[4]

ثانيا: تفسير الأقليات حسب المقاربة النظمية

---

[1] المرجع نفسه ص415.

[2] تاجي عبد النور،**المدخل إلى علم السياسة** (عنابة:دار العلوم،2007)،ص40.

[3] المكان نفسه،ص40.

[4] المرجع نفسه،ص42.

تعتبر نظرية النظم من بين المقاربات التي ساهم العديد من العلماء والمنظرين في بلورتها، إلا أننا سنركز على إسهامات «دافيد إبستون» بالدرجة الأولى لأنها تخدم هذه الدراسة، وعليه فالنظام السياسي حسب **دافيد إيستون** «هو مجموعة من الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الإجتماعي، والنظام الرئيسي، لكن الظاهرة تتعلق بالنشاط السياسي في الجماعة بالإعتباره جزءا من حياة هذه الجماعة(النظام السياسي)»، كما يرى **دافيد إيستون** أن النظام السياسي لايغدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصص السلطوي، حيث تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات، والتي تنتهي بالمخرجات وتقوم عملية التغذية الإسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية أي بين المدخلات والمخرجات.[1]

تكمن أهمية المدخلات في القاربة النظمية، في معرفة تأثير الأحداث والظروف المتواجدة في البيئة المحيطة بالنظام السياسي ومنها المطالب الختلفة للأقليات فهذه المدخلات ستكون بمثابة كل مايحدث في البيئة، وما ينتج عنها فالظهور السياسي لحركة الأقليات أصبح يشكل أداة ضغط على النظام السياسي، كما أن عملية إستجابة النظام السياسي لبعض مطالب الأقليات يزيد من إصرار هذه الأخيرة على رفع سقف المطالب مرة أخرى، نتيجة لشعورها بالثقة و إيمانها بمصداقية و شرعية المطالب التي تندد بها وبالتالي رفع حدة الصراع بين النظم السياسية وبين القدرة الإستجابية لمطالب هذه الأقليات، وعليه فهذه المقاربة ترى أن عدم قدرة النظام السياسي على الإستجابة لكل مطالب الأقليات يؤدي إلى تصدع العلاقة بين النظام السياسي والأقليات التي تقوم في كل مرة من رفع مطالبها لدرجة أن النظام السياسي يعجز عن التعاطي مع هذه المطالب ومنه تلجأ هذه الأقليات التي ترى أنها في موضع تميز وإضطهاد من قبل النظام السياسي إلى المطالبة بالإنفصال والمطالبة بتشكيل الدولة.[2]

---

[1] محمد، نصر مهنا،**في نظرية الدولة والنظم السياسية** (الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث،2001)،ص.345.

[2] كريم، خرسان،**في كيفية عمل النظام السياسي مبادىءنظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في سلطنة عمان،الجزائر،فرنسا،بريطانيا** (لبنان:دار العربية للموسوعة،2009)ص97.

المطلب الثالث: نظرية المركب الأمني الإقليمي

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى البدايات التاريخية التي ساهمت في ظهور نظرية المركب الأمني الإقليمي ومن ثمة التطرق لتعريف لنظرية المركب الأمني الإقليمي، ومن ثمة الوقوف عند مستويات تحليل هذه النظرية.

أولا:نظرية المركب الأمني الإقليمي

تبلور مفهوم الأمن الإقليمي بصورة واضحة من خلال نظرية مركب الأمن الإقليمي التي تهدف إلى التميز بين تفاعل القوى على مستوى النظام العالمي، التي تمتلك القدرة على تجاوز المسافة بين تفاعل الأقل قوة على مستوى النظام الفرعي، والتي تمثل منطقتهم الحيوية بيئة أمنها.[1]

كما تقوم نظرية المركب الأمني على مجموعة من القواعد أهمها:[2]

إن أكثر التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة منها وفي المسافات الطويلة.

تعتبر أن قدرات ونوايا الدول الأمنية تعلقت تاريخيا بجيرانها، لذا فدرجة الاعتماد الأمني المتبادل يكون أكثر حدة بين الدول الفاعلين داخل المركب الأمني وآخرين خارجه.

تعتبر أن مركب الأمن قد يكون مخترقا من قبل القوى العالمية، إذا كان ذو نطاق واسع.

أن مركبات الأمن الإقليمي هي المكون الأساسي والرئيسي للأمن الدولي تشكيل مركب الأمن الإقليمي يشتق من التفاعل بين البيئة الفوضوية، ونتائج ميزان القوة في النظام الدولي من جهة أخرى وبفعل الضغوط التي يولدها التقارب الجغرافي المحلي، من جهة أخرى.

---

[1] محمد،عبد السلام، **ترتيبات الأمن الإقليمي في مرحلة ما بعد 11\09 \2001**،(مصر:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2003)،ص3.

[2] المرجع نفسه،ص5.

كما يعد باري بوزان أول من إستخدم مصطلح المجتمع الأمني التحليل الأمني كمستوى النطاق الإقليمي، كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلالها القضايا الأمنية، فأغلبية الدول تحدد علاقتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية.[1]

ثانيا: مفهوم نظرية المركب الأمني SECURITY COMPLEX

يقصد بالمركب الأمني كمفهوم«هو مجموعة من الدول التي ترتبط إهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بصورة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها بمعزل عن بعضها البعض.

كما تحدد نظرية المركب الأمني الإقليمي أربع مستويات للتحليل هي:[2]

المستوى المحلي الداخلي: والذي يعنى بدول الإقليم من الداخل، بالتركيز على نقاط الإختلاف والضعف المتولدة بالداخل.

مستوى العلاقات دولة–دولة:تحدد ملامح الإقليم في حد ذاتها من خلال تفاعل الإقليم مع الإقاليم المجاورة وذلك على كافة الأصعدة سواء كانت إقتصادية أوسياسية عسكرية دور القوى العالمية في الإقليم، أي التفاعل بين البنيان المشكلة لبنيات الأمن العالمية والإقليمية.

وتجسد بنية المركب الأمني الإقليمي على أربعة متغيرات:[3]

الحد: وهو ما يميز المركب الأمني الإقليمي عن جيرانه من الأنظمة.

البنية الفوضوية: التي تعني أن المركب الأمني الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين ذاتيا أو أكثر، وهذا أحد الشروط لتكوين نظام إقليمي.

القطبية: الذي يغطي توزيع القوة بين الوحدات، وفي الأخير البناء الإجتماعي والذي يوضح أنماط الصداقة والعداوة بين الوحدات السياسية المشكلة للمركب.

---

[1] Barry bouzan and weaver: regions and power the strueture of international security Cambridge university press.2003،p

[2] julius،reynolds،an empirical application of regional security complex theory: th securitization discours einehnaton with central Asia and russia،dearee master، central European university،2009،p13.

[3] Loccit.

خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق من خلال الفصل الأول المعنون مدخل مفاهيمي ونظري للأقليات والأمن الإقليمي، إلى أهم التعاريف المطروحة بشأن الأقليات، وتم التوصل إلى أنه:

مهما تعددت التعريفات فمجملها تدور حول محور أساسي يتمثل في أن الأقلية هي جماعة من الأفراد يتميزون بخصائص كالدين، اللغة، العرق وتختلف عن الأغلبية، أما فيما يخص تطورها، فقد عرفت عاملين أساسين والذي يرتبط بالإستعمار، والثاني يتمثل في العامل الإقتصادي الإجتماعي، من خلال الهجرة الناتجة عن سوء الأوضاع الإجتماعية، الإقتصادية.

بالنسبة لتصنيفات الأقليات نجد العديد من التصنيفات كالأقلية اللغوية، الدينية، المسيطرة وغير المسيطرة...إلخ.

كذلك تعددت التعريفات التي تناولت الأمن سواء في إطارها العام أو في إطاره الإقليمي، وتم التوصل إلى أن مجمل التعاريف تصب في مضمون واحد وصولا إلى النظام الإقليمي الذي يقوم على مجموعة من التفاعلات الدولية في إطار جغرافي، وله مقومات تحدده وتميزه وتضبط وظائفه.

وما يمكن قوله في الأخير أن لدراسة مثل هذه القضايا لابد من وجود مقاربات نظرية تعنى بهذه الدراسة، والتي تتمثل في المقاربة الإثنو واقعية، والتي إعتبرت في فترة ما أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية لتعود وبفعل التحولات الجديدة وتقر بوجود فواعل أخرى من بينها الأقليات، وصولا إلى المقاربة النظمية التي فسرت حركة وضع الأقليات من خلال مطالبهم والقدرة الإستجابية لهذه المطالب من قبل النظام السياسي، والقدرة التفاعلية مع هذه المطالب.

وفي الأخير إلى نظرية المركب الأمني الإقليمي والتي إعتبرت أن القضايا الأمنية والوضع الوطني للدولة لابد أن يكون في إطار إقليمي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للأقليات في الشرق الاوسط

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للأقليات في الشرق الاوسط

شكلت منطقة الشرق الأوسط محورا مهما في السياسة الدولية بالأخص بعد نهاية الحرب الباردة، نظرا لما تكتسيه المنطقة من أهمية جيوإستراتيجية، وإقتصادية و بشرية...إلخ،إضافة إلى التنوع العرقي، الإثني والمذهبي الذي شكل أحد التحديات التي واجهت المنطقة في تحقيق أمنها،و ذلك بسبب التوزيع غير المتكافئ والعشوائي سواء في مناطق متاخمة أو حتى داخل الدول في حد ذاتها أحد التحديات التي أدت إلى بؤر توتر أو نزاعات ذات طبيعة إثنية أو عرقية.

إن الأقليات في منطقة الشرق الأوسط قد واجهت العديد من التحديات في إثبات وجودها داخل النظم السياسية، وذلك بسبب تعدد أهدافها التي تراوحت بين مطالب إنفصالية، ومطالب إندماجية في ظل مراعاة حقوقها مستخدمة في ذلك العديد من الوسائل السلمية و القمعية في تحقيق أهدافها، وذلك حسب طبيعة النظم السياسية ومدى ديمقراطية، وقدرة هذه الأنظمة على التعامل مع هذه المطالب بما يضمن حقوق الأقلية ويحقق أهدافها و وجودها داخل النظم، كما لعبت الأقليات في المنطقة محورا مهما في مجمل الدراسات والمحاور الأمنية، وذلك بسبب الـــتأثير الذي تحدثه هذه الأقليات على المستويين الداخلي، و الإقليمي والدولي.

المبحث الأول: جيوإستراتيجية الأقليات في الشرق الأوسط

تعد منطقة الشرق الأوسط بخصائصها الجيوإستراتيجية محط إهتمام بالغ للقوى الكبرى، ومن أهم مناطق التنافس و الصراع العالمي منذ القدم و لحد الآن، حيث شهدت حاليا نزاعات حادة بين الأقليات الأمر الذي دفعنا إلى التوزيع الأقليات في منطقة الشرق الأوسط من منظور جيوسياسي كخطوة أساسية لتحليل الأبعاد الجيوإستراتيجية للأقليات في المنطقة.

المطلب الأول: جيواستراتيجية الشرق الأوسط

نتطرق في هذا المطلب أولا إلى أهم التعاريف المطروحة بشأن الشرق الأوسط، ومن ثمة الوقوف على الأهمية الجيوإستراتيجية ، وخصوصيات التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط.

أولا: مفهوم الشرق الأوسط

الشرق الأوسط كلمة حديثة برزت بعد الحرب العالمية الأولى، و شاع إستخدامه في أجزاء العالم المختلفة، وقد أطلق المطلح من قبل رجال الحرب البريطانين و السياسة عقب إنشاء قيادة الشرق الأوسط في القاهرة حتى أصبح المصطلح يطلق على المحيط الجغرافي و السياسي الذي تعنيه.

تعريف الشرق الأوسط حسب المنظمات ودوائر المعارف:

- **يعرف معهد واشنطن للدراسات الشرق الأوسط** " الشرق الأوسط هو تعبير سياسي أكثر منه جغرافي وقد جاء مطابقا لإرتباطات شعوبه و مصالحها المشتركة و المتشابكة ووحدة الإقليم الإستراتيجية أكثر من التعبير الجغرافي الذي يفرق بين الشرق الأوسط و الأدنى."[1]
- **تعرف دائرة المعارف الأمريكية** " الشرق الأوسط هو المنطقة التي تشمل البحرين، قبرص، إيران، إسرائيل، الكويت، لبنان، سلطنة عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تركيا، الامرات العربية، اليمن."[2]

[1] نجم، مخائيل ، **تركيا و الشرق الأوسط**، (قرطبة: دار قرطبة للنشر، 1993)، ص9.

[2] أمين ، المشاقبة، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحبة مابعد الحرب الباردة**، (عمان: دار ومكتبة حامد، 2012)، ص 19.

– **تعرف الأمم المتحدة** " الشرق الأوسط هو المنطقة الممتدة من ليبيا حتى إيران شرقا، ومن سوريا شمالية في اليمن ومنه فالشرق الاوسط حسب الأمم المتحدة هو كل الأعضاء في جامعة الدول العربية، إضافة لإسرائيل وإيران."[1]

– **تعرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية** " الشرق الأوسط هو المنطقة الممتدة من الجمهورية العربية الليبية غربا إلى إيران الإسلامية شرقا و بين سوريا شمالا إلى جمهورية اليمن الشعبية جنوبا، وهذه الدول هي: مصر، ليبيا، الكويت، إيران، العراق، الامرات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عمان، سوريا، الأردن، لبنان، السعودية اسرائيل، وتم إستبعاد تركيا و قبرص كونهما أعضاء في حلف شمال الأطلسي".[2]

– **تعريف معهد الشرق الأوسط** " منطقة شرق البحر المتوسط و كل من باكستان و آسيا الوسطى و البلدان العربية في شمال إفريقيا

وعليه فالشرق الأوسط يمكن تعريفه بأنه المنطقة الواقعة حول شرق وجنوب المحيط الابيض المتوسط والممتدة إلى الخليج العربي، ويستعمل المصطلح للإشارة للدول و الحضارات الموجودة في هذه المنطقة الجغرافية."[3]

من خلال طرح مجمل التعاريف نجد أنها تتفق فيمايلي:[4]

– منطقة الشرق الأوسط يغلب عليها عامل المصلحة فكل التعريفات لا تستند إلى معايير موضوعية في تحديد ماهية الشرق الأوسط والدول التي تدخل ضمنه.

– مهد للرسالات السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلامية والتي تقسم للعديد من المذاهب والطوائف إلى جانب ديانات وعقائد أخرى.

و تشكل وحدة ثقافية وسياسية واحدة. –

---

[1] محمد ، رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي،2012)،ص32.

[2] نعوم ، تشومسكي، **أوهام الشرق الأوسط**، (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية،2010)،ص11.

[3] المرجع نفسه،ص12.

[4] محمود عبد، الفضل،**الواقع والوهم حول الشرق أوسطية**،(القاهرة:دار سيناءللنشر،1995)،ص23.

2/ تعريف الشرق الأوسط حسب المفكرين

– **يعرف شمعون بيريس"** منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة الممتدة من ليبيا غربا حتى إيران شرقا، ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا، إضافة إلى باكستان كونها دولة إسلامية."[1]

– **يعرف روبرت بريجنسكي** " الشرق الأوسط هو المكون من جماعات عرقية و دينية مختلفة يجمعها إطار إقليمي، وعليه سيكون شرق أوسط مكون من جماعات عرقية و دينية مختلفة على أساس الدولة الأمة تتحول إلى كيانات طائفية و عرقية يجمعها إطار إقليمي كونفدرالي."[2]

– **تعرف روبرت هركافي** الشرق الأوسط هو الدول المحيطة بإسرائيل ووضع هذه الدول هو في مركز تفاعلات الشرق الأوسط و يليها الخليج العربي و الجزيرة العربية."[3]

– **يعرف جورج لنشوفسكي** الشرق الأوسط هو المنطقة الممتدة من أفغانستان شرقا إلى مصر غربا، وإستثنى دول المغرب العربي، و رأى أن هذه الدول ترتبط بمايلي: تشارك في تحقيق المصالح، و مكافحة الإستعمار وذات تاريخ مشترك و منتج رئيسي للنفط ، وفيها الممرات المائية الرئسية في العالم."[4]

من خلال إستعراض للكتابات الغربية عن الشرق الأوسط تبرزثلاث نتائج تتمثل في:"[5]"

– أن هذه المنطقة لا تسمى بإسم ينبثق من خصائصها أو طبيعتها، لكن سميت من حيث علاقتها بالغير.

– كما أن هذا المصطلح ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها بل هو في المقام الأولتعبير سياسي يترتب عليه دائما إدخال دولغير عربية في المنطقة و في أغلب الأحيات دول عربية منها.

– الشرق الأـــوسط في الكتابات الغربية منطقة تضم خليطا من القوميات و السلالات و الاديان و الشعوب واللغات و التنوع و التعدد و ليس الوحدة أو التماثل.و عليه يمكن تقسيم الشرق الاوسط إلى منظومة شرق أوسطية إسلامية، ومنظومة أقرب إلى الحضارة الغربية تتمثل في الاقليات اليهودية و المسيحية.

---

[1] رجائي سلامة ، الجرابعة، الاستراتيجية الايرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط 2011.1979، مذكرة ماجستير (جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية،2012)،ص32.

[2] علي فايز،يوسف الدلابيج، توازن القوى و اثره في منطقة الشرق الأوسط بعد إحتلال الامريكي للعراق2003.2011، مذكرة ماجستير (جامعة الشرق الأوسط، كلية الاداب و العلوم،2010à،ص14.

[3] مايكل،كير، **الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**،(بيروت: دار الكتاب العربي،2002)،ص202.

[4] المكان نفسه،ص202.

[5] إيمان ، دبي، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، (القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية،2014)،ص44.

ثانيا: الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط

1/ مقومات الشرق الأوسط: للشرق الأوسط العديد من المقومات سواء الإقتصادية، البشرية، وإستراتيجية و تتمثل في:"[1]"

– المناخ الجاف و شبه الجاف الذي يسيطر عللى الإقليم، وله آثار واضحة في أنماط الزراعة وقد ساهم هذا الاقليم في تحديد مناطق العمران و المساحات الزراعية، وهو بذلك يشكل نقاط القوة و الضعف في التركيب الاستراتيجي للإقليم.

– إنتشار الحضارة العربية الإسلامية بصفة عامةفي معظم أرجائه.

– سيادة اللغة العربية على غالبية سكان قلب الشرق الأوسط بإستثناء طرفه الشمالي حين تسود التركية، اما أطراف إيران المتأقلمة في قلب الشرق الأوسط قد تسود اللغة الإيرانية، لكنها منطقة تداخل كبيريين العربية، الكردية، الفارسية.

– يسيطر الشرق الأوسط على أكبر الممرات البحرية العالمية ويتركز الشرق الأوسط على حوالي 35 بالمئة من إنتاج البترول الخام العالمي، وتحتوي على ثلث إحتياطي للنفط.

2/ الأهمية الجيوبوليتكية للشرق الأوسط:

للشرق الأوسط أهمية جيوبوليتكية فهو يقع في موقع متوسط من العالم في ملتقى قارات ثلاث ، أوربا، آسيا، إفريقيا، ويشرف على أكبر مجموعة مائية من البحار و المحيطات تتمثل في بحر قزوين، البحر الأوسود، البحر الابيض المتوسط، و البحر الأحمر، و الخليج العربي، و المحيط الهندي، كما يحتوي على العديد من الأنهار مثل النيل، الفرات، دجلة، ونهر الأردن، و يتحكم في مجموعة من أهم المواقع المرور الدولية، ويعتبر من أهم المناطق الاستراتيجية و العسكرية الأكثر الأهمية و التي تتمثل في: "[2]"

[1] يحي أحمد ، الكعكي، **الشرق الأوسط و الصراع الدول**ي،(لبنان: دار النهضة العربية،1982)،ص148.

[2] خديجة ،محجوب، النفط العربي محدد للسياسة في منطقة الشرق الأوسط من الخطر النفطي1973 في حرب الخليج الثانية، مذكرة ماجستير،(جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية، قسم العلوم السياسية،2003)،ص20.

– القوة البشرية الهائلة التي يمكن إستخدامها في العمليات العسكرية و ملاحة أجواء و مياه المنطقة و الطيران للملاحة طوال العام.

– تتحكم دول المنطقة في العديد من الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية.

– الشرق الأوسط مركز و ملتقى الحضارات فهي تتمتع بمنزلة روحية لدى غالبية سكان العالم فهي تحتوي على المقدسات الدينية للديانات السماوية الثلاث اليهودية ، المسيحية ، الاسلام.

وعليه فإن الموقع الجغرافي المهم لمنطقة الشرق الأوسط إضافة للخصائص و المميزات الإقتصادية و البشرية والدينية تلعب دور مهم في زيادة الأهمية الإستراتيجية للمنطقة.

ثالثا: خصوصيات الشرق الأوسط

يبلغ تعداد إقليم الشرق الأوسط 23 دولة مقسمة على ثلاث مجموعات عرقية و تتمثل في : "[1]"

– **مجموعة الأقطار العربية** و تضم: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، جيبوتي، السعودية، السودان، سوريا، الصومال، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، اليمن.

– **مجموعة الدول الإسلامية** وتضم أربعة دول و هي أفغانستان، إيران، باكستان، تركيا.

– **مجموعة متفرقة** و تضم دولتين هما إثيوبيا، قبرص.

كما يختص الشرق الأوسط بعدد من العوامل التي تطلق على معالم الوحدة فيه و تتمثل في:"[2]

– قوة الأقاليم الجغرافية الفرعية داخلة و التي تستمد قوتها من مجموعة من العناصر الطبيعية (المناخ الجاف والظواهر التضاريسية المعقدة).

– التمزيق السياسي الذي أصاب الشرق الأوسط بعد الحربين العالميتين، و إستقلال دول جديدة داخل إطارات هي الحدود التي رسمتها المصالح الحزبية، بالإضافة إلى العناصر الطبيعية التي أعطت اللإقليم صفاته

[1] يحي أحمد ، الكعكي، **الشرق الأوسط و صراع العولمة**.(لبنان: دار النهضة العربية،2002)،ص130.

[2] المرجع نفسه،ص134.

الرئسية و منها البنية الجيولوجية و التركيب الصخري، إذ أنه عنصر فعال في قوة أو ضعف التركيبة السياسية في الشرق الأوسط.

– حدوده السياسية التي أفرزتها الأحداث السياسية الداخلية و الخارجية في القرن الماضي. و التقسيمات السياسية التي كانت من أهم نتائج الحربين العالميتين على أرضه والتي هي:[1]

– **حدود الإنفصال:** و التي تشكل حدود الإنفصال في الشرق الأوسط و هي حدود ذات إستقرار نسبي، وغالبا حدود سياسية تسير موازية لظاهرات طبيعية يضاف إليها في أحيان ظاهرات بشرية، و معظم هذه الحدود توجد على الحافة الشمالية للشرق الأوسط بين تركيا و إيران من جانب، و بين ألمانيا و يوغسلافيا وبلغاريا من جانب آخر.

– **حدود الإتصال:** و هي خطوط الحدود السياسية التي تجرى في أماكن و أقاليم ذات إتصال طبيعي وبشري في آن واحد، و لايعني أن الحدود السياسية الحالية في مناطق الإتصال الطبيعي كافة تسهل عملية الإتصال عبر الحدود التركية، السورية في قسمها الغربي من الفرات إلى لواء الإسكندرونة.

المطلب الثاني: التوزيع الجيوسياسي للأقليات في الشرق الأوسط

نتطرق في هذا المطلب إلى توزيع الأقليات بصفة عامة في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثمة نتخصص في الأقلية الكردية في المنطقة نفسها.

أولا: توزيع الأقليات في الشرق الأوسط بشكل عام

تشكل الأقليات البالغ عددها 31 أقلية والتي تخضع لعملية إدخال العامل السياسي في منطقة الشرق الأوسط 28.8 بالمئة من إجمالي السكان الذي يبلغ عددها 194 مليون نسمة سنة 2011، و أكثر هذه الجماعات فعالية سياسية و عددية هم الأكراد، و هي شعوب قومية إنصهرت في إطار عملية تشكل الدولة في المنطقة في القرن العشرون، وتشكلت هذه الأقليات ضمن الحدود التي رسمتها كلا من بريطانيا و فرنسا، كما أن هناك ثلاث طوائف من الطوائف الدينية العشرة المسيسة تنتمي إلى الشيعة، و أقلية متشددة في لبنان، و أغلبية

[1] عمارة، المنعم،**الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية**.(القاهرة:مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر،1992)،ص131.

مضطهدة في حزب البعث في العراق، و ضم أيضا عددا من الأقليات المتميزة و التي تستحوذ على السلطة السياسية، المارونيون في لبنان، العلويين في سوريا، و السنة في العراق."[1]"

تشتمل منطقة الشرق الأوسط على تنوع عرقي، ديني و لغوي، حيث يشكل الشيعة و السنة الأغلبية في العراق المتنوع عرقيا و دينياو لغويا، فهناك الأكراد، التركمان، المسيحيون العرب، و هم يشكلون 18 بالمئة من السكان وموجودين في جبل سنجار و منطقة الشيخان ، فيشكل الإيرانيون 1.5 بالمئة من السكان، والتركمان 2 بالمئة و متمركزون في كركوك، أما المسيحيون العرب (روم أرثودكس، و كاثوليك)، وهم أقلية ضيئلة، والمسيحيون غير العرب يشكلون 3 بالمئية من عدد السكان ، و أيضا الشركس بنسبة 0.5 بالمئة. "[2]"

إن وجود هذا التوزيع المتنوع عرقيا، دينيا، لغويا قد أثر على الحياة الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية في الكثير من دول الشرق الأوسط، مثل العراق، سوريا، لبنان، وغيرهم، غير أن هذا التوزيع الجغرافي لهذه الجماعات و التدخل الأجنبي، و الأوضاع الإقتصادية، قد لعبت دورها في جعل هذه المنطقة أقل إندماجا وإنتماءا، الأمر الذي نجم عنه مشكلات أضعفت الكيانات السياسية القائمة."[3]"

أما بخصوص لبنان فيشكل المسيحيون العرب33 بالمئة من عدد السكان، و المسيحيون غير العرب نسبة 5 بالمئة، كما تشكل الدوروز6 بالمئة، و العلويين و الأكراد والترك، وكل منهم يشكل نحو 1 بالمئة من السكان، وفي سوريا يشكل العلويين 10 بالمئة من السكان، وهم موجودون بكثافة في محافظات اللاذقية وطرطوس والدوروز 4 بالمئة ، و الإسماعليون 1 بالمئة، أما المسيحيون العرب موجودون في معظم المدن السورية، والمسيحيون غير العرب فلهم وجود كثيف في شمال سوريا خصوصا بنسبة 3 بالمئة، والأكراد يشكلون كثافة سكانية في المناطق الحدودية بشمال سوريا لاسيما محافظة الحسكة و هم 3 بالمئة من مجموع السكان، والترك والتركمان والشركس بنسبة 1 بالمئة في مناطق مختلفة من سوريا، أما مصر فيشكل الأقباط الذين يشكلون معظمهم من الأرثودكس مع أقلية من الكاثوليك، و أقل منها من البروستنات 9 بالمئة من السكان، يليهم الأرمن

---

[1] تيد روبرت، جار ، **الأقليات في خطر**، (القاهرة: مكتبة مدبولي،1994)،ص47.

[2] مسعود، ظاهر،" خريطة الأقليات في الوطن العربي". مأخوذ من موقع www.aaswat بتاريخ 07/3/2016. على الساعة 10:00.

[3] عيسى علي، إبراهيم، **مشكلات إقتصادية و سياسية رؤية جغرافية معاصرة**،(بيروت: دار النهضة العربية،2002)،ص113.

و الأوروبيون اليهود يشكلون 1 بالمئة وهناك الأفارقة و الغجر و البربر هؤلاء جميعها يشكلون 3 بالمئة من السكان."[1]"

أما بالنسبة للبحرين فتوجد أقليات الهولة و العجم، الهولة منحدرين من أصول تاريخية من سواحل فارس ومن الطائفة السنية، و كذلك العجم منحدرين تاريخيا من إيران الداخل ومن الطائفة الشيعية، و قد ساهموا تاريخيا في الحقل السياسي و انظالي من خلال إنخراطهم في التنظيمات السياسية، كما تؤكد الكثير من التقارير أن القضية في السعودية ليست بين أقلية و أكثرية، حيث أن الوهابية في السعودية لا يشكلون بأقصى الحدود 25 بالمئة من السكان، فالأغلبية من أهل السنة، وفي الحنوب 6 بالمئة إسماعليون،15 بالمئة شيعة."[2]"

وعليه يبدو من المتأمل في الجغرافيا الإثنية في منطقة الشرق الأوسط و الخليج العربي أن الأغلبية في المنطقة تتكون من العرب و المسلمين بمذهبهم السني، فعلى أساس الدين يأتي الشيعة في المقدمة حيث يشكلون 12 بالمئة من إجمالي السكان الأصليين، وتختلف نسبتهم من دولة إلى أخرى، و يأتي المسيحيون في المرتبة الثانية حيث يشكلون نسبة 9 بالمئة من السكان، أما ثالث الفئات دينيا فهم اليهود و عددهم قليل جدا و هم في مملكة الحرين فقط.

أما على أساس العرق توجد ثلاث أقليات رئسية أولها الإيرانيون الذين يشكلون نسبة قليلة من إجمالي السكان، و الثانية الأسيويون يشكلون الأقلية الأكثر عدد في دول الخليج، و نسبة وجودهم تختلف من دولة إلى أخرى، و في المرتبة الثالثة الأفارقة من جنسيات و أعراق مختلفة و هم متواجدون بنسب قليلة في كل من السعودية و سلطنة عمان."[3]

[1] جوزيف ياكوب، حسين عمر، **ما بعد الأقليات بديل على تكاثر الدول**، (بيروت : مركز الثقافي العربي،2004)،ص206.

[2] عبد الله، جناحي. ا"لأقليات و الأكثريات في دوائر الهوية الثقافية البحرين نموذجا "مأخوذ من موقع www.ads.googl.com، بتاريخ 10/3/2016. على الساعة 10:00.

[3] محمد صادق، إسماعيل. ا"لأقليات في الخليج العربي فقه تأمل". مأخوذ من موقع .http www.islamonline.net articale.html بتاريخ 11/03/2016. على الساعة 12.00.

ثانيا: الأقلية الكردية في الشرق الأوسط

إن الجماعات الكردية مهما كان حجمها و تعدادها تتوزع على خمس دول أساسية و التي تتمثل في:

– **تركيا:** توجد بها أكبر الجماعات الكردية عددا و تجمع أغلب الدراسات على أن أوسع المناطق الكردية توجد كذلك في تركيا، وتقدر بعض الدراسات مساحتها بحوالي 230 ألف كلم2، أي بنسبة 30 بالمئة من مساحة تركيا كلها، في حين تقدر مصادر أخرى حوالي194 الف كلم2، و يتواجد الأكراد في كامل المنطقة الشرقية لتركيا، ثم المدن الجنوبية، و أهمها: ديار بكر التي تعتبر من بين أقدم المدن الكردية، وان، هكاري، بتليس، ودرسيم."[1]"

– **إيران:** يتوزع الأكراد في إيران على مساحة تقدر بنحو125كلم2 أي بنسبة 8 بالمئة من مساحة إيران كلها، وأهم المناطق الكردية في إيران هي ولاتي كرمنشاه و أردلان، إضافة إلى مقاطعة لورستان و خوراسان."[2]"

– **العراق:** يتوزع الأكراد في العراق على مساحة تقدر حوالي172 ألف كلم2، و تتمثل أهم المناطق الكردية بالعراق في المحافظات الشمالية، اربيل، دهوك، كركوك، إضافة إلى كل من الموصل و ديالي و خانقين ومندلي."[3]"

– **سوريا:** تمتد المنطقة الكردية في سوريا في الشمال، و هي أقل من المساحة الكردية في الدول السابقة الذكر، كما أنها تمتد في الجنوب من جبل سنجار في الشرق إلى جبل كرداغ، و عموما فإن أكراد سوريا يتمركزون بصفة خاصة في كل من جبل الأكراد شمال مدينة حلب و دمشق و اللاذقية، حمص، منطقة الجزيرة، وبذلك فهم تابعون إداريا إلى ست محافظات إدارية."[4]"

– **الإتحاد السوفياتي سابقا:**تعيش غالبية الجماعات الكردية بشكل خاص في تركيا العراق إيرن سوريا كما يتواجد جزء منها في كل من أذربيجان، جورجيا، كازاخستان، تركمستان، ويفسر البعض هذا التقسيم لأسباب سياسية، دينية، ترجع إلى الحروب الروسية التركية، و كذا إلى هجرة و تنقل الأكراد من دولة إلى أخرى لأسباب ذاتها."[5]"

---

[1] sabri cigerbi. Les kurdes et leurs histoire.(paris L'harmatton.1999)p 180

[2] عمر يحي، احمد." مستقبل المشكلة الكردية في ايران." مأخوذ من حوار المتمدن بتاريخ 22/7/2015.

[3] صلاح، سالم. " المشكلة الكردية و انعكاستها على دول المنطقة". **مجلة السياسة الدولية** ، العدد116، (أفريل 1994)،ص193.

[4] المكان نفسه،ص193.

[5] أحمد، وهبان مرجع سابق، ص143.

المبحث الثاني: واقع الأقليات في الشرق الأوسط

لقد تعددت مطالب الأقليات في منطقة الشرق الأوسط وفق لموقعها الجغرافي و وزنها السياسي، إما من خلال المطالبة بالإنفصال، أو الحكم الذاتي، أو الإندماج، وذلك وفق لوسائل التي على أساسها يتم تحقيق الأهداف، حيث تعاني هذه المنطقة من إشكالية الترابط بين النظم السياسية ومطالب الأقليات هذا إلى حدة التوتر بين النظام السياسي و الأقليات مما دفعنا إلى ضرورة التطرق إلى حدود إستجابة النظم السياسية لمختلف مطالب هذه الأقليات.

المطلب الأول: طبيعة المطالب المرتبطة بالأقليات

في هذا المطلب نتطرق أولا إلى مطالب الأقليات، و من ثمة الوقوف على أهداف الأقليات، و أخيرا إبراز أهم الوسائل لتحقيق هذه الأهداف.

أولا: مطالب الأقليات

شهدت نهاية القرن 20 تصاعدا و نموا في ظاهرة القوميات الصغرى التي أصبحت تبحث عن مكان لها في بلادها، و إستخدمت الدول الكبرى الأقليات لتحقيق مصالحها فساندت طائفة دون أخرى فكانت النتيجة حروب عديدة، كما تكاثرت الحركات المطلبية للأقليات التي تعم العالم و تنتشر في بنية المجتمعات المدنية بطريقة معبرة، و عليه يمكن إبراز مطالب الأقليات و التي تتمثل في:"[1]"

- الإستخدام الحر للغة الأم في الخصوص و العموم، و في نشر و تداول المعلومات.

- إقامة المؤسسات و الروابط و المنظمات التربوية و الثقافية و الدينية و المحافظة على القائمة منها.

- الإعتراف بحق الممارسة الدينية.

- السعي إلى مزيد من المساواة في توزيع الموارد الاقتصادية.

[1] تيد روبرت، جار، المرجع السابق ص160.

– إنشاء و صيانة المنظمات و الروابط داخل بلدهم و المشاركة في المنظمات غير الحكومية الدولية، ويستطيع الأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية ممارسة حقوقهم و التمتع بها فرديا و جماعيا مع أعضاء جماعتهم الأخرى.

– الرقابة على الحكومات الإقلمية و القومية من أجل الدفاع عن مصالحهم الجماعية.

وعند التطرق إلى تقديم مطالب المتعلقة لمصالح الأقليات لابد من أخذ في عين الإعتبار مسائل مهمة تتمثل في:"[1]"

– إن المصالح الإجنماعية للأقليات ليست واحدة حيث يوجد تنوع في المصالح الفردية و الجزئية داخل كل دولة.

– التنظيم السياسي ضرورة لصياغة الأهداف و التعبير عن المصلحة الجماعية.

– بعض التعبيرات السياسية عن المصلحة الجماعية للأقليات طائفة تكون أكثر مصداقية و أصالة عن غيرها.

ثانيا: أهداف الأقليات

يمكن توضيح أهداف الأقليات فيمايلي:"[2] "

– تحقيق مبدأ المساواة:

يتمثل هذا الهدف في سعي الأقلية إلى أن تعامل وفق مبدأ المساواة في علاقاتها مع الجماعات الأخرى، هذا بعني إعتراف باقي أفراد المجتمع التي تتواجد به، مهما كانت الصفات التي تميزها عنهم مع خضوعها لمساواة قانونية بعيدة عن التمييز.

[1] المكان نفسه،ص 160.

[2] أحمد عباس، عبد البديع، الأقليات القومية و أزمة السلام العالمي، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد144، (أكتوبر 1993)،ص.167

3 عبد الوهاب كيالي، موسوعة السياسية،(ج2،ط3، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات و النشر،1997)،ص562.

– ضم الأقليات أو الأقاليم:

من خلال هذا الهدف تحاول الأقليات إعادة تجميع جماعاتها المختلفة التي تتواجد في عدة أقاليم و دول مجاورة وذلك في إطار الدولة الأم و لعل ما أهم يحرك هذا الهدف هو تنامي الشعور القومي الذي يتضمن إدراكا بالإنتماء و وحدة المصير.

– الحكم الذاتي:

يعتبر هذا الهدف بمثابة مرحلة متقدمة بالمقارنة مع الهدفين السابقين، و يمكن تعريف الحكم الذاتي بأنه" حق الدولة أو منطقة رئيسية منها في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية دون الخضوع لتوجهات أو أوامر أي دولة خارجية. أي أن الأقاليم التي تتمتع بهذا النظام تسير من خلال حكومة و مجلس قوانين لا تخضع لرقابة السلطة المركزية، وفقا لهذا النظام فإن الجماعات الأقليات من خلال حركاتها المنظمة قد تعمل للوصول إلى تحقيق إستقلال ذاتي للأقاليم التي تقطنها داخل الدولة."[3]"

– الانفصالية:

تعد الإنفصالية أهم أهداف الأقليات على الإطلاق، كما يعتبر هدفها النهائي الذي تسعى لتحقيقه بغية المحافظة على ذاتيتها العرقية، اللغوية، الدينية. فالإنفصالية تعني سعي الحركة الأقلية إلى الإنفصال عن المجتمع السياسي الذي يشملها و إقامة دولة مستقلة، ومعنى جهة أخرى تعميق أو تكريس تجزئة الحركة الوطنية أو الوحدة الممثلة في تركيب الدولة بهذا فالإنفصال يؤدي إلى إقامة دولة كاملة السيادة تسير شؤونها الداخلية والخارجية دون تأثير خارجي."[1] "

ثالثا: وسائل تحقيق أهداف الأقليات

تتراوح أساليب الأقليات في تحقيق أهدافها ما بين الوسائل ذات الطابع السلمي، و أخرى ترتكز على العنف ويمكن توضيح هذه الوسائل كالآتي:[2]

---

[1] المكان نفسه،ص584.

[2] معين ،حداد."مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا و الجيوبولتيكا".**مجلة شؤون الأوسط**، العدد33،(سبتمبر 1994)،ص44.

1/ **الوسائل السلمية:**

من خلال تنظيم عمل ذو طابع إجتماعي بإنشاء الأحزاب السياسية، الجمعيات، الحركات الثقافية أو منظمات للدفاع عن مبادئها، و يغلب على نشاطها أسلوب الحوار،و طرح الحجج حتى يستجاب لمطالبها، حيث تعمل على المشاركة في الحياة السياسية و الإجتماعية داخل الدولة، كالمشاركة في العمليات الإنتخابية و في التنمية المحلية الوطنية.

2/ **الوسائل العنيفة:**

تتمثل هذه الوسائل فيما يسمى بصفة عامة بالتمرد، و هو يعبر عن حالة الرفض و المقاومة للسلطة وللنظام السائد، و يتخذ التمرد أشكالا عديدة، فقد يكون تمردا معنويا من خلال رفض الأفكار و طبيعة العلاقات القائمة داخل النظام السياسي، كما يمكن أن يتخذ شكل التمرد الفردي، حيث يتم إستخدام العنف لعناصر الممثلة للسلطة في آداء مهامها، لكن أخطر التمرد هو التمرد الجماعي إذ أنه غالبا ما يقترن بالسلاح، حيث يهدف إلى الـــتأثير في النظام السياسي القائم و حتى تغييره جذريا، الأمر الذي يهدد أمن الدولة ووحدتها الوطنية و يعتبر العمل المسلح هو الأكثر إنتشارا بين جماعات الأقليات خاصة تلك التي تهدف إلى تحقيق الإنفصال، و عليه فإن هذه الأهداف التي ت من شأنها أن تشكل مصدر قلق بالنسبة للدولة، إذ تصل إلى حد تهديد إستقرارها و وحدتها االوطنية و قد تتعدى ذلك إلى المستويين الإقليمي و الدولي، خاصة مع إنتشار حركات الأقليات في العديد من الدول.[1]

[1] المكان نفسه،ص169.

المطلب الثاني: طبيعة النظم السياسية و القدرة الإستجابية لمطالب الأقليات

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى طبيعة الأنظمة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثمة إلى قدرة الأنظمة في التعامل مع مطالب الأقليات.

أولا: طبيعة الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط

تلعب الأنظمة السياسية أحد العوامل المهمة في تحقيق الأمن بالأخص تلك النظم التي تتسم بالشفافية، والقائمة على أسس دمقراطية تحترم الأغلبية و تراعي حقوق الأقلية، فهذه النظم تشكل عاملا حاسما في تحقيق إستقرار الدول على المستوى الداخلي و الخارجي.

إن طبيعة النظم السياسية، وكيفية تعاملها مع مختلف التحولات و المستجدات الداخلية و الخارجية تساهم بدور مهم في إحداث الإستقرار، فمنطقة الشرق الأوسط و التي تشهد تنوع عرقي و ديني و إثني تشهد أيضا تنوعا في طبيعة النظم السياسية بين أنظمة ملكية و أنظمة جمهورية.

تختلف النظم السياسية في تعاملها مع الأقليات الدينية و العرقية، وكيفية التعامل مع مطالبها بين الإستجابة لهذه المطالب من خلال الإندماج و المساواة في المشاركة السياسية و بين نظم تقوم على سياسة الإقصاء و التهميش.

وعليه معظم النظم السياسية في الشرق الأوسط نجدها تحد من إقتراب الأقليات من السلطة السياسية، وبالإسقاط يمكن القول أن طبيعة النظم السياسية، وقدرتها على التعامل مع هذه الأقليات بطريقة سلمية،و قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل الدولة بين الأقلية و الأغلبية من شأنه أن يحافظ على الإستقرار السياسي داخل الدولة، و بالتالي القدرة على التحكم في هذه الأقليات ومنه الحفاظ على الإستقرار والتماسك داخل الدولة.[1]

[1] حسان، بن نوى، **تأثير الأقليات على إستقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**،(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،2015)،ص118.

ثانيا: القدرة الإستجابية لمطالب الأقليات

ونعي بذلك قدرة النظام السياسي على ضبط السلوك الإجتماعي، لعلاقات الأفراد و الجماعات، فحسب غابريال ألموند فإنه يمكن دراسة ذلك من خلال القدرة التنظيمية الإستخراجية، من خلال هدف عملية التنظيم و أساليب التنظيم، ومدى تكرار إستخدام هذه الأساليب،و حدود التسامح التي تتيحها، و مدى إلتزام المواطنين بها.[1]

إن منطقة الشرق الأوسط و التي كانت فيها تعايش بين الأديان الثلاث و الأجناس المتنوعة قد شهدت العديد من الأساليب في التعامل مع الأقليات بين الإضطهادات بسبب سياسات السلطات إزاء المجتمع كله، وبين سياسات أخرى تقوم على إحترام متبادل بين هذه الأقليات، فمعظم حكومات الشرق الأوسط نجدها تهتم بالحد من إقتراب الأقليات من السلطة السياسية أكثر مما تهتم بمصالح الأقليات، و تتعرض هذه الجماعات في هذه المنطقة إلى التمييز السياسي الحاد، أكثر من أي منطقة أخرى، و تأتي في المرتبة الثانية بعد أمريكا اللاتينية من حيث حدة و قسوة التمييز الإقتصادي، فلقد إستبعد الفلسطينيون و الأكراد و الشيعة من السلطة و المشاركة السياسية في العديد من الدول، لأن مطالب هذه الجماعات تهدد البناء الإجتماعي للنخب القومية، بالإضافة إلى أن الأقليات في هذه المنطقة تسجل أعلى معدلات التوتر الديمغرافي.

فحزب البعث في سوريا كيان سياسي تعددي و علماني، لا يميز بين السوريين على أساس الدين والطائفة، أو العرق و يطالب فقط بالطاعة، و إحترام الهوية العربية السورية، فقد حرص العلويون المسيطرون على السلطة في سوريا على التعامل مع المجموعات الأخرى في البلد على إعطائهم حصة من المناصب السياسية المختلفة، كما إستطاعت السيطرة على الوضع الداخلي بصفة مطلقة. أما بالنسبة للعراق فالحكومة المركزية الموجودة في بغداد

و المنتخبة ديمقراطيا فشلت في جلب الأمن و الإستقرار لباقي العراق،و أنها بتركيبتها الحالية أضعف من الأطراف (الجنوب، الشمال، الوسط) ، كما في مصر التي فشلت في معالجة التمييز القانوني القديم ضد الأقباط، أكبر أقلية مسيحية في المنطقة، مما يشكل للنظام السياسي في مصر عامل توتر و عدم إستقرار الشيء الذي يحول

[1] حداد، المرجع السابق،ص55.

مسألة الأقليات في الدولة إلى قضية ذات بعد دولي، وهو في حد ذاته تحدي كبير للسلطات المصرية،ونشير إلى ان مسألة عدم إستقرار النظام السياسي، و لكونه مفهوم نسبي فإن هناك من يرى أن عدم الإستقرار السياسي هو عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات، التي تواجهه بنجاح، وعد قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع، كما يصاحبها إستخدام العنف السياسي من جهة، و تناقض شرعيته و كفاءته من جهة أخرى.[1]

ومن خلال ما تم طرحه يمكن القول أن معظم دول الشرق الأوسط قد فشلت إلى حد كبير في القدرة على التعامل مع الأزمات و الصراعات داخلها، بما يحافظ عليها دون أن تستخدم العنف السياسي، بالإضافة إلى أن معظمها تسير في منحى تناقض الشرعية و الكفاءة، و بالتالي هذا أدى إلى عدم قدرة الأنظمة السياسية في المنطقة في التعامل مع مطالب الأقليات ما نتج عن زيادة حدة التوتر بينها.

[1] المكان نفسه،ص170.

المبحث الثالث: تأثير الأقليات في الشرق الأوسط

إن الأهمية البالغة التي تحظى بها منطقة الشرق الأوسط، و التنوع الثقافي بين العرقيات و الإثنيات له الأثر الكبير على الإستقرار الداخلي و الإقليمي وحتى الدولي، فقد شكلت الأقليات أحد المعادلات المهمة في التأثير على الأمن في المنطقة و التي تعدى تأثيرها حدود الدولة إلى الإقليم و النظام الدولي لما تحدثه هذه الأقليات من حالة عدم الإستقرار في البيئتين الداخلية و الخارجية وهو ما دفع إلى ضرورة دراستها و محاولة التعامل معها بما يضمن حقوق الأغلبية ويراعي حقوق الأقلية، ويحد من تأثيرها السلبي

المطلب الأول: تأثير الأقليات على الإستقرار الداخلي

في هذا المطلب نتطرق إلى كيفية تأثير الأقليات على المستوى الداخلي أولا، ومن ثمة الوقوف في التأثير على الصعيدين الإقليمي و الدولي.

أولا: تأثير الأقليات على الإستقرار الداخلي

لتوضيح تأثير الأقليات على الإستقرار الداخلي للدول لابد من التطرق أولا إلى مسألة التعدد الإجنماعي و الثقافي داخل الدولة.

1/ مسألة التعدد الإجتماعي و الثقافي داخل الدولة:

يرى المختصون في الدراسات العرقية بأن ظاهرة التعدد الإجنماعي و الثقافي هي ظاهرة تميز العديد من الدول، وهذه الخاصية تطبع حتى تلك الدول المتجانسة من حيث تكوينها الإجتماعي، كما أنها ترتبط بدرجة تقدم أو تخلف الدولة فهي ظاهرة تعرفها الدول المتقدمة و الدول المتخلفة على حد سواء، و من خلال ما تقدم يعتبر بعض الباحثين بأن ظاهرة التعددية الثقافية تعد من أهم المشاكل تواجه بناء الدولة الحديثة خاصة من حيث تأثيرها على الإستقرار السياسي، فالدول المتجانسة عرقيا، دينيا، لغويا تكون أكثر إستقرارا من الدولة المتنوعة، فهذا التنوع من شأنه أن يخلق توترات داخل هذه الدول أخطرها نشوب النزاعات و الحروب الأهلية سواء بين

الجماعات المختلفة أو بين هذه الأخيرة، و بين السلطة الحاكمة الأمر الذي يهدد إستقرار الدولة و أمنها الداخلي."[1] "

فالتنافس بين جماعات الأقليات و غيرها من الجماعات سواء حول الموارد الطبيعية أو السلطة السياسية قد يؤدي إلى تبني العنف و خلق النزاعات داخل الدولة، ومن هنا فطبيعة العلاقة بين الجماعات المختلفة من حيث كونها علاقات إنسجام ،أو صراع تلعب دور هاما في إستقرار أو عدم إستقرار الدولة."[2]"

2/ تأثير الأقليات على الإستقرار الداخلي:

لمعرفة مدى تأثير الاقليات على الإستقرار الداخلي لابد من التطرق إلى دور النظم السياسية وطبيعة المطالب و اخيرا دور العامل الخارجي

أ/ دور النظم السياسية:

نالت مسألة الترابط بين الأقليات و النظام السياسي إهتمام العديد من الباحثين الذين حاولوا توضيح إلى أي مدى يمكن أن تؤدي العلاقة الإيجابية بين النظام الساسي وجماعات المجتمع المختلفة إلى تحقيق الإستقرار والأمن الداخليين، و إلى أي مدى يمكن أن تؤدي العلاقة السلبية بين مختلف هذه الأطراف إلى خلق عدم الإستقرار السياسي داخل الدول. من هنا يرى البعض بأن أخطر ما يمكن أن يواجه الدولة هو عجز نظامها السياسي عن بناء أطر و مؤسسات يمكنها من أن تحقق الرضا و الإجماع من جانب الأقليات أو جماعات الأخرى، الأمر الذي قد يخلق ضعفا في الترابط الإجتماعي و السياسي داخل الدولة مما يؤدي إلى أن يسود الإختلاف و التنافر و بالتالي النزاع داخل المجتمع، ومن هنا يتضح بأن تعامل الأنظمة السياسية مع جماعات الأقليات يلعب دور هاما في تحديد طبيعة العلاقة بين الطرفين، إذ يرى بعض الدارسين بأن الدول التي لا تراعي خصوصيات الأقليات و ظروفها قد تلجأ إلى إتباع سياسات تعامل قد تكون نتائجها وخيمة، فإتباع سياسة

[1] محمد عبد الغني، سعودي، **الجغرافية و المشكلات الدولية**،(لبنان: دار النهضة العربية،1968)،ص160.

[2] المكان نفسه،ص160.

الإضطهاد أو القمعأو التمييز من قبل النظام السياسي في مواجهة مطالب الأقليات بإمكانه أن يولد الشعور بالحرمان و يزيد مكن نسبة حدوث التوترات، و التراعات بين هذه الجماعات و السلطة الحاكمة."[1]"

ب/ طبيعة مطالب الأقليات:

إن طبيعة المطالب تؤثر على الإستقرارالداخلي من خلال:[2]

يبرز المشكل الداخلي بين الدولة و الأقليات المتواجدة بها من جهة أخرى حسب طبيعة مطالب وأهداف هذه الجماعات و الوسائل التي تستخدمها في تحقيق ذلك، ويتضح ذلك في مسألة المطالبة بالإنفصال مع اللجوء إلى العنف مما يؤدي إلى تصاعد هذه الأعمال مع مقاومة الدولة لهذه المطالب.

إن تحقيق درجة عالية من الحكم الذاتي من شأنه كذلك أن يخلق تهديدا لوحدة الدولة، و يؤثر على الإنسجام بمختلف أشكاله الذي يعد عاملا من عوامل الإستقرار داخل أي دولة كانت، كما تجدر الإشارة إلى ذلك أن جماعات الأقليات تختلف من حيث تأثيرها على الإستقرار داخل الدولة تبعا لطبيعتها خاصة إذا كانت تكتسي طابعا قوميا، وعليه يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع للأقليات لكل منها طبيعتها الخاصة وتأثيرها على الإستقرار الداخلي للدولة.

الأولى تعرف بالأقليات المحتضرة و التي لم تشكل من قبل، أو كفت عن أن تشكل في الوقت الراهن اي مصدر تهديد لاستقرار الدولة، وذلك إما بسبب تعرضها لسياسات طبقتها عليها الدولة.

الثانية فهي الأقليات التي حدثت لها عملية مزج داخل مجتمعاتها، إما لأسباب تاريخية، أو لكون شعورها كان يميل طيلة تاريخها إلى الإنتماء إلى الدولة مما جعلها لا تشكل تهديد للدولة، اما الثالثة فتتضمن الأقليات التي تشكل فعلا مصدر تهديد لأمن الدولة و إستقرارها سواء كان تهديد محددا زمنيا، أو مكانيا أو أنه يشكل محور صراع دائما بينها وبين الدولة.[3]

---

[1] نفين عبد المنعم، **مسعد، الاقليات و الإستقرار االسياسي في الوطن العربي**، (القاهرة: مركز البحوث و الدراسات الإستراتيجية،1988)،ص155.

[2] بن نوى، مرجع سابق،ص123.

[3] عماد، جاد، المتغيرات السكانية و الصراعات السياسية، **مجلة السياسية الدولية**، العدد 119، (جانفي،1995)،ص63.

ج/ دور العامل الخارجي:

يرى بعض الباحثين أنه بالرغم من كون الأزمة بين النظم السياسية و الأقليات كثيرا ما تتولد عن صراعات داخلية، إلا أنه لابد من الأخذ بعين الإعتبار دور العوامل الخارجية التي كثيرا ما تؤدي إلى تفاقم مشكلة التفكك داخل الدولة خاصة إذا كانت متعددة العرقيات، و يتجلى دور العامل الخارجي في تأزيم الموقف بين الدولة و أقلياتها من خلال عدة أساليب أهمها إستخدام الأقليات كورقة ضغط لتهديد أمن الدولة وإستقرارها، الأمر الذي يعني أن التدخل من شأنه أن يفتعل النزاعات الداخلية من خلال الإعتراف بمطالب هذه الجماعات، وحتى تقديم الدعم بمختلف أشكاله من دعم عسكري، أو مادي أو حتى إعلامي لنشر تطلعات الأقلية.[1]

د/ التطور التكنولوجي:

على الرغم من أن العديد من الباحثين يرون أن التقدم التكنولوجي وما يتضمنه من تقدم وتطور على مستوى الإنتعاش الإقتصادي والإجتماعي وتوسع شبكة الإتصال من شأنه أن يخفف يل ويقضي على العديد من أسباب الصراعات داخل الدولة إلا أن البعض الآخر يرى أن هذا التقدم التكنولوجي قد يشكل مصدر خطر للأقليات من خلال شعورها أنه يهدد قيمها وذاتيتها ويرغمها على الإندماج في قيم وثقافات مختلفة عنها وهو ما يخلق شعورا لدى الجماعة الأقلية بضررة التلاحم من أجل الحفاظ على هويتها وخصوصيتها الثقافية التي تهددها العوامل الخرجية والتي تسعى نحو صهرها وإذبتها في الدولة الأصلية لكي لا تشكل تهديد لوضعها الداخلي.[2]

[1] المرجع السابق،ص 70.

[2] سعيد، لطيفان، **القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيون منها"الورقة الإيرانية"**، (لبنان:مركز الوحدة العربية،1996)،ص566.

المطاب الثاني: تأثير الأقليات على الإستقرار الإقليمي و الدولي

نتطرق في هذا المطلب إلى تأثير الأقليات على الإستقرار الإقليمي و من ثمة الأقليات و تأثيرها على الإستقرار الدولي.

أولا: الأقليات و تأثيرها على الإستقرار الإقليمي

إن وجود الأقليات وبروزها مرتبط أساسا بالدولة التي تظهر فيها والتي في إطارها تحدد العلاقة بين الأقليات ودولها وداخلها تظهر مطالب الأقليات بأشكالها المختلفة، وقد تكون الدولة سببا في نمو شعور قومي متميز للأقليات بإتباعها لسياسات تقضي من خلالها على الأقليات مما يدفعها إلى الإلتحام والترابط ومقومة الدولة التي تنتمي إليها،إلا أن هناك تفاوت في درجة خطورة الأقليات ومطالبها السياسية والإجتماعية فالأقليات التي تطالب بالمساواة والتوزيع الجغرافي فالأقليات التي تطالب بامساواة والعدالة التوزيعية لاتشكل تهديد للدولة إلاأن عدم الإستجابة لمطالبها يؤدي إلى المطالبة في أغلب الأحيان يؤدي المطالبة بالإنفصال من خلال الإلتحام والترابط مع بعضها البعض ومقومة الدولة التي تنتمي إليها من خلال تعبئة جميع أفراد هذه الجماعة.[1]

نتيجة للإرتباط الطائفي أو السياسي من الطوائف و القوميات مع مجموعات من الدول في الشرق الأوسط ينعكس على طبيعة العلاقات البينية و الإستقرار بين الدول في الإقليم الواحد، كنتيجة للحراك السياسي للأقليات فيها، فمثلا إن التجاذبات السياسية بين الطوائف في لبنان موضوعاتها تتعلق بتدخلات سوريا و إيران والمملكة السعودية في الشأن الداخلي للبنان، و علاقات تركيا بالعراق و سوريا إتجاه حزب العمال الكردستاني.[2]

وعليه فإن المحدد الأساسي الذي يحدد إطار علاقات الدول في المنطقة هو الجماعات الأقلية فيها، ففي عام 1998عندما قررت تركيا إستئصال حزب العمال الكردستاني من خلال ملاحقته بقواعد دعمه في سوريا، توجهت أنقرة إلى الدولة السورية بتهديدها بعدم القيام بعمل عسكري، فحتى و إن بدأت العلاقات مؤخرا بين

[1] أحمد، بن نعمان، **التعصب والصراع العرقي والديني واللغوي لماذا وكيف؟**، ط2، (الجزائر:شركة دار الأمة، 1997)ص70.
[2] حمد عبد البديع، مرجع سابق،ص165

البلدين تكتسي طابع إيجابي بسبب بروز عناصر إقليمية و دولية إستدعت ذلك، فقد بقى تهديد الأكراد مستمرا على مستوى الإستقرار الداخلي للدول من جهة و على مستوى العلاقات فيما بينها من جهة أخرى."[1]

ثانيا: الأقليات و تأثيرها على الإستقرار الدولي

إن تأثير الأقليات ليس له بعد داخلي أو إقليمي فقط، فقد برز التأثير الدولي للأقليات إنعكاسا للإنتشار الواسع الذي تعرفه منطقة الشرق الأوسط، إذ تم إحصاء ما يزيد عن 7500 مجموعة عرقية و أقلية و العديد من الديانات و المعتقدات، فقد أكدت العديد من الدراسات الحديثة في مجال النزاعات على أن المحرك للعديد من النزاعات و اللاستقرار في النظام الدولي هو أقلي،إثني، طائفي، قومي، ما يؤدي إلى نشوء الشعور بالوعي الذاتي النوعي لكل أقلية، ما يؤدي إلى إنقلاب في غالب الأحيان في بنيان الدولة، بالإضافة إلى أهمية العوامل الدولية في تأجيج ورفع حدة المطالب للأقلية، و نظرا إلى أن منطقة الشرق الأوسط تشكل ساحة صراع دولي و محط إهتمام عالمي فإن مصلحة القوى الكبرى تستدعي التحكم في إدارة النزاعات الداخلية فيها و توجيهها كل حسب مصالحه الإستراتيجية دون أن تهدد أمنها الدولي، فالجماعات الأقلية في الشرق الأوسط تسعى إلى الإستقرار بدعم القوة الخارجية لإنتزاع حقوق أو تحقيق مصالح من منطلق أن حق الأقلية على الأغلبية أن تتمتع بحقوق المواطنة كاملة، ومن حق الأغلبية على الأقلية أن لا تمد يدها إلى الخارج.[2]

فإذا كانت الأقليات تؤدي في الكثير من الأحيان تؤدي إلى المساس بالوحدة الوطنية للدول فإن تأثيرها قد يمتد إلى خارج الدولة وبإمكان ذلك أن يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الدولي ويفجر النزاعات والحروب عبر العالم وتتزايد خطورة الأقليات على المستوى الدولي عندما تيجاوز نشاط الجماعة الأقلية حدود الدولة إلى طلب الدعم والأييد من سلطات الدول المجاورة أو عندما تتوجه أعمال العنف عبر الحدود الوطنية أوعندما تكون حركة اللاجئين من هذه الدول إلى الدول الأخرى وهو الأمر الذي يعتبر من بين أخطر المسائل التي تهدد الإستقرار الدولي لأن ذلك من شأنه أن يفسح المجال أمام التدخل أو التهديد بإستعمال القوة بدعوى حماية الأقليات وهذا الأخير بدوره يؤدي إلى توتر علاقاتها مع بقية الدول ويهدد الإستقرار الدولي.[3]

---

[1] محمد، السماك، **الإستغلال الديني في الصراع السياسي**، (بيروت:دار النقاش،2000)،ص160.

[2] المكان نفسه،ص165.

[3] محمد،السماك، **الأقليات بين العروبة والإسلام**،(لبنا:دار الملايين1990)،ص190.

إلا أن ما يمكن ملاحظته في الإطار هو أن إنتشار حركات الأقليات عبر العالم وسعيها إلى تحقيق أهدافها يشكل تهديدا للإستقرار الدولي مما جعل المجتمع الدولي يندد بهذه الحركات ولايعترف بها خاصة تلك الأقليات التي ترتبط بمطالب ذات طابع إنفصالي يهدد إستقار الدولة الصلية وبقية دول النظام الدولي.[1]

وعليه نخلص إلى أن الأقليات لها تأثير كبير على النظام الدولي خصوصا إذا كانت ذات منطلقات عقائدية تنطلق من جانبها الديني الإيديولوجي، و إذا رفقها إضطهاد سياسي من قبل النظم ما يؤدي إلى تأجيج الصراع من الدولة الأم إلى دول الإقليم فالنظام الدولي.

[1] وليد،عبد الحي،**معوقات العمل العربي الشترك**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1987)،ص17.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال عرض الفصل الثاني تم التوصل إلى:

مهما تعددت تعاريف بشأن الشرق الأوسط، إلا أنه كلها تصب في مضمون واحد وهو العامل الجغرافي والتجانس الثقافي كمحدد أساسي في لمنطقة الشرق الأوسط.

كما إختلفت المقومات التي تقوم عليها منطقة الشرق بين المقومات الإقتصادية و البشرية والإستراتيجية، بالإضافة إلى خصوصيته و أهميته الجيوإستراتيجية التي من خلالها إعتبر مركز و ملتقى للحضارات و القارات الثلاث.

توزيع الأقليات في منطقة الشرق الأوسط يحتوي بصورة عامة الأقلية العلوية في سوريا، الاقباط في مصر، الهولة في البحرين ..إلخ، ليندرج ضمن هذا التوزيع الاقلية الكردية بشكل خاص في خمسة دول أساسية كإيران سوريا، العراق، تركيا، اتحاد سوفياتي سابقا.

تنوعت مطالب الأقليات بين ما هو إقتصادي، إجتماعي،ثقافي كإستخدام اللغة كلغة رئيسية، والتوزيع العادل للموارد وذلك وفق أهداف ووسائل لتحقيقها من خلال إسقاط هذه المطالب في النظام السياسي وطبيعة هذه النظم السياسية وحدود الإستجابة لمطالب الأقليات.

وأخيرا يمكن القول أن تأثير الأقليات على الإستقرار في المنطقة لا يمس الحدود الداخلية لدولة من خلال تهديد وحدتها الترابية وإستقرارها الداخلي، بل يتعدى تأثيرها الحدود الوطنية إلى الحدود الإقليمية و الدولية.

الفصل الثالث:

واقع الأقلية الكردية السورية من منظور إقليمي

الفصل الثالث: واقع الأقلية الكردية السورية من منظور إقليمي

تعد المسألة الكردية واحدة من أهم القضايا الرئيسية التي فرضت وجودها في العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط وهي التي تصنف ضمن المشكلات المستديمة في تاريخ المنطقة فالصراع الكردي داخل الدول الأربعة تركيا العراق وإيران وسورية أضحى يندرج ضمن أقدم الصراعات وأطولها مدة وهذا أثار العديد من الإشكاليات والنقاشات حول هذه المسألة ودفع بالعديد من الباحثين والمهتمين في مجال دراسة الأقليات للبحث عن الأصول التاريخية والجغرافية للأقلية الكردية و من ثمة أسباب وطبيعة هذه المشكلة وتأثيرها على المستوى الداخلي والإقليمي ومحاولة تقديم الحلول والإقتراحات للتعامل معها والحد من تداعياتها على المستويين الداخلي والخارجي.

كما تشكل المسألة الكردية في سورية أحد أهم المواضيع المطروحة على مستوى الساحة السياسية وأحد أهم القضايا المهمة و التي واجهت الحكومة السورية في العشرية الأخيرة وذلك يرجع لطبيعة هذه الأقلية و كيفية تشكلها ودور الحركة القومية و التطور التاريخي لهذه الحركة في تفعيل هذه المسألة على الواقع السوري وتأثيرها على المستوى الإقليمي في ظل صعود تنظيم الدولة الإسلامية والتجاذبات السياسية الحاصلة المستوى الإقليمي بين تركيا و العراق وإيران ودور الفواعل الخارجية لتأجيج القضية.

وعليه بات للمسألة الكردية السورية التأثير الكبير على المستوى الإقليمي وهو مادفع بالعديد من دول الجوار لتبني العديد من المواقف والحلول الكفيلة بمعالجة الوضع الكردي في سورية والتي بات تأثيرها ذو طابع إقليمي أكثر منه شأن داخلي.

المبحث الأول:طبيعة الأقلية الكردية في سوريا

تعتبر الأقلية الكردية من القوميات التي لها خصائص تميزها عن غيرها من القوميات الأخرى، سواء من ناحية الأصول العرقية أو الدينية أو اللغوية وحتى من الجانب التاريخي، ويختلف الباحثون و المختصون في تحديد أصل ومنشأ الأكراد وتعدادهم و توزيعهم الجغرافي، ولهذا ظهرت العديد من الآراء و النظريات حول أصل الكرد.

فالحديث عن المسألة الكردية يثير العديد من القضايا المرتبطة بطبيعة الأكراد إضافة إلى نقطة أساسية و هامة وهي القضية الكردية وبدايات الوعي القومي بالقضية الكردية والتي شهدت العديد من المراحل و التي تبرز في شكل ثلاث مراحل أساسية لتظهر على الساحة السياسية كقضية شعب وتعددت معها العوامل التي ساهمت في بلورتها وتحولها إلى قضية بارزة وذات إهتمام دولي تزواجت بين عوامل داخلية وعوامل خارجية، بإعتبارها ترتبط بإطار إقليمي وليس شأن داخلي فقط.

المطلب الأول:الأكراد بحث في الأصول والتاريخ

نتطرق في هذا المطلب أولا إلى البدايات التاريخية للأكراد، ومن ثمة إلى إبراز التوزيع الجغرافي للأكراد والوقوف عند التركيبة اللغوية و الدينية والتوزيع الجغرافي للأكراد في كل من تركيا والعراق وإيران.

أولا: الأصول التاريخية للأكراد

يختلف الباحثون و المؤرخون سواء المحدثين منهم أو أولئك الذين عاشوا في العصور الماضية حول تحديد أصول ونشأة الأكراد، ومراحل تكون هذا الشعب عبر الحقب المختلفة، إذ عرفت مسألة تحديد أصل الكرد ونشأتهم خلافا ونقاشا إتضحت معالمه بظهور العديد من الآراء والتي تسعى كل منها للبحث والتحقق في أصل الكرد

و تاريخهم، و التي تتمثل في:

– **يرى فلاديمير ميو ريسكي** أن أصل الأكراد هم من أصل آري هاجوا في الأصل من الشرق (شرق إيران)، إلى الغرب (كردستان) الحالية و إستوطنوا بها".[1]

[1] بلال، مازن ، **المسألة الكردية الوهم و الحقيقة**، (بيروت: بيسان للنشر و التوزيع، 1993)، ص 139.

– **يحي الخشاب والمؤرخ العراقي العباسي المسعود** يرجع أصل الأكراد إلى القبائل الإيرانية التي فرت إلى الجبال هربا من الإضطهاد الذي عاشته من قبل الملك الضحاك زهاك خامس ملوك الشيرازيين الذين يقطنون منطقة تسمى بلاد ميديا وبالتالي هم أحفاد الميديين الذين عاشوا في بلاد فارس قبل الميلادق 836.م.[1]

– **الدراسات و البحوث الأنتروبةلجية والأنترولوجية** أصل الأكراد هوأصل آري، و أنهم وصلوا إلى مناطق كردستان فيعهد ماقبل التاريخ وبسبب نزعة التفوق الحضاري الذي يتصفون به، تمكنوا من أن يذيبوا شعوب المنطقة التي عاشوا فيها فإلتحموا معهم بفعل الزمن."[2]

ومما سبق طرحه نجد أن هناك إختلاف بين الباحثين والمؤرخين في أصول الشعب الكردي ومراحل ظهوره عبر مختلف الفترات الزمنية ولكن رغم الإختلاف يتفقون على بعض النقاط حول أصل الكرد وهي كالتالي:[3]

– الكرد شعب من أصل آري "هندو أوروبية" يقيمون في منطقة كردستان منذ فجر التاريخ وطريقة تشكل الشعب كانت عبر هجرات و إنتقالات مع وجود تمازج وتفاعل مع الشعوب الأصلية.

– للكرد علاقة متينة بالشعوب والسلالات العرقية الأخري "الشعوب الأصلية" التي حكمت المنطقة ومن بينها شعب لولو واكاتي أو جودي.

– يتفق المؤرخون على أن هناك العديد من الأسماء ذكرت قديما وكانت لها علاقة بتاريخ الأكراد وهي مترادفة للشعب كردستان مع إختلاف تسمياتها عند الشعوب الأخرى.

– أن الأكراد هم نتاج التمازج الذي حصل على مر العصور بفعل الهجرات والترحات وتقلصات المساحة الجغرافية ما نتج عنه شعب متميز بلغة وثقافة وملامح عرقية ودينية ولغوية تميزه عن الشعوب الأخرى.

---

[1] غزالة، عمد، **تطور العلاقات الإقتصادية بين سوريا و دول الجوار** (دمشق:دار جمعة للعلوم الإجتماعية و الإقتصادية، 2005)، ص 122.

[2] المكان نفسه ، ص122.

[3] جويدة، وديع، **الحركة القومية الكردية نشاتها وتطورها**، (بيروت:دار الغزالي للنشر والتوزيع، 2013)، ص55.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للأكراد

الأكراد هم سكان منطقة كردستان المكونة من ثلاث أقسام، الأول يشكل القسم الجنوبي الشرقي من تركيا، و الثاني يشكل القسم الشمالي الشرقي من العراق، و الثالث يشكل غربي أرمينيا وغربي إيران، و توجد أقليات ضئيلة منها في سورية و لبنان وهم من المسليمين، و معظمهم في تركيا و إيران و يقدر عددهم بنحو 31 مليون نسمة يقطن معظمهم في تركيا و إيران و في العراق بنحو مليون ونصف "صشسسالمليون، وهم شعب هندو إيراني يتركز في المناطق الجبلية وتخومها القريبة من جنوب غربي آسيا المعروفة بجبال كردستان وتنتشر جغرافيتهم البشرية بالخصوص في تركيا والعراق و سوريا بشكل ضئيل و إلى حد ما في لبنان و أرمينيا وآسيا الوسطى وجنوب القوقاس.[1]

ويمكن توضيح أبرز التوزيعات للأكراد على الدول التالية:[2]

إيران يتركز الأكراد في مناطق كرمنشاه، باحتران، وأورلان، لورشان وباخستان بحوالي 8 ملايين، أما تركيا فيتركز الأكراد فيها في ثمانية عشرة ولاية من تركيا والمحصورة بين العراق وإيران بحوالي 17 مليون نسمة، أما سوريا فهم يتواجدون في الغالب في محافظة حلب، وفي مناطق الإتحاد السوفياتي سابقا في طاجكستان وأرغان وأردهان بحوالي 13%. أما العراق فهم يتركزون في مناطق السليمانية وأربيل ودهوك إضافة إلى كركوك وبعض أجزاء الموصل وديالي بحوالي خمسة ملايين.

و علية نستنتج من خلال هذا التوزيع الجغرافي للأقليات الكردية، أن الأقلية الكردية العراقية تعتبر إشكاليتهم الأصعب و الأكثر جدالا و تعقيدا في القضية الكردية ككل لكونها نشأت مع بدايات إقامة المملكة العراقية عقب الحرب العالمية الأولى، و يتوزعون على مساحة قدرها 172،000ألف كلم^{2}أي حوالي 23% من عدد سكان العراق و يتركزون في المناطق الشمالية الشرقية ويشكلون الأكثرية في مناطق السليمانية ،أربيل

[1] المكان نفسه، ص55.

[2] روبنس، فيليب، **تركيا و الشرق الأوسط**، (ترجمة: ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر و التوزيع و الأبحاث، 1993)، ص21.

،دهوك إلى كركوك و بعض الأجزاء من الموصل وديالي و تتلاحم مع مناطق أكراد تركيا، إيران حتى الحدود السورية.[1]

و بالنسبة لتركيا تتواجد بها أكبر الجماعات الكردية، تمثل أكبر المناطق الكردية في تركيا على مساحة كبيرة بنسبة 20% و يتركزون في 11 مقاطعة أو إقليم في جنوب شرف البلاد، و يمثلون نسبة كبيرة من السكان في 19 مقاطعة شرقي وجنوب شرقي البلاد إضافة لبعض المقاطعات الأخرى كإسطنبول وأنقرة و في إسطنبول وحدها يقدر عددهم أربعة ملايين و ما يميز المناطق التي تحوي نسب عالية من الأكراد فهي مناطق تفتقر لأدنى مستويات المعيشة،وقد حاولت الحكومة التركية أن تتعامل مع مشكلة الأكراد من خلال ثلاث طرق الأولى من خلال دمج السكان الأكراد في الحياة الإقتصادية والسياسية في البلاد، أما الطريقة الثانية من خلال الرد على العنف السياسي الكردي، أما الطريقة الثالثة سعت لمواجهة التخلف الإقتصادي في الشرق الكرديوفي الجنوب الشرقي وذلك للخصوصية الثقافية والدينية التي يتمتع به القلية الكردية في المنطقة. [2]

أما بالنسبة للأكراد في إيران يتوزع الأكراد في إيران و الذين يتميزون بالنشاط المحدود في الآونة الأخيرة فهم يتوزعون على مساحة قدرها حوالي ألف 124كلم^2 بنسبة قليلة وأهم المناطق التي يتواجدون فيها كرمنشاه ولاية أردلان إضافة لمقاطعة لورستان وخوراستان.[3]

كما تتميز اللغة الكردية بتعدد وتنوع لهجاتها،إذ لاتوجد لهجة موحدة تماما وذلك لأسباب يرجعها البعض إلى أسباب سياسية و هي غياب وحدة سياسية، و عموما تقسم اللغة الكردية إلى لهجتين أساسيتين هما: [4]

– **اللهجة الكرومانجية**: أو الكرومانجي و اللهجة السورانية أو لهجة الشمال ولهجة الجنوب، فاللهجة الكرومانجية هي لغة أغلب الأكراد و التي يتكلم بها أكراد سوريا وتركيا وبعض الأكراد المتواجدين في العراق.

---

[1] بلال، مازن. "الأكراد رؤية مستجدة" . مأخوذة من موقع: http:ww.wkamiste.com بتاريخ: 05 /2016/03 على الساعة10:00.

[2] أحمد محمد، السيد." الشرق الأوسط بعد نيسان." **مجلة المستقبل العربي**، العدد 32، (مارس 1995)، ص15.

[3] المكان نفسه، ص 15.

[4] المكان نفسه، ص21.

– **اللهجة السورانية:** وهي الهجة التي يتكلم بها غالبة الأكراد في إيران و الأكراد في العراق في السليمانية وأربيل، إضافة للهجة الفيلية واللهجة الجورانية.

أما من الناحية الدينية ينقسم الأكراد من الناحية الدينية فإن الأكراد إلى أغلبية كبرى من المسليمين السنة بحوالي70% وأقلية من المسليمين الشيعة بحوالي22 % و الباقي فهو يعتنق اليزيدية و التي تقدر نسبتهم بحوالي2 بالمئة من مجموع الأكراد، ويتمركزون في وسط وغرب كردستان العراق و المسيحية حوالى أربعة بالمئة في تركيا وكردستان، إضافة لوجود فئة قليلة من اليهود الأكراد و الذين هاجر معظمهم إلى فلسطين، فالإسلام هو الدين الأساسي للأكراد و يتبع أغلب الأكراد المذهب الشافعي و البعض الشيعي، إضافة إلى وجود طائفة أخرى يطلق عليهم تسمية أهل الحق .[1]

ثالثا: القضية الكردية

المعروف أن خلال مدة الخلافة العثمانية لم يكن هناك ما يعرف بالمشكلة الكردية، وذلك بسبب إلتفاف الأكراد حول الخلافة الإسلامية العثمانية، ولكن بعد الهزيمة العثمانية برزت القضية الكردية وبدأت تأخذ حيزا كبيرا في جميع المعهدات والإتفاقيات التي أعقبت نهاية الحرب العالميةالأولى،وقد أثيرت الشكلة في إتفاقية سيفر عام1920م بين تركيا والحلفاء لكن مصطفى أتاتورك تمكن من إستبدال إتفاقية سيفر بمعاهدة لوزان عام 1923م التي تجاهلت حقوق الأكراد المنصوص عليها في إتفاقية سيفر وبعد منع أتاتورك بمنع التكلم بغير اللغة التركية بدأت الإنتفاضات من قبل الأكراد ضد الحكومة التركية، و دخلت القضية الكردية في مرحلة صراع طويل في تركيا من خلال سن العديد من القوانين التي تؤدي إلى صهر الأقليات القومية في تركيا وخاصة الأكراد منهم، وفرض حالة الطوارى على المناطق الكردية الحدودية مع العراق وإيران وسورية،وإستمرت سياسة تركيا والعراق والدول التي تحوي الأكراد تجاه القضية الكردية طوال السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي.[2]

[1] جيهان،عبد الرحمان."الحوار الكردي العربي". **مجلة الحوار**، العدد 24 ، (أفريل، 2011)، ص23.

[2] سارة، عدنان كاكل، الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الغد، **مذكرة ماجستير**، (جامعة الشرق الأوسط، كليةالآداب والعلوم السياسية، 2011).ص104.

1/ الوعي القومي الكردي: يمكن تقسيمه إلى ثلاثة مراحل رئيسية و التي تتمثل في: [1]

– **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة الوعي القومي البدائي الإثني،التي إنبثق فيها الوعي القومي وولد بصيغة مبسطة، عن طريق تجاوز ماهو قبلي وما هو ديني وذلك يشكل وعيا قوميا متناميا ومدركا لوجودهم كقوم، وبدأت هذه المرحلة من عصور قديمة، من خلال عدد من الوجهاء والأمراء و النخب الدينية في بدايات الحكم العثماني،عندما سعت العديد من المراكز الحضارية و التجمعات القبلية للتخلص من الهيمنة الصفوية– الفارسية، والإرتباط مع الدولة العثمانية الناشئة في الجوار الكردي من الأناضول، وثم ترجمة هذا الوعي على أرض الواقع بوقوف العديد من أمراء كردستان وخصوصا أمراء بدليس وديار بكر، وان، ثم هاكاري، وكانت معركة حالديران عام1515م بين إيران وتركيا و التي أخضت عمليا العديد من المناطق و الإمارات الكردية للدولة العثمانية على تماس مع تشكل الوعي القومي، وبالتالي إنقسمت الولايات الكردية بين الدولتين الصفوية– العثمانية، و حدث هذا الإنفصال لأول مرة ضد إنتشار الإسلام وتكون الإمبراطورية العربية الإسلامية.

– **المرحلة الثانية:** تبلورت هذه المرحلة نتيجة التطور الطبيعي لمجتمعات المشرق و الإحتكاك بين الولايات المتباينة داخل الإمبراطورية العثمانية، إذ برز بين صفوف النخبة الكردية الذي يطالب بالعمل لصالح القومية و يبحث لها عن مميزات وحقوق، وكانت هذه النخب قد إنبثقت داخل المجتمع الكردي وتشكلت ثقافتها من داخل كردستان وهي التي أسست لهذا الوعي، وعليه يمكن القول أن الوعي القومي الكردي نمى و إنبثق بعوامل داخلية أصلا، و في هذا الصدد يعتبر بعض مؤرخي علم الإجتماع أن أحمد خاني بير أحد أول من دعا لفكرة القومية في المشرق وخارج أوروبا ويعد مؤسس المرحلة الثانية المتقدمة من الوعي القومي الكردي.[2]

– **المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة التي برز وإنتشر فيها الوعي على الصعيد الشعبي وهي مرحلة طويلة ومديدة سعت فيها القطاعات المجتمعية الواسعة لترجمتها في صيغ و أشكال من الإنتظام الإجتماعي المؤسساتي،وثم تجاوز ماهو قبلي وتبني ماهو قومي، فبدأ العمل والنظام العملي للتحرر من الحكم العثماني وإقامة حكم كردي مستقل في الولايات والمناطق الكردية التابعة للإمبراطورية العثمانية، وبالتوازي مع ذلك في المناطق الخاضعة للحكم

[1] -محمد، يوسف ضالم ". القضية الكردية في سوريا" .مأخوذة من حوار متمدن بتاريخ 2016/01/02.

[2] زينب، ماهر السيد، العلاقات التركية العراقية دراسة لحالة الأكراد1991 –2012 (جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم السياسية، قسم الدراسات و العلاقات الدولية،2000)ص35.

الفارسي أيضا،ومن أهم المحطات التاريخية في هذه المرحلة هي حركة بدرخان باشا الذي تولى الحكم في جزيرة بوطان عام 1812م، وإنتفض في وجه السلطة العثمانية بمساعدة من الأكراد القاطنين في سهوب الجزيرة لذلك بدأت الحكومة العثمانية ترسيخ سلطاتها في جميع المدن والأرياف الكردية الخاضعة لحكمها تحسبا لحركات إستقلالية قومية.[1]

2/ عوامل بلورة الوعي القومي الكردي

لقد ساهمت العديد من العوامل في بلورة الوعي القومي الكردي وتحوله من جانبه النظري لجانبه العملي، والتي يمكن إيجازها فيمايلي:[2]

– إنتشار الفكرة القومية في العالم و وصول أثر ذلك الفكر إلى أوساط المثقفين و السياسين الأكراد الذين كان منهم مفكرون وعلماء وساسة يعيشون في عاصمة الدولة العثمانية، التي كانت مليئة بتلك الأفكار التي تدعو إلى إستقلال كل شعب وقومية بكيان خاص به.

– المضالم التي كان يتعرض لها الكرد على يد الحكومات المختلفة التي كانت تحكم كردستان، سواء الدولة العثمانية أو الدولة الإيرانية و خصوصا في بدايات القرن20.

– تأكد الساسة الكرد ومثقفيهم من حتمية تفكك الدولة العثمانية، وإعطاء الكيانات القومية في المنطقة أوضاعا سياسية جديدة، الأمر الذي أدى بهم إلى تكوين العديد من الجمعيات والأحزاب، و السعي لمخاطبة الرأي العالمي والمحافل الدولية بغية عدم تهميشهم وعدم تعرضهم للتهديد والعنف.

– الإيمان المطلق لدى الأكراد بكونهم قومية وأقلية تمتاز بكل الخصائص التي تؤهلهم للعب دور يساوي القوميات الأخرى في المنطقة من لغة وتاريخ وأرض وثقافة و التشجيع الذي نالته الحركات القومية المختلفة داخل الدولة العثمانية من الدوائر الغربية و الإستعمارية.

---

[1] المرجع نفسه،ص36.

[2] بوزان، صالح."القضية الكردية في سوريا".مأخوذة من الحوار المتمدن بتاريخ2016/01/22.

وعليه يمكن القول أن الوعي القومي الكردي كان نتيجة للعوامل غلب عليها الطابع الداخلي،وذلك بسبب العنف والإضطهاد الذي عانت منه الأقلية الكردية في خضم الدولة العثمانية و الحكومات التي أعقبته والإيمان الكردي بالإمكانية القيام ككيان مستقل،يتمتع بكافة الخصائص الثقافية والسياسية والجغرافية.[1]

المطلب الثاني : التطور التاريخي للمسألة الكردية في سوريا

نتطرق في هذا المطلب أولا التوزيع الجغرافي للأقلية الكردية السورية ، ومن ثمة الوقوف على الملامح الاساسية للقضية ، بالإضافة الى البدايات التاريخية لاكراد سوريا ، وأخير إلى الأحزاب السورية.

أولا: دراسة جغرافية لأكراد سوريا

تقدر مساحة الأكراد في سورية 1800،000ألف كلم^2 أي حوالي 6 أو 9% من سكان سوريا وتعد أقل المناطق التي تتواجد فيها بها المجموعات الكردية مقارنة بالدول السابقة ويتواجد أكرد سورية خاصة في جبل الأكراد شرق نهر دجلة والفرات ويشكل الكرد الذين يتجاوز عددهم المليونين من أصل عشرين مليون سوري ثاني أكبر الإثنيات العرقية في سوريا بعد العرب ويسكن الأكراد بشكل رئيسي في ثلاث مناطق تقع على الشريط الحدودي بين سوريا وتركيا عقرين (جبل الأكراد،عين العرب) كوبالي وأيضا المناطق المعروفة بمحافظة الحسكة ويستقر أكراد سوريا في على طول الحدود مع العراق وتركيا وفي ثلاث مناطقهي المرتفعات الشمالية الغربية حول عفرين وعين العرب في الشمال والجزيرة في الشمال الشرقي كما تعيش تجمعات سكانية في كردية أخرى في دمشق.[2]

كما تقطن في محافظة الحسكة حاليا الكتلة الأساسية للأكراد السوريين،وتتوزع إلى أربع كتل سكانية أو مناطق والتي هي منطقة المالكية/ديريك في أقصى الشمال الشرقي يقطنها 294 قرية منها 145قرية عربية تمثل 43،50% من السكان و 115 قرية كردية أما منطقة القمشلي فيقطنها 549 قرية عربية تمثل 84% من السكان وتتبعها نواحي القحطانية (قبور البيض) وجزعة فيها 185 قرية عربية تمثل 70،33% من السكان أما

[1] ماهر السيد، مرجع سابق، ص313.

[2] صالح، مسلم محمد."عملاء تركيا في كردستان سوريا هم المسؤولون عن الإضطربات في المنطقة".مأخوذة من: http://kurd Watch. org/html/Ar/interview html fjhvdo بتاريخ:23/03/2016 .

الحسكة وضواحيها يقطنها 595 قرية عربية تمثل% 84 من السكان و 57 قرية كردية وتتموضع هذه التجمعات الكردية في كتل سكانية متباعدة عن بعضها البعض و تتجمع الكتلة الأولى في أقصى الشمال الشرقي و الأخرى على التخوم مع تركيا.[1]

ثانيا: الملامح الاساسية للقضية الكردية السورية

تبرز لنا ملامح القضية الكردية السورية حسب بعض المصادر كتيارات فكرية وثقافية من خلال تتابعا للعمل الكردي العام داخل سورية إبتداءا من مواجهة الإستعمار الفرنسي من خلال إنتفاضة بياندرو عام 1923م وعامود1937م ومساهمة التيارات الكردية عام1929 م في الجبهة الوطنية المناهضة للإستعمار الفرنسي في محافظة الجزيرة ويضاف لهذا التسلسل حركة المريديين في جبل الأكراد عام 1930-1945م.[2]

-مساهمة بعض الشخصيات الكردية في وضع الدستور السوري بعد تشكل الجمعية التأسيسية في سورية عام1928م وظهور رابطة العلماء وأنصار الدين الإسلامي والنشاط القومي الكردي الذي تجلى في النشاط الخاص بجمعية خيوبيون السياسية والتي كانت تحلم بتحقيق أهداف كردية لإحياء الثقافة الكردية.[3]

- مواجهة الصعوبات التي إعترضت الأكراد وحركاتهم السياسية والثقافية في ظل الحكومات الوطنية إنشاء حركة سياسية وطنية منظمة ذات منهج سياسي واضح حيث ظهر الحزب الديمقراطي الكردي في سورية كحركة سياسية وطنية تدافع عن حقوق الشعب الكردي في 14 حزيران 1957م تدعم القضية الكردية السورية.[4]

وعليه فقد تركت تلك الظروف الأبواب مفتوحة أمام العديد من المناضلين الكرد الفارين من ملاحقة النظام التركي من مثقفين في السياسة والإقتصاد والرياضة ...وهو الأمر الذي ساهم في عملية تحريك الوعي القومسي الكردي وإيقاظه لدى فئات محددة من الرأي العام الكردي في سورية فصدرت هوان وروهاني وغيرها

[1] -عايدة، العلي سري الدين، **المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية**، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 2000)، ص44.

[2] المكان نفسه، ص44.

[3] . - حميد رضا، حلاتي بور،**المشكلة الكردية**، ترجمة:محمدعلاءالدين،منصور،(لبنان:مركز الدراسات الشرقية،2000)،ص214.

[4] . المكان نفسه،ص 214.

من الصحف والمجلات الكردية وتأسيس العديد من الجمعيات منها خيوبيون وهيفي الأمل ونادي الشبيبة الكردية لجيا الأكراد فضلا عن البث الإذاعي باللغة الكردية والذي ساهم في نشوء وعي قومي للقضية الكردية.[1]

ثالثا: التطور التاريخي لاكراد سوريا

بدأ تاريخ الأكراد في منطقة الجزيرة السورية في سنة 1925م وذلك على إثر قيام ثورة الشيخ سعيد الكردي في تركية وملاحقة الأتراك له وللأكراد الذين كانوا معه وعليه كانت هناك هجرة لهم في المنطقة السورية و كانت في شكل هجرات عشائرية و في تلك الفترة شهدت سورية العديد من الهجرات إلى المنطقة من قبل الأكراد الفاريين من الدولة التركية في شكل هجرات جماعية وكانت أكبر هجرة بين عامي1945 1962وقدرت بالآلاف والهجرة الثانية بين 1958ـــ 1961، أما نشوء الحراك السياسي الكردي والأحزاب الكردية في شكل رسمي في سورية فقد كان سنة1957م مع العديد من الأحزاب الكردية السورية والتي منها: الحزب التقدمي الديمقراطي الكردي، وحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سورية و حزب المساواة الديمقراطي الكردي و حزب أزداي، المستقبل الكردي و حزب الإتحاد الشعبي وإضافة للعديد من الأحزاب التي تتسم بمدى ضئيل في التأثير.[2] و من خلال ما تم عرضه نقوم بطرح مايلي:

1/ الفكر القومي لأكراد سوريا

إذا توقفنا عند الفكر القومي لدى أكراد سوريا يمكن أن نلاحظ أن هذا القسم من الشعب الكردي كان بعيد عن الفكر القومي سواء البدائي أو الحديث، ويعود ذلك لجملة من الأسباب التاريخية و الموضوعية والتي يمكن حصرها كالتالي:[3]

– أن كردستان سوريا على أطراف كردستان الكبرى جغرافيا، و بالتالي كان هذا القسم من الشعب الكردي يقع بعيدا من مركز الأحداث الكردية طيلة العهد العثماني تقريبا بما في ذلك بعده عن الحراك الثقافي والسياسي،

[1] صلاح، بدر الدين، الحركة القومية الكردية السورية رؤية نقدية من الداخل، (لبنان: رابطة كاو للثقافة و النشر،2003)،ص 19.

[2] المكان نفسه،ص 19.

[3] شرين، العنائي."القضية الكردية".مأخوذة من حوار متمدن بتاريخ:15 /2015/03.

و لم يشارك مشاركة فعلية بأي إنتفاضات كردية ذات طابع قومي، حيث كانت الإنتفاضات تقوم وتنتهي دون أن تصل أخبارها إلى هذا القسم من الشعب الكردي.

-كان المجتع الكردي السوري عبارة عن مزيج من المجتمع الإقطاعي والفلاحي و بدو رحل، و لم يكن له أي إحتكاك بالتطورات الإجتماعية التي تحصل في المدن التركية و الكردية في العهد العثماني، و بالتالي كانت أفكارهم هي أفكار عشائرية و بدائية بعيدة عن الفكر القومي الذي ميز الفئة الأخرى من الأكراد.

-كانت الفئة الواعية من أكراد سوريا والمتمركزة في دمشق وحلب وحماه بعيدة عن الفكر القومي الكردي وكانت تحمل الكثير من التراث الخاص بالعهد العثماني.

-كانت الكتلة السكانية الكردية في سوريا الحديثة بعيدة عن دمشق و حلب حيث كان يجري الحراك السياسي والثقافي منذ الإستعمار الفرنسي، و لغاية 50و60 و كانت منهم المدن الرئيسية مثل القمشلي وعفرين، و التي لها طابع ريفي وذات كثافة سكانية ضعيفة، و لم يكن فيها تعليم لذلك بقيت متحفظة بالفكر العشائري والبدوي، وبالتالي التمسك بعزلتهم والإبتعاد عن الأحداث خوفا على مصالحهم.[1]

وعليه يمكن القول أن الفكر القومي لدى الأكراد في سورية لم يتبلور بشكل فعلي في المنطقة بسبب الطبيعة الجغرافية البعيدة عن بعضها البعض، بالإضافة لغياب الرغبة الكردية في الدخول في نزاع ضد السلطة،سوى في بعض المناطق كالدمشق وحلب والتخوف الكردي في مناطق أخرى،ومنه يمكن القول أن الوعي القومي الكردي في سورية لم يشهد تطورا كبيرا في بدايته،بسبب التمسك الكردي بالطابع العشائري البدوي[2]

2/ الحركة القومية السورية

منذ نهاية العشرينات من القرن الماضي ظهرت الحركة القومية الكردية في سورية على شكل جمعيات ونوادي ثقافية وإجتماعية و رياضية، و أكملت حركة خوبيون تتبلور بشكل أوسع للفكر القومي الكردي بجانبيه السياسي والثقافي، منذ تأسست في مؤتمرها الأول بالقمشلي عام 1928م هذه الحركة التي إمتدت

[1] جمال، باروت، **التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة،2013)، ص182

[2] -عصام، عبد الله."المسألة القومية حقوق الأقليات وحق تقرير المصير". مأخوذة من حوار متمدن بتاريخ:2016/04/23.

ونشأت قومية وإمتدت تنظيما إلى أجزاء من كردستان الأخرى و خاصة في تركيا و العراق، ويعود نمو الوعي الكردي في سورية إلى عوامل موضوعية أبرزها:[1]

– تقسيم الشعب الكردي ووطنه من جانب المستعمرين رغم إرادته في إتفاقية سايكس بيكو رضوخ الحلفاء لمصالحهم الآنية على حساب قونين الحق والعدل.

– السياسة السوفياتية العنصرية المستمرة، و التي مارسها أعضاء تركيا و الحركة الطورانية بحق الكرد عبر القتل الجماعي و الإبادة القومية و التهجير.

– سكوت المجتع الدولي عن معاناة الكرد و تجاهل حقوقهم خاصة و ذلك إعتبارا من التاريخ الذي تم فيه إبرام معاهدة لوزان عام1923م، وغياب الموضوع الكردي عن الوقائع و الوثائق التي أفرزتها ووضعتها موازين القوى العالمية ومصالح الدول الحليفة و تحول الشعب الكردي لأول ضحايا حقبة الحرب الباردة.

– عدم الإعتراف بوجود حقوق الأكراد السوريين في وثائق التأسيس السوري الأول و في بروتكولات عهد الإنتداب الفرنسي، ودستور الجمهورية السورية بعد الإستقلال، وأخيرا في برامج الأحزاب السياسية السورية من قومية وإسلامية.

وعليه فقد دفعت هذه الأسباب مجتمعة إلى تشكل تجمعات طلابية في حلب، ومن هناك تمت الإتصالات بين طلبة المناطق الكردية وتحولت الحركة الطلابية الكردية إلى رابطة المثقفين الأكراد و التي إندمجت بعد ذلك في منظمات الحزب الديمقراطي الكردستاني في سورية، كما لم تقتصر عملية النهوض القومي الكردي السوري على الجانب القومي فقط بل شملت إندفاع أبناء الشعب الكردي السوري نحو القضايا الوطنية السورية، والإنخراط في المنظمات و الإنتفاضات و الثورات و الحركات المناوئة للإنتداب في طول البلاد و عرضها من الجزيرة مرورا بجبل الأكراد و إنتهاءا بدمشق.

من خلال ما تم طرحه نستنتج أن للحركة الكردية الحديثة السورية ثلاث مراحل أساسية تتمثل في:

[1] -محمود، الدرة، **القضية الكردية**، (بيروت: دار الطباعة للنشر والتوزيع، 1996)، ص111.

– **المرحلة لأولى:** مرحلة خيوبيون إنطلقت مع جمعية خيوبيون في أواسط20 من القرن20 و إنتشرت موجتها في أواخر 30، و في هذه المرحلة كان مركز خيوبيون متركزا على العمل في كردستان بتركيا ولكن أقطابها المقيمين في سورية هم القاعدة الأساسية لها، و الذين إنشقوا بين جناح آل بدر خان–حاج آغا و الذي تورط في الخطط الفرنسية لتأليف كيان إثني كردي– مسيحي في الثلاثينات في الجزيرة السورية.

– **المرحلة الثانية:** مرحلة البارتي و التي ترتبط بالنشأة الحزب الديمقراطي الكردي بدمشق في عام1957م، و التي إتسمت بتفاعل المجتمع الكردي السوري مع عودة الملا مصطفى البارزاني إلى العراق عام 1959م، وتنتهي هذه المرحلة في أواسط 80 من دخول المنظومة الحزبية الكردية في مرحلة التنور الحركي أو الحزبي.

– **المرحلة الثالثة:** تتسم هذه المرحلة بتظافر عاملين مؤثرين على الحركة الكردية السورية الحديثة هما، الآبوجية التركية الصاعدة نسبة إلى عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني، الذي شن أول عملياته عام1985م في تركيا و العامل الثاني، نشأت حكومة إقليم كردستاني شمال العراق عام1992م مستفيدة من منطقة الحظر الجوي و التي فرضتها قوات الحلفاء على شمال العراق وجنوبه.[1]

3– الأحزاب الكردية السورية

حتى النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي لم يكن في سورية حزب كردي ببرنامج عمل قومي كردي فقد إمتنع الأكراد عن مطالبة الحلفاء بأي حقوق لهم في سورية بعد الحرب العالمية الثانية ولكن يستثنى من ذلك حركة الإستقلال الكردية المسيحية التي تهتم بوضع الأكراد السوريين وموقفهم من حكومة دمشق.[2]

وفي عام 1956م بدأ عثمان صبري الناشط في خيابيون والعضو في جمعية السوريين أنصار السلام بالتفكير في إنشاء حزب كردي سمي بحزب الأكراد الديمقراطيين السوريين وأطلق عليه الحزب الديمقراطي الكردي في سورية.[3]

---

[1] -المرجع السابق، ص183.

[2] -رندا قسيس."وضع الأكراد في سورية".**مجلة السياسة الدولية**،العدد114(مارس2010).ص17.

[3] -نوال، عبد الجاب سلطان الطائي."المتغيرا السورية تجاه المشكلة الكردية من1999-2006." **مجلةالدراسات العلمية** (مارس2011)،ص13.

يمكن إحصاء العديد من الأحزاب الكردية في سوريا فيالفترة الممتدة من1956م حتى 2011م كلها ناشئة عن الحزب الديمقراطي الكردي في سورية هي:[1]

الحزب التقدمي الديمقراطي الكردي في سورية،الحزب الديمقراطي الوطني الكردي في سورية، حزب المساواة الديمقراطي الكردي، حزب آزادي الكردي في سورية، الحزب اليساري الكردي، حزب الوحدة الديمقراطي الكردي ،حزب يكيتي الكردي في سورية، البارتي الديمقراطي الكردي، تيار المستقبل الكردي في سورية، حزب الإتحاد الديمقراطي، الوفاق الديمقراطي الكردجي في سورية.

لكن الملفت للإنتباه في أهداف الأحزاب الكردية السورية هوأن هذه الأحزاب تتجنب المطالبة بدولة مستقلة لأكراد سورية أو بإلحاق المناطق الكردية في سورية بكردستان و لا تدعوا إلى إتباع الكفاح المسلح كآلية للحصول على الحقوق وهذا ما يميز الحركة الكردية في سورية عن مثيلاتها في العراق و تركيا وتطمح لحل المسائل الكردية بالطرق السلمية الديمقراطية مع الأخذ بعين الإعتبار سيادة الدولة السورية وتتلخص مطالبهم في الإعتراف الدستوري بالأكراد كقومية ثانية في سورية و أن الشعب الكردي يعيش على أرضه التاريخية وله نفس الحقوق الي يتمتع بها الشعب السوري.[2]

4/ المضمون الديمقراطي الكردستاني في سورية

في أواخر الخمسينات من القرن الماضي وبالتحديد في أوت 1957نشأ الحزب الكردستاني ولأول مرة في تاريخ أكراد سورية كأداة عصرية ومنظمة وذات برنامج وتنظيم قومي كردي هرمي على أساس المركزية الديمقراطية وقد كان للحزب التأثير الكبير على الحياة الجماهرية الكردية السورية و التحولات البارزة في مسيرتها السياسية و الوطنية حيث بدأ أبناء الشعب الكردي يشعرون بهويتهم القومية وشرعية حقوقهم و ديمقراطية طموحاتهم و ذلك بسبب توافر أداة نضالية مستقلة تجسد آمالهم و تعبر عن مطالبهم وطموحاتهم وتوج الحزب بحاجة موضوعية تلبي رغبات و أهداف المواطنين الأكراد.[3]

---

[1] -المرجع السابق،ص16.

[2] -درية، عوني، **عرب وأكراد**، (مصر:دار الهلال، 1993)، ص27.

[3] - مرجع نفسه، ص223.

وعليه فإن غياب طرف سياسي يتضمن برنامجه حقوق الأكراد القومية و الثقافية للأكراد السوريين البالغ عددهم 15% من سكان البلاد قد ساهم في تفعيل دور الحزب الديمقراطي الكرستاني السوري بعد قيامه بتصحيح العلاقات الكردية العربية و وضع أساس جديد لها تجسد في كون القومية الكردية هي القومية الثابة في البلاد.

و هي تستهدف الإعتراف بحقوقها و على أساسها حق الأكراد في إطار سورية الديمقراطية الموحدة، وبالتالي أصبح الحزب كتنظيم قومي يقوده ممثلوا الطبقات و الفئات الوطنية في المجتمع الكردي الأكثر وعيا و ثقافة.[1]

المبحث الثاني: تأثير القضية الكردية السورية على الأمن الإقليمي

تعد القضية الكردية السورية أحد الرهانات الجديدة التي فرضتها ثورات الربيع العربي وتنظيم الدولة الإسلامية والتي صعدت من وضع الأقلية الكردية داخل سورية فالقضية الكردية و التي إرتبطت بشكل كبير بالعراق وتركيا إمتدت لتصل الحدود السورية في ظل نمو الوعي القومي الكردي السوري و التغير في البيئة الداخلية السورية التي تعاني من حرب داخلية ضد المعارضة وضد تنظيم الدولة الإسلامية ما جعل القضية الكردية تضع أوزارها في الآونة الأخيرة في ظل مواقف متباينة بين كل من تركيا والعراق و إيران وتحفظ دولي وهذا الأخير بدوره أدى إلى التأثير على طبيعة العلاقات الدولية بين دولها وطرح موازين وعلاقات جديدة مرتبطة بالتحولات الحاصلة على مستوى منطقة الشرق الأوسط. كما تعددت سيناريوهات القضية الكردية السورية بين ماهو من المنظور السوري، و المنظور التركي العراقي.

[1] -أحمد، تاج الدين، **الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن** (القاهرة: الدار الثقافية، 2011) ص98.

المطلب الأول: مواقف دول الجوار من أكراد سوريا

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى موا قف دول الجوار من أكراد سوريا و التي أهمها تركيا، العراق.

أولا: موقف إقليم كردستان في العراق من أكراد سورية

يشارك إقليم كردستان في العراق عن كثب في الصراع الدائر في سورية منذ بدايته فقد خلف النشاط الكردي فوضى لحكومة إقليم كردستان لتنظيم الأكراد في سورية من خلال الأحزاب السياسية التابعة للأحزاب الكردية.

وقد كان أول دعم قدمته حكومة إقليم كردستان فيما يتعلق بالنزاع السوري فيما يلي :[1]

- توحيد المعارضة الكردية في سورية عام 2011 م من خلال جلب الأحزاب السورية الكردية تحت مضلة المجلس الوطني الكردي و كان الهدف من هذه المساعدة تقوية تأثير الجبهة الكردية في سوريا وقد تحسنت مؤخرا العلاقات بين الحزب الديمقراطي و حكومة إقليم كردستان بشكل ملحوظ فقد عززت هجمات تنضيم داعش ضد الأكراد اليزيديين في منطقة سنجار بالعراق التعاون الكردي.

– التعاون العسكري بين كل من تركيا و سوريا و العراق للتعامل مع المطالب الكردية و لعبت وحدات حماية الشعب و حزب العمال الكردستاني الدور البارز في إنقاذ اليزيديين من تنظيم الولة الإسلامية "داعش"،كما قامت حكومة إقليم كلردستان بتزويد وحدات الشعب بتعزيزات في الدفاع عن الأقلية الكردية السورية.[2]

ثانيا: موقف تركيا من الأكراد في سورية

صاغت تركيا سياستها تجاه أكراد سورية في إطار سياستها العامة تجاه حزب العمال الكردستاني و التي تتسم بالعداء و الصراع و يرجع الباحثون أن التطورات التي تحدث في المناطق الكردية السورية وخصوصا بعد صعود حزب الإتحاد الديمقراطي والسرعة والفاعلية التي نظمت الأكراد عسكريا تحت لواء وحدات حماية

[1] -المرجع نفسه، ص117.

[2] عقيل،محفوظ، **تركيا والأكراد كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012)،ص116.

الشعب و التي أثارت ردود الفعل لجبهة أنقرة كنتيجة للإعتقادات التركية التي ترى في أن الحزب الديمقراطي ينتمي في إيديولوجيته لحزب العمال الكردستاني لذا تخشى تركيا أن مثل هذا الوضع يؤدي إلى زيادة قوة حزب العمال الكردستاني مايضع المزيد من

الضغوط على عاتقها لإعطاء الحقوق السياسية للأقلية الكردية التركية ولذا ترفض تركيا تطوير علاقات بناء الثقة والتعاون مع حزب الإتحاد الديمقراطي السوري للحفاظ على الوضع الداخلي لأنقرة.[1]

من جانب آخر ترفض تركيا تقديم المساعدة للأكراد في سورية خلال فترة حصار كوباني و هو ما جعلهم ينظرون لتركيا نظرة عداء و هو ما عززته التصريحات الأخيرة للمسوؤلين في تركيا و هذا الأمر دفع بالأكراد السوريين بإتهام تركيا بدعم التنظيمات الجهادية قابله تهديد تركي بغزو سوريا في حال إنشاء حكم ذاتي كردي.[2]

المطلب الثاني : تداعيات القضية الكردية السورية على دول الجوار

في هذا المطلب نتطرق إلى تداعيات القضية الكردية السورية على دول الجوار من خلال تأثير القضية الكردية السورية على العلاقات التركية العراقية و ثمة التأثير على العلاقاتين التركية الايرانية و التركية السورية.

أولا: تأثير القضية الكردية السورية على العلاقات التركية العراقية

بداية نلاحظ أن القضية الكردية السورية لم تأخذ طريقها للتبلور إلا خلال الآونة الأخيرة، وذلك بعد التحولات التي مست منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، و الدولة السورية بشكل خاص، والذي ساهم بمجمله في تحريك الوعي الكردي السوري، والذي حمل معه العديد من التداعيات على دول الجوار، و بالأخص الدولة التركية و الدولة العراقية و الذي دفع بها نحو علاقات ذات طابع صراعي، ليصل في الكثير من الأحيان لحافة الإنفجار، ويؤثر على علاقتها و أوضاعها الداخلية وذلك بسبب أن هذه القضية ذات مدى داخلي تمتد تداعياته وأثاره للإطار الإقليمي والدولي. وعليه فالمسألة الكردية تمثل هاجسا أمنيا وسياسي وإجتماعيا متصاعدا لغالبية

[1] شمس الدين، الكيلاني، **مداخل المسألة الكردية ومخارجها في ظل محاولات تغير التركيبة الديمغرافية لمنطقة الجزيرة السورية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص200.

[2] المرجع السابق، ص2002.

الحكومات التركية المتعاقبة ، وتولي العراق بدورها أهمية كبيرة لهذه المسألة الكردية و يعود التوتر بين تركيا والعراق إلى حرب الخليج الثانية، وذلك بسبب إنزعاج تركيا من المساعدة الإيرانية لأكراد العراق، والإنعكاسات السلبية التي سوف تؤثر على تركيا و يرجع ذلك إلى إتساع حركة التمرد الكردي في شمال العراق و زيادة التوتر و تعقد الأوضاع الأمنية المضطربة في جنوب شرق تركيا، بسبب حزب العمال الكردي و تهديد المصالح الإقتصادية لتركيا في شمال العراق و المرتبطة بالطريق البري بين تركيا والعراق، و تهديد مصالح وجود الأقلية التركية التركمانية في شمال العراق، و التخوف التركي من غلق الحدود ضدها و الذي يضر بعلاقتها مع الغرب.[1]

فقد شكلت الأزمة الأخيرة في سورية و الإضطهاد الذي تعاني منه الأقلية الكردية في سورية محور مهم في تأجيج الصراع و العلاقات بين الدولة التركية و الدولة العراقية، بسبب الدعم الذي تقدمه حكومة إقليم كردستان للأكراد السوريين و التظافر بين الجبهات الكردية السورية و حزب العمل الكردستاني العراقي، و هو مادفع بتركيا للتوجه بوضع ترتيباتها فيما يخص المسألة الكردية حسب أولوياتها، و عليه ظهرت توازنات جديدة على الساحة الدولية بين تركيا والعراق و إنفتاح القوى السياسية.[2]

ثانيا: تأثير القضية الكردية السورية على العلاقات التركية– الإيرانية

بالرغم من بقاء العلاقات التركية الإيرانية سليمة على مدى 400 سنة الماضية، إلا أنه كان هناك دوما صراع غير معلن بين البلدين حول زعامة المنطقة، و مع إنطلاق الثورة الإسلامية في إيران بزعامة الخميني عام1979م تخوفت تركيا من إمكانية تصدير الأزمة إليها، لكن سرعان ما تبدد القلق بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية و التي وقفت فيها إيران موقف الحياد على الرغم من الفائدة التي جنتها، إن المتأمل للعلاقات الإيرانية العراقية[3] يرى أنها طول الفترات السابقة تعاني من توتر وتصدع وحالة من النزاع، وعلى الرغم من ذلك

[1] -تقي الدين،طيوش،محمدالصالح جمال، تأثير المسألة الكردية على الأمن القومي التركي من1983إلى 2013**مذكرة ماستر** (جامعة08 ماي1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم علاقات دولية،2015)، ص37.

[2] -علي، سامر، تاريخ العلاقات السياسية العراقية التركية و العوامل المؤثرة فيها 1946-1991، **مذكرة ماجستير**، (جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2012)،ص85.

[3] محمد بسام ، القضية الكردية في سوريا مأخوذ من حوار المتمدن2016/03/15.

لم تؤثر الحرب السورية على الدولة.[1] الإيرانية بالشكل الكبير، وذلك راجع إلى تواجد نسب ضئيلة من الأكراد في إيران و الإنشغال الإيراني العراقي بالشأن الدخلي، فالدولة الإيرانية كانت و لاتزال مشغولة بالشأن النووي والسيطرة على الجبهات الشعبية الداخلية، و الدولة العراقية هي الأخرى لاتزال تعاني من مخلفات الحرب الأمريكية الأخيرة، و النزاعات الطائفية و الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية.[2]

وعليه يبقى أكراد إيران في خضم هذه التوترات تحت رحمة أي تغير يحصل في النظام الإيراني، بالرغم من وجود حراك مدني وسياسي قوي بينهم، وعلى الرغم من أن أكراد إيران هم الأقلية الأكثر تنظيما على المستوى الوطني مقارنة مع أكراد الدول الأخرى، وبالرغم من الضغوطات الإيرانية بحقهم، يشارك المئات من الأكراد الإيرانيين في القتال إلى جانب العراقين و السوريين ضد تنظيم الدولة الإسلامية، مع تحفظ إيراني من القضية الكردية السورية وإعتبارها شأن داخلي أكثر منه إقليمي.[3]

ثالثا: تأثير القضية الكردية السورية على العلاقات السورية– التركية

أدت القضية الكردية دورا حاسما و مؤثرا في العلاقات التركية السورية،خاصة أن تركيا تعتبر القضية الكردية ذات أهمية خاصة وتأثير كبير في الأمن القومي التركي، فقد أدت هذه القضية إلى زيادة حدة التوتر الحاصل في العلاقات التركية السورية لمدة طويلة من الزمن، وصلت في الكثير من الأحيان إلى حدوث نزاع مسلح بسببها فقد لاحظت تركيا أن سوريا تدعم مجموعات كردية تعد للمواجهة المسلحة ضدها، و هو بدوره ساهم في تعزيز العداء بين البلدين والذي قابله رد سوري بتبرير العجز عن حماية الحدود السورية التركية، بسبب طول الحدود التي تبلغ900كلم^2، وهذا النوع من التهديد التركي و التسويغ السوري دفع بالرئيس التركي نورغوت أوزال للقيام بزيارة لدمشق، بهدف إحتواء الأزمة وتوج اللقاء بإتفاق تركي سوري، شمل إغلاق مكاتب حزب العمال الكردستاني وإغلاق مكاتب الحزب الشيوعي التركي وطرد أمينه العام، على الرغم من الإتفاق إتهمت تركيا الحكومة السورية بعدم تنفيذ بنود الإتفاق، بسبب الإتهامات التركية لسورية بدعم المقاتلين الأكراد في1988م وبناءا عليه هدد أوزال بالإجراءات صارمة ضد الدولة السورية إن لم تلتزم

[1] سامر، مرجع سابق ،ص 86.

[2] فريق باحثين، **مسألة أكراد سوريا الواقع، التاريخ، الأسطورة** (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2000)، ص120.

[3] محمد بسام يوسف."القضية الكردية في سوريا".مأخوذة من حوار متمدن بتاريخ:2016/03/15.

بالإتفاقيات الأمنية بينهما، و بسبب التهديد التركي عادت العلاقات للتوتر في ظل الحملات التي صعددت من الوضع و التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، لتعود العلاقات بعد وصول "نجم الدين اربكان".

و تشهد سنة1988م عودة التوتر ووصوله لحافة الإنفجار، بسبب الدعم السوري للحزب الكردستاني و حشد القوات التركية على طول الحدود السورية، لكن الوساطة المصرية ساهمت في الوصول لأرضية للحوار.[1]

في 20مارس1988م تم بناء إتفاقية أمنية جديدة سميت بإتفاق أمننة الأمن و المتضمن مايلي:[2]

- إعتراف سوري بأن حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، و التعهد بعدم السماح لهذه الأحزاب بحمل السلاح أو تلقي الدعم و الإمدادات.

- إتفاق الجانبين بعدم السماح بأي نشاط يستهدف أمن الأخر وإستقراره.

- الإشراف على تنفيذ الإتفاق من خلال إقامة خط هاتفي مباشر بين دمشق وأنقرة، وتعين ممثلين بسفارة كل دولة لدى الأخرى.

لتشهد الفترة الأخيرة العلاقات التركية السورية بفعل الحرب السورية نوع من القطيعة، مع وجود تضامن كردي تركي مع أكراد سورية، من خلال المساعدات الكردية التركية لأكراد سورية قابله تخوف تركي من تداعيات الحرب السورية وتأثيرها على أمنها القومي، لذلك تعهد في الكثير من الأحيان لغلق الحدود أمام الاجئيين السوريين منهم أو الأكراد لكن و بسبب التغيرات في سوريا و الموقف الضبابي للحكومة التركية من تنظيم الدولة الإسلامية يهددأكراد تركيا بنسف العملية السلمية مالم تحسم أنقرة موقفها السلبي تجاه أكراد سوريا، الذين يجابهون تنظيم الدولة.[3]

[1] صلاح، سالم. "المشكلة الكردية و إنعكاستها على دول المنطقة." **مجلة السياسة الدولية**، العدد116، (أفريل 1994)،ص13.

[2] إسماعيل حمي."نحن نطالب بحكم ذاتي بكردستان سوريا". مأخوذة حوار متمدن بتاريخ:2016/03/14.

[3] علاءكرم الله."هل أصبحت القضية الكردية قنبلة موقوتة تهدد مستقبل العراق السياسي"، **مجلة السنة**، العدد184(مارس 1996)ص16.

المطلب الثالث: سيناريوهات القضية الكردية السورية

نتطرق من خلال هذا المطلب لنظرة إستشرافية للقضية الكردية السورية ومن ثمة وضع أكراد سوريا في ظل تنظيم الدولة الإسلامية وأخيرا الحلقل و التوصيات المقترحة للتعامل مع القضية الكردية السورية.

أولا:نظرة إستشرافية للقضية الكردية السورية

منذ أوائل بداية الحرب في سورية سنة 2011م بدأت العديد من الديناميكيات بالتغير على الساحة السياسية الكردية في الشرق الأوسط فسيطرت تنظيم الدولة الإسلامية على العديد من المدن والبلدان في غرب وشمال العراق وكذلك محاولته التقدم نحو أربيل عاصمة إقليم كردستان جعل الأكراد يدركون أن هناك العديد من التغيرات الحاصلة في الخريطة الجيوسياسية لمناطق تواجدهم مع بدأ ثورات الربيع العربي حيث أن مناطق هذه الثورات تعتبر إمتدادا طبيعيا للأكراد لعدة عوامل ثقافية وسياسية و بالتحديد في سورية و العراق و الإنخراط الكردي في أحداث درعا في مارس 2011 و المطالبة بالإسقاط النظام و إقامة فيدرالية بسوريا القادمة[1].

لكن الحماس الكردي الذي كان مع بدايات الحرب شهد نوعا من التراجع بسبب تجميده بعد عام حين سلم النظام المنطقة الكردية لحزب الإتحاد الديمقراطي الذي فرض سلطته.[2]

وعليه فإن الأحداث و التغيرات اللاحقة أدت إلى تشتت الإهتمام السوري العام بالقضية الكردية و التوجه نحو القضية المركزية و التي هي إسقاط الأسد و بفعل عدة عوامل خارجية منها وداخلية أصبحت أولويات المجتمع السوري المختلف متضاربة وأحد تلك العوامل كان ظهور تنظيم الدولة الإسلامية الذي إستهدف الأكراد ودخل في معارك ضاربة ضدهم منذ بداية تشكله و هو ما أدخل المنطقة في دوامة حرب أهلية ضد السلطة وضد تنظيم الدولة الإسلامية والغاضي عن المشكلة الكردية في الفترة الأخيرة.[3]

---

[1] -روبرت،أولسن، **المسألة الكردية في العلاقات التركية الإيرانية** ، ترجمة:محمد،إحسان، (بيروت: دار نارائاس للطباعة والنشر،20111)، ص60.

[2] -خيرة ويفي، المرجع نفسه، ص166.

[3] -المرجع نفسه، ص167.

1- مصير أكراد سوريا في ظل تنظيم الدولة الإسلامية

مصير أكراد سوريا يرتبط بالأحداث الأخيرة في البلاد فوجود نظام بشار الأسد في دمشق وتنظيم الدولة الإسلامية في مناطق نفوذ الأكراد يجعل من الصعب التكهن بمستقبل أكراد سورية، إلا أن الأكراد هناك يملكون فرصة غير مسبوقة لفرض الحكم الذاتي السياسي بدون أدنى شك، فوضع أكراد سورية لايقتصر على بعدهم المحلي فالقوى الإقليمية الكردية تسعى بشكل دائم نحو ترسيخ قواعد نفوذها المحلية بين أكراد سورية ذوي الحجم السكاني الضعيف، بالموازاة مع الأعداد الضخمة في كل من تركيا و العراق.[1]

وقد يكون خطر تنظيم الدولة الإسلامية عامل توحيد وتناغم بين أكراد سوريا، ولكن الخلافات الإيديولوجية والولاءات الإقليمية تحول دون تقاربهم، وهناك من يرى أن ظهور تنظيم الدولة الإسلامية يصب في مصلحتهم القومية ويسرع من خطاهم نحو إقامة دولة كردية مستقلة في المنطقة، لكن المعطيات تشير لأن الكرد مازالوا بعيدين ومشتتين جدا عن ذلك التصور، كما بات أنه من المؤكد أن الأكراد في سورية سيلعبون دورا مركزيا في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية.[2]

2- مستقبل القضية الكردية السورية من المنظور السوري

تتنازع أكراد سورية ثلاث مشاريع سياسية تختزل قضيتهم التي تفجرت بجذرية مع الثورة السورية الشاملة وهي كالتالي:[3]

-الخيار الأول: وهو الخيار المتمثل في الإنفصال عن سورية و القضية نحو حكم ذاتي، وهو الخيار الذي يمضي فيه حزب الإتحاد الديمقراطي، ومن إيجابيات هذا الخيار أنه يحقق تلاحما كرديا شعبويا وحماية معقولة للأكراد في المدى القريب مدعما بحماية أمريكية و التي هدفها القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية.

---

[1] -فيصل، خوري معمر."المسألة الكرديةفي سوريا: من الإنكارإلى الإعتراف".**مجلة الروابط**. العدد ، 155 (مارس 2015).ص13.

[2] -غازي فيصل غدير."مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية:دراسة تاريخية من1923إلى2012".**مجلة المستنصرية العربية والدولية**، العدد 46، (مارس2012)، ص21.

[3] - المكان نفسه.

- **الخيار الثاني:** مرتبط بالخيار الأول وهو العمل على تحقيق الحكم الكردي بدولة كردستان الكبرى التي تمتد أراضيها على أربع دول إيران،تركيا والعراق وسوريا وهذا الخيار موجود في قلوب الأكراد إستنادا للمضلومية التي تعرض لها الشعب الكردي في كل دولة من تلك الدول.

- **الخيار الثالث:** هو الخيار الأفضل فيما يتعلق بالمشروع الكردي في سورية، وهو الإندماج مع الثورة السورية وعدم الإنجراف نحو المشاريع الطائفية والعراقية والتي تحيل الأكراد إلى وجود معاد وغير آمن في المحيط العربي، وربما يجب وقوف الأكراد قبل غيرهم أمام المنهجيات الأسدية.

وعليه يمكن القول لابد أن الإندماج في الثورة السورية لن يحيل إلى دولة مركزية في سورية فهذه قد إنتهت إلى غير رجعة، ولكن من مصلحة الشعب الكردي والعربي في سورية أن يتفق في إطار دولة مواطنة لامركزية تعيد الحقوق السياسية و الثقافية للمجتمع على أساس المساواة و العدالة الإجتماعية.[1]

ثانيا: الحلول المقترحة للقضية الكردية السورية

1/ حسب الحزب الإتحاد الديمقراطي الكردستاني والمجلس الوطني الكردستاني وممثلي المجموعات الكردية المستقلة و التي تتمثل في:[2]

- تحسين تنسيق الأنشطة السياسية والإدارية والعمل للتوصل إلى إستراتيجية مشتركة بهدف توفير الأمن والخدمات الأساسية للمناطق الكردية.

- التواصل مع المجتمع السوري الأوسع دون الدخول بالضرورة في صراع مع النظام، بما في ذلك تقديم الدعم و المساعدات الإنسانية و التعبير عن التضامن مع كافة المدنين في سائر أنحاء سورية.

- الإحجام عن أية أعمال تثير المخاوف من إنفصال الأكراد مثل: إستبدال رموز الوطنية برمز كردية.[3]

---

[1] صلاح سالم زرنوقة."القومية الكردية: المنشأ و العلاقة مع القوميات المجاورة ".**مجلة السياسة الدولية**، العدد135 ، (مارس 2014)، ص6.

[2] المكان نفسه،ص6.

[3] ويفي، مرجع سابق، ص169.

2/ الهيئة الكردية العليا:

بالنسبة للهيئة الكردية العليا بكل أطيافها فهي تتضمن مايلي:[1]

– صياغة موقف واضح وموحد حول مال تتوقعه من هيكلية السلطة التي ستخلف النظام فيما يتعلق بإحترام حقوق الأكراد والتفوض على هذا الأساس مع نظرائها السوريين الأكراد و الإمتناع عن إستخدام القوة والترهيب في المناطق التي تخضع لسيطرتهم

– الدخول إلى سورية فقط بناءا إتفاق صريح مع حزب الإتحاد الديمقراطي الكردستاني بوضوح مناطق العمليات وينص على كيفبة تسوية النزاعات ونظاما شفافا للتعرف على المقاتلين في كل قوة ونشاطتهم وقيادتهم.

3/ المعارضة السورية غير الكردية المسلحة:

تتضمن الحلول الموجهة للمعارضة الكردية مايلي:[2]

– العمل على الإنخراط في مفاوضات أو دعم مثل هذه المفاوضات مع الهيئة العليا الكردية حول ماينطوي عليه تأسيس نظام سياسي ديمقراطي يتمتع فيه المواطنون بحقوق متساوية فيما يتعلق بالأكراد.

– العمل على دعم الإلغاء الفوري والعلني لجميع التشريعات والقوانين القاضية بنزع الجنسية من مجموعات معينة من الأكراد أو حرمانهم منها.

– العمل على دعم الأكراد السوريين من خلال المساعدات الإنسانية وتفعيل دور هذه الأقلية داخل النظام السياسي بما يحقق لها الإستقرار الداخلي في ظل دولة الديمقراطية والقانون.

---

[1] –عباس ثائر.أ"كراد سورية بين حلم الإنفصال ومطالب الحكم الذاتي"،**مجلة السياسة الدولية**،العدد115(مارس 2015).ص14.

[2] –أمين،مثنى قادر، **قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية :القضية الكردية نموذجا** (الأردن:منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2011)،ص44.

– الإبتعاد عن الإستخدام المفرط للجانب العسكري ضد الأقلية الكردية السورية ومحاولة التجمع في إطار سياسي منظم يراعي حقوقها.[1]

ثالثا: مسقبل القضية الكردية السورية من منظور التركي و العراقي

1/ المنظور التركي: و تتلخص الحلول والتوصيات الكردية فيما يتعلق بالشأن التركي فيمايلي:[2]

– الإستمرار في الإمتناع عن التدخل المباشر في المناطق الكردية من سورية ومضاعفة جهودها في تسوية المسألة الكردية في تركيا سلميا.

– تشجيع المعارضة السورية غير الكردية على ضم مجموعات المعارضة الكردية على أساس رؤية تستند إلى نظام سياسي ديمقراطي يتمتع فيه جميع المواطنين بحقوق متساوية.

–التفكير بالإجراء محادثات مع حزب الإتحاد الديمقراطي الكردستاني برعاية الهيئة الكردية العليا، تهدف بشكل أساسي لإيجاد آلية للإتصال والتنسيق فيما يتعلق بأمن الحدود

2/ حكومة إقليم كردستان العراق:

تتمثل الحول فيمايلي:[3]

– الإمتناع عن إستغلال العلاقات بين الفصائل الكردية والسعي بدلا من ذلك إلى إيجاد جلسة تعزز وحدة الهيئة الكردية العليا ومشروعيتها ومصداقيتها التمثيلية.

– العمل على تشجيع المجلس الوطني الكردستاني وحزب الإتحاد الديمقراطي الكردستاني على نحو خاص على العمل معا بشكل وثيق لتحقيق السلام والإستقرار في المناطق ذات الأغلبة الكردية في سورية بالتنسيق مع مجموعات الشباب المستقلة.

وعليه يمكن القول أن الأكراد فغي سورية ومع توسيع رقعة الصراع في سورية ظلوا معزولين عنه نظرا لعدم قيامهم بأنشطة تلفت الإنتباه، لكنهم في المقابل نجحوا في تجنب هجمات النظام و بالتالي التمكن من

[1] المكان نفسه،ص 44.

[2]- المرجع السابق،ص46.

[3] –حسين، علي بكر،وآخرون ، **تركيا: بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر،2012)، ص300.

السيطرة على مناطق نفوذ حيوية بعد إنسحاب القوات السورية منها و بالتالي ضمان تقديم خدمات أساسية للأكراد في سورية مابعد الأسد إلا أنه لايمكن التسليم بالإحتفاظ بهذه المكاسب فما تزال التطلعات الكردية تحت رحمة النزاعات الداخلية و العداوة مع الحرية التي تجلت في الصدامات الأخيرة و التنافس الإقليمي على المسألة الكردية.[1]

1 المكان نفسه، ص300.

خلاصة الفصل الثالث

تم التوصل في الفصل الثالث واقع الأقلية الكردية السورية من منظور إقليمي إلى النتائج التالية:

- إختلفت الرؤى حول تحديد أصل الأكراد و تاريخهم حسب بعض المؤرخين من أمثال فلاديمير ميو ريسكي، وعليه فمعظم الرؤى ترجع أصل الكرد إلى الأصل الآري، و أنهم نتاج التمازج الذي حصل على مر العصور.

- بالنسبة للتوزيع الجغرافي للأكراد نلاحظ أن توزيعهم إختلف من دولة إلى أخرى و بنسب متفاوتة، فأكراد سوريا يتواجدون في الغالب في محافظة حلب، و أن أكبر الجماعات الكردية نجدها في تركيا بنسبة 20 بالمئة. كما تميزت اللغة الكردية بتعدد اللهجات بين اللهجة الكرومانجية و اللهجة السورانية، ونلاحظ أن الإسلام هو الدين الأساسي للأكراد.

- بالنسبة للقضية الكردية بشكل عام نستنتج أنها مرت بثلاث مراحل كل مرحلة تختلف عن الأخرى وعليه فالفكر الكردي تجاوز ما هو قبلي و أصبح يركز على ماهو قومي، أما بخصوص أكراد سوريا توصل أن بدايات تاريخ الأكراد في سوريا يرجع الى سنة 1925 وكذا مع ظهور الدولة السورية ، كما نستنتج أن الفكر القومي الكردي السوري لم يتبلور بشكل فعلي و لم يشهد تطورا كبيرا في بدايته.

- تعددت مواقف دول الجوار بشأن أكراد سوريا بين الدعم و المعارضة، ومن بين الأطراف الداعمة نجد إقليم كردستان العراق، و الطرف المعارض نجد تركيا و عليه نلاحظ أن الأكراد ينظرون للطرف التركي نظرة عداء وأنه داعم للتنظيمات الجهادية.

و أخير يمكن القول أن القضية الكردية كان لها تأثير ليس فقط على أمن الداخلي للدولة السورية، بل تعدى إلى التأثير على العلاقات بين دول الجوار المعنية بمسألة الأكراد، و كرؤية إستشرافية لحل هذه القضية هو تبني الخيار الأفضل ألا هو الإندماج في الدولة السورية.

الخاتمة

على الرغم من تشعب وتعقد الموضوع الذي تناولناه بالدراسة والتوضيح ، تم التوصل توضيح أهم جوانبه، وذلك وفقا للإشكالية المطروحة فموضوع تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وبالتحديد الأقلية الكردية السورية لاتزال من أهم المواضيع التي تطرح للنقاش والتحليل ،وعليه نخلص من خلال دراسة تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي للنتائج التالية:

– أن مصطلح الأقليات قد تعددت تعريفاته و تصنيفاته، بين التصنيف الوصفي الهيكلي، والتصنيف التحليلي وأخيرا التصنيف الحركي،إلا أن عنصر الإتفاق بين مجمل التعريفات المقدمة هو الإتفاق حول عنصر أساسي هو عامل الإختلاف بالنسبة لهذه الأقلية عن الأغلبية.

– بالنسبة لمفهوم الأمن الإقليمي ونظام الأمن الإقليمي فقد تعددت مفاهيم وأهداف ومقومات ووظائف كل منهما .

– أن دراسة الأقليات وتفسيرها يخضع للمقاربة النظرية الإثنوواقعية، والمقربة الواقعية الإثنية، والمقاربة النظمية.

– أن منطقة الشرق الأوسط تشكل مركز حيوي لتواجد الأقليات وذلك بسبب الخصوصية الإستراتيجية للنطقة وتششكل الأقلية الكردية في المنطقة أكثر الأقليات حركية وتأثيرا.

– تختلف مطالب الأقليات في منطقة الشرق الأوسط بين الأقليات التي تتركز مطالبها على الإندماج في المنطقة مع مراعاة حقوقها والتوزيع العادل للثروات والإعتراف بها كأقلية لها خصوصيتها الثقافية التي تميزها عن الأغلبية وأقليات ترتبط مطالبها بالإنفصال والحكم الذاتي من خلال العديد من الوسائل السلمية أو العنيفة.

– تؤثر الأقليات على الإستقرار الداخلي والإقليمي، والدولي بسبب المطالب التي تطرحها الأقليات وطبيعة النظم السياسية وطرق تعاملها مع هذه الأقليات

– تشكل الأقلية الكردية السورية أحد الأقليات المهمة في منطقة الشرق الأوسط، والوزعة على أربعة دول ترتبط جغرافيا ببعضها البعض هي سورية، العراق، تركيا، وإيران

– تتباين مواقف دول الجوار من القضية الكردية السورية بين دول تؤيد القضية الكردية السورية ودول تتبنى الموقف الحيادي.

– تأثير القضية الكردية السورية لايمس الدولة السورية في حد ذاتها فقط، بل تأثيرها يتعدى النطاق الوطني إلى النطاق الإقليمي فالدولي.

وأخيرا يبقى مستقبل القضية الكردية بشكل عام والقضية الكردية السورية بشكل خاص مفتوحا ويخضع للرهانات والتطورات التي تحدث على مستوى الساحة السورية، ومنطقة الشرق الأوسط والتجاذبات الإقليمية بين دول الجوار ودور الأطراف الخارجية في تحريك وتأجيج النزاعات العرقية والإثنية بما يخدم مصالحها القومية في المنطقة.

الملاحق

ملحق رقم: 01

يمثل الخط الأحمر حدود معاهدة سيفر 1920 //الخط الأصفر الحدود المقترحة من الوفد الكردي في موتمر باريس 1919 //الخط الأخضر الحدود المقترحة من الوفد الكردي في موتمر الأمم المتحدة 1945 نلاحظ توسيع الحدود و لكن في أقصى اتساع لها فإنّ الأراضي المقترحة داخل سوريا اليوم أقل مساحةً مما هو متداول في الخيال السياسي الكردي اليوم.

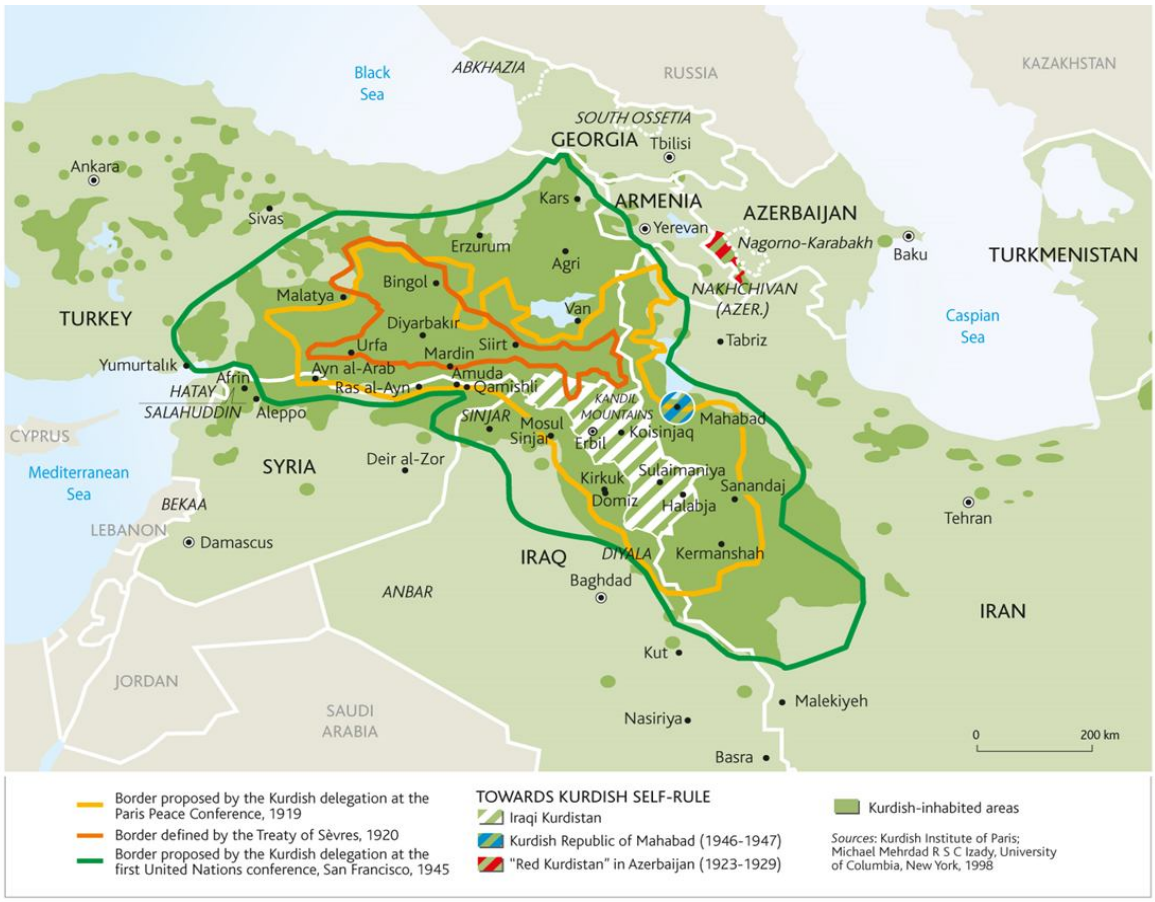

مأخوذة من مقال: طارق هاشم، ملاحظات في جذور مسألة الأكراد في سوريا و إسقاطاتها على الشأن الجاري بتاريخ 2016/4/12 على الساعة 4.00.

ملحق رقم: 02

يمثل المخطط التالي البيت الكردي و العلاقات بين الكرد في سوريا ”بين الاحزاب و بين الأجسام السياسية وبين الكرد عبر الإقليم. و هو يظهر تشابك هذه العلاقات و عدم وجود هرم سلطوي أو نظام علاقات واضح// يمثل السهم الأسود باتجاه واحد علاقة هيمنة أو تحكم أو نفوذ/ و يمثل الخط مفتوح الطرفين علاقات متداخلة كتنسيق أو تعاون أو ائتلاف أو مجمدة أو مقطوعة أو منقطعة //المخطط يحتاج لصبر لكنّه دقيق إلى حدّ ما و يعطي فكرة جيدة لمن يفهمه عن نظام العلاقات داخل البيت الكردي المتشاجر

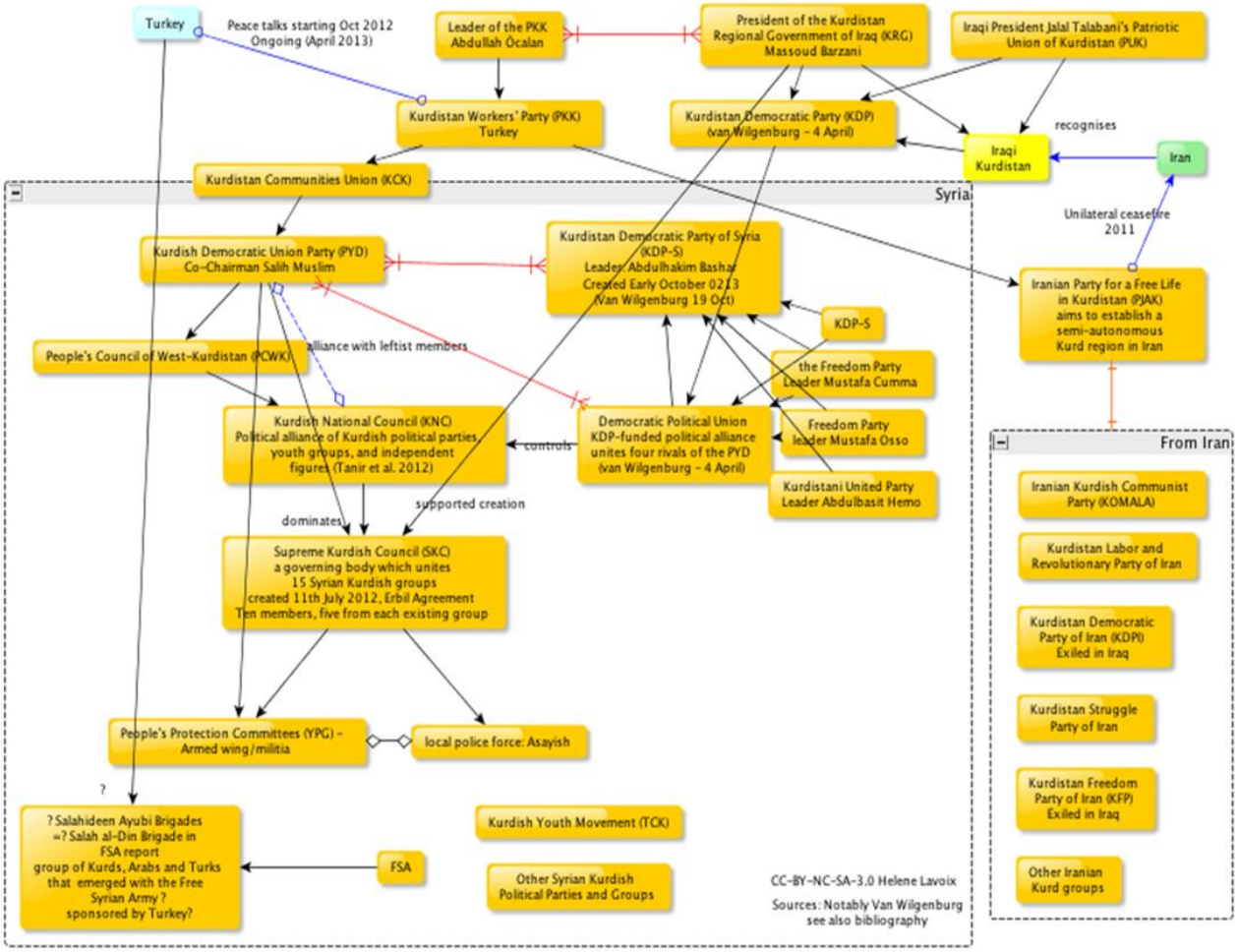

مأخوذة من مقال: طارق هاشم، ملاحظات في جذور مسألة الأكراد في سوريا و إسقاطاتها على الشأن الجاري بتاريخ 2016/4/12 على الساعة 4.00

ملحق رقم: 03

يمثل المناطق ذات الغالبية الكردية في سوريا و التي صارت إلى مناطق إدارة ذاتية مؤقتة منذ عام 2013 تديرها مجالس إدارة محلية ورثت أغلب المؤسسات التي كانت قائمة و ذلك بعد انسحاب النظام دون تخريبها وباتفاق ضمني مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي يسيطر على الساحة كأمر واقع. و الدوائر تمثل نسبة الكرد

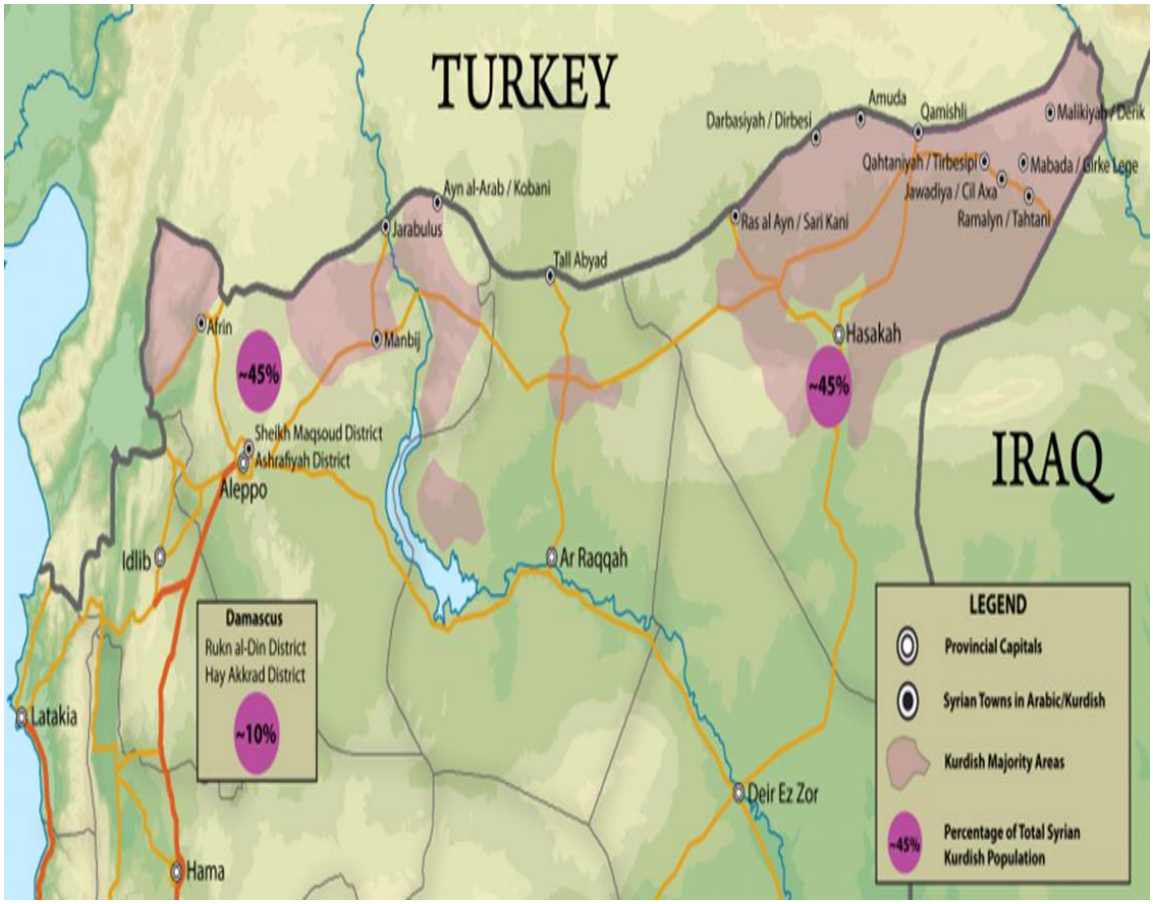

مأخوذة من مقال: طارق هاشم، ملاحظات في جذور مسألة الأكراد في سوريا و إسقاطاتها على الشأن الجاري بتاريخ 2016/4/12 على الساعة4.00

ملحق رقم: 04

نشر المرصد السوري لحقوق الإنسان في: 13 فيفري خريطة لكوردستان سورية قدمها ممثل الحزب الديمقراطي نوري بريمو في إجتماع الأحزاب الكردية في 13 فيفري 2015 تضمنت ربط بين أقاليم الإدارات الذاتية الكردية الثلاث من الجزيرة في شمال شرقي سورية قرب كوردستان العراق إلى عين العرب كوباني وعفرين في شمال سورية قرب حدود تركية، عدها المجتمعون تمثل وحدة جغرافية سياسية لأكراد سورية.

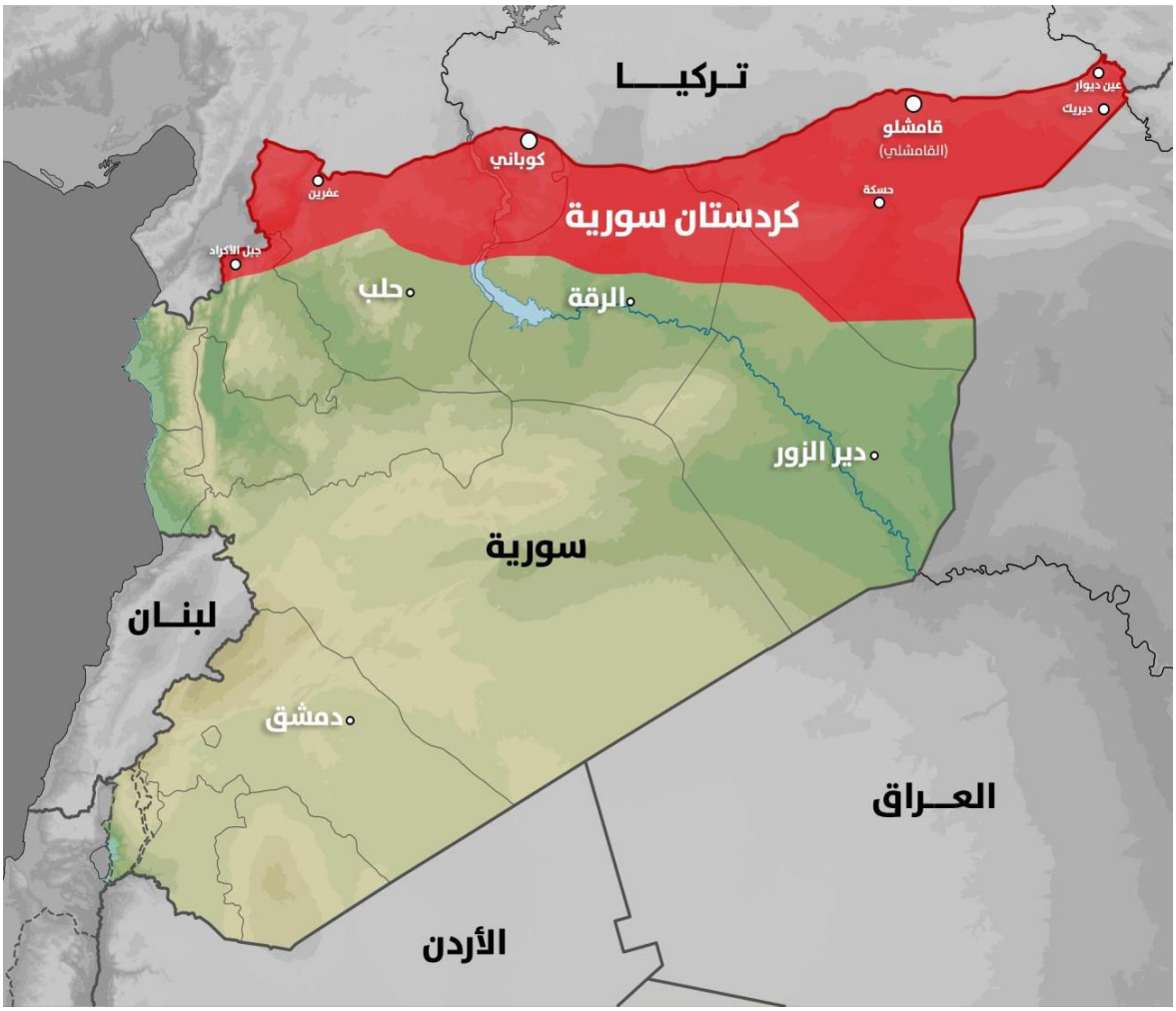

المصدر" :الأكراد يتفقون عل'وحدة جغرافية سياسية"'، البديل، 14 شباط/فبراير 2015 ، على الرابط:

انظر موقع كردووتش، على الرابطhttp://www.kurdwatch.org/?z=de&cid=1

ملحق رقم: 05

خريطة مستقبلية لإقليم كرد سوريا

نشر المرصد السوري حقوق الإنسان في فيفري خريطة للكردستان سورية, قدمها ممثل الحزب الديمقراطي نوري الخريطة السياسية لسورية يتوضح عليها انتشار كردستان سورية ومناطق تو زّع الأكرادعليها, وتتوضع التكتلات في كتل سكانية متابعد تتجمع الكتلة الأولى في الشمال الشرقي, مركزها المالكية والثانية في الحسكة وتل أبيض وعفرين وحلب-

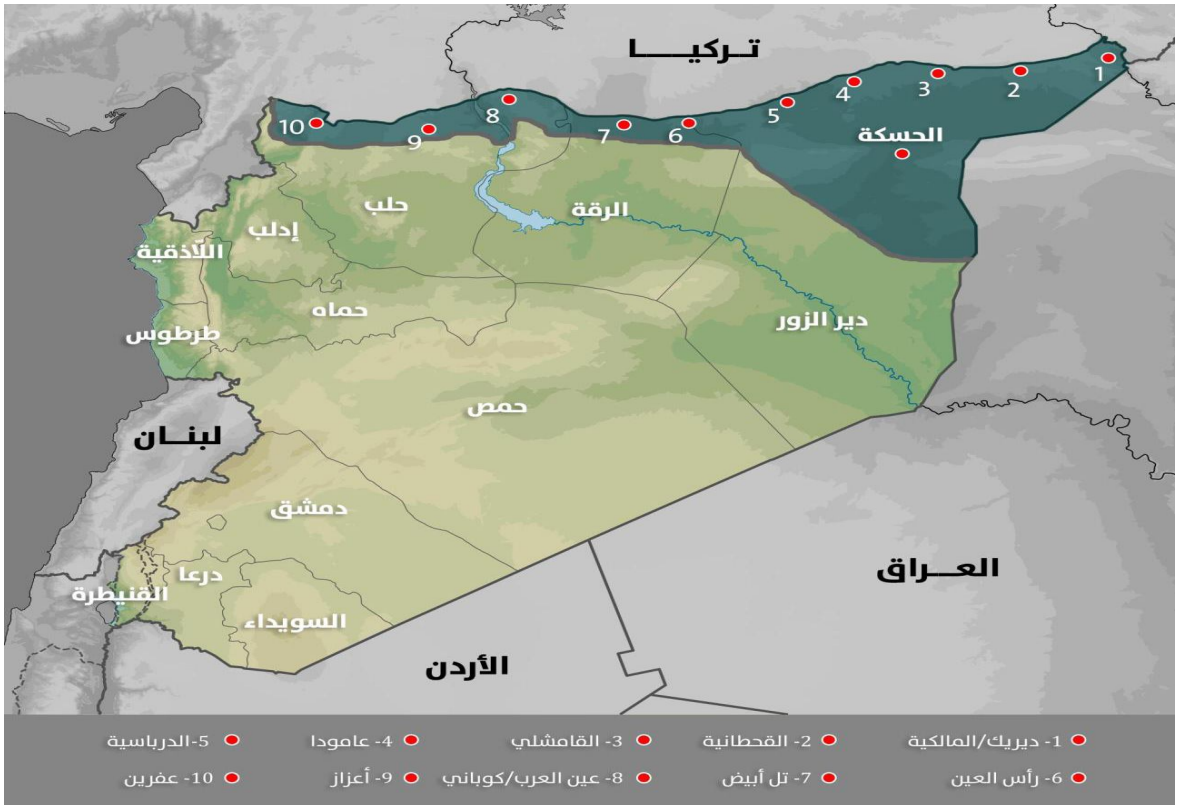

- المصدر :انظر موقع كردووتش، على الرابط

http://www.kurdwatch.org/?z=de&cid=1

قائمـــــــــة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ ـــــ الكتب:

1/ أولسن، روبرت. **المسألة الكردية في العلاقات التركية الإيرانية**. بيروت: دار نارئس للنشر،2001.

2/ إبراهيم، سعد الدين. **تأملات في مسألة الأقليات**. القاهرة: مركز إبن خلدون، 1998.

3/ إبراهيم، عيسى علي. **مشكلات إقتصادية و سياسية رؤية جغرافية معاصرة**. بيروت: دار النهضة العربية،2002.

4/ الدرة، محمود. **القضية الكردية**. بيروت: دار الطباعة للنشر 1996.

5/ العلي سري الدين، عايدة. **المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية**. بيروت: دار الآفاق الجديدة،2000.

6/ الكعكي، يحي أحمد. **الشرق الأوسط و الصراع الدولي**. لبنان: دار النهضة العربية،1982.

7/ الكعكي، يحي أحمد. **الشرق الأوسط و صراع العولمة**. لبنان: دار النهضة العربية،2002.

8/ الكيالي، عبد الوهاب. **موسوعة السياسية** ج2،ط3. لبنان: مؤسسة العربية للدراسات،1997.

9/ الكيلاني، شمس الدين. **مداخل المسألة الكردية وخارجها في ظل محاولات تغير التركيبة الديمغرافية لمنطقة الجزيرة** السورية. بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2015.

10/ المشاقبة، أمين. **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة**. عمان: دار و مكتبة حامد،2012.

11/ المهدي، محمد عاشور. **التعددية الإثنية إدارة الصراعات و الإستراتيجيات التسوية**. عمان: المركز العلمي للدراسات،2002.

12/ باروت، جمال. **التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسة،2013.

13/ بحر، سميرة. **المدخل لدراسة الأقليات**. القاهرة: مكتبة أنجلومصرية،1982.

14/ بدر الدين، صلاح. **الحركة القومية الكردية في سوريا رؤية نقدية من الداخل**. لبنان: رابطة كاو للثقافة،2003.

15/ بكر، حسين علي و آخرون. **تركيا بين التحديات الداخل و الرهانات الخارج**. بيروت: دار العربية للعلوم،2012.

16/ بليس جون، سميث ستيف. **عولمة السياسة العالمية. الإمارات العربية المتحدة**: مركز الخليج،2004.

17/ بن نوى، حسان. **تأثير الأقليات على الإستقرار في النظم السياسية في الشرق الأوسط**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،2015.

18/ تاج الدين، أحمد. **الأكراد تاريخ شعب و قضية وطن**. القاهرة: دار الثقافة،2011.

19/ تشومسكي، نعوم. **أوهام الشرق الأوسط**. القاهرة : مكتبة الشروق الدولية،2010.

20/ جابر أسماء، يوسف أحمد. **حقوق الأقليات المسلمة في آسيا بين المواثيق الدولية و معطيات الواقع**. الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية،2010.

21/ جار، تيد روبرت. **الأقليات في خطر**. القاهرة: مكتبة مدبولي،1994.

22/ جندلي، عبد الناصر. **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**. الجزائر: دار الخلدونية،2007.

23/ حتى، ناصيف يوسف. **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي،1985.

24/ خرسان، كريم. فـي **كيفية عمل النظام السياسي مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، بريطانيا**. لبنان: دار العربية للموسوعة،2009.

25/ دورتي جيمس، بالستغراف روبرت. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة وليد عبد الحي: المؤسسة الجامعية للدراسات،1988.

26/ دني، إيمان. **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**. القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية،2014.

27/ دويري، فايز محمد. **الأمن الوطني**. عمان: دار وائل للنشر،2013.

28/ رضا حميد، بور حلاتي. **المشكلة الكردية**. لبنان: مركز الدراسات الشرقية،2000.

29/ رياض، محمد. **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط**. القاهرة: مؤسسة هنداوي،2012.

30/ زكي بك، محمد أمين. **خلاصة لتاريخ الكرد و الكردستان**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة،2005.

31/ سعودي، محمد عبد الغني.**الجغرافية و المشكلات الدولية**. لبنان: دار النهضة العربية،2008.

32/ طشطوش، هايل عبد المولى. **الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية و الإقتصادية**. الأردن: دار حامد،2012.

33/ عبد السلام، محمد. **ترتيبات الأمن الإقليمي في مرحلة ما بعد 2003/09/11**. مصر: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية،2003.

34/ عبد النور، ناجي. **المدخل إلى علم السياسة**. عنابة: دار العلوم،2007.

35/ عمد، غزالة. **تطور العلاقات الإقتصادية بين سوريا و دول الجوار**. دمشق: دار جمعة للعلوم الإجتماعية و الإقتصادية،2005.

36/ عوني، درية. **عرب و أكراد**. مصر: دار الهلال،1993.

37/ غريفيش مارتن، أوكالاهان تيري. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. دبي: مركز الخليج للأبحاث،2002.

38/ فيليب، روبنس. **تركيا و الشرق الأوسط**. ترجمة مخائيل نجم الدين: دار قرطبة للنشر،1993.

39/ قادر، أمين مثنى. **قضايا القوميات و أثرها على العلاقات الدولية القضية الكردية نموذجا**. الأردن: منشورات مركز كردستان للدراسات السياسية،2011.

40/ كير، مايكل. **الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**. بيروت: دار الكتاب العربي،2002.

41/ مازن، بلال. **المسألة الكردية الوهم و الحقيقة**. بيروت: بيسان للنشر،1993.

42/ محفوظ، عقيل. **تركيا و الأكراد كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2012.

43/ مخائيل، نجم الدين. **تركيا و الشرق الأوسط**.قرطبة: دار النشر،1993.

44/ مسعد، نفين عبد المنعم. **الأقليات و الإستقرار السياسي في الوطن العربي**. القاهرة: مركز البحوث و الدراسات الإستراتيجية،1988.

45/ مصباح، عامر. **نظريات التحليل الإستراتيجي و الأمن للعلاقات الدولية**. القاهرة: دار الكتاب الحديث،2011.

46/ مهنا، محمد نصر. **في نظرية الدولة و النظم السياسية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2001.

47/ هلال علي الدين، مسعد نفين. **النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار و التغير**. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،2000.

48/ هلال علي الدين، مطر جميل. **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**. مصر: دار الهدى للنشر،2005.

49/ هريدي، صلاح الدين. **العلاقات الدولية مفهومها و تطورها**. الإسكندرية: دار الوفاء للدنيا،2008.

50/ وديع، جويدة. **الحركة القومية الكردية نشأتها و تطورها**. بيروت: دار الغزالي للنشر،2013.

51/ وهبان، أحمد. **الصراعات العرقية و إستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات و الجماعات العرقية**. مصر: مؤسسة شباب الجامعية،2011.

52/ ياكوب جوزيف، عمر حسين. **ما بعد الأقليات بديل على تكاثر الدول**. بيروت: مركز الثقافي العربي،2004.

53/ فريق باحثين، **مسألة أكراد سوريا الواقع، التاريخ، الأسطورة**. لبنان: المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات،2000.

ب – الدوريات:

1/ السيد، أحمد محمد. " الشرق الأوسط بعد نيسان." **مجلة المستقبل العربي**، العدد03 (مارس 1995).

2/ السيد، عثمان. " حزب العمال الكردستاني التركي من الكفاح المسلح إلى النضال السلمي." **مجلة السياسة** الدولية، العدد119 (ماي 2013).

3/ الظاهر، حسين. " الأمن القومي العربي مدخل نظري". **مجلة الدراسات اليمنية**، العدد48(مارس2003).

4/ ثائر، عباس ." أكراد سوريا بين حلم الإنفصال و مطالب الحكم الذاتي." **مجلة السياسة الدولية**، العدد115 (مارس 2015).

5/ جاد، عماد." المتغيرات السكانية و الصراعات السياسية." **مجلة السياسة الدولية**، العدد119 (جانفي 1995).

6/ خوري، فيصل ." المسألة الكردية في سوريا من الإنكار إلى الإعتراف." **مجلة الروابط**، العدد155 (مارس 2015).

7/ زرنوقة، صلاح سالم ." المشكلة الكردية و إنعكاستها على دول المنطقة." **مجلة السياسة الدولية**، العدد116 (أفريل 1994).

8/ سالم، صلاح ." القومية الكردية المنشأ و العلاقات مع القوميات المجاورة." **مجلة السياسة الدولية**، العدد135 (مارس 2014).

9/ عبد البديع، أحمد عباس." الأقليات القومية و أزمة السلام العالمي." **مجلة السياسة الدولية**، العدد 114(أكتوبر 1993).

10/ عبد الجاب نوال، الطائي سلطان." المتغيرات السورية تجاه المشكلة الكردية 1999 - 2006." **مجلةالدراسات العلمية**، العدد20 (مارس2011).

11/ عبد الرحمان، جيهان." الحوار الكردي العربي." **مجلة الحوار**، العدد24 (أفريل 2011).

12/ علوي، مصطفى." الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني و الأمن العالمي." **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 04 (أفريل 2005).

13/ غازي، فيصل ." مواقف حكومات التركية بشأن المسألة الكردية دراسة تاريخية من 1923 ــ 2012." **مجلة المستنصيرية العربية و الدولية**، العدد46 (مارس 2012).

14/ غليون، برهان." الإثنية و القبلية و مستقبل الشعوب البدائية." **مجلة التسامح**، العدد22 (أفريل 2003).

15/ قسيس، رندا." وضع الأكراد في سوريا." **مجلة السياسة الدولية**، العدد114 (مارس 2010).

16/ كرم الله، علاء." هل أصبحت القضية الكردية قنبلة مةقوتة تهدد مستقبل العراق." **مجلة السنة**، العدد184 (مارس 1996).

17/ مدرو، محمد." إستخدام الأقليات في الصراع في العالم الإسلامي." **مجلة المختار الإسلامي**، العدد03 (ماي 1988).

ج – الدراسات غير المنشورة:

1/ إيدابير، أحمد. " التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي دراسة حالة مالي." مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2012.

2/ الديبلاج، يوسف علي فايز." توازن القوى و أثره في منطقة الشرق الأوسط بعد إحتلال الأمريكي للعراق 2003 – 2011." مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،2011.

3/ الجرابعة، رجائي السلامة." الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط 1979 – 2011". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،2012.

4/ السيد، زينب ماهر." العلاقات التركية العراقية دراسة لحالة الأكراد 1991 – 2012". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم الدراسات و العلاقات الدولية،2000.

5/ بلعيد،سمية." النزاعات الإثنية في إفريقيا و تأثيرها على مسار الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا." مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة،2010.

6/ بوشوشة، سارة. " إنعكاسات الحراك السياسي على الأمن الإقليمي في الوطن العربي دراسة حالة ليبيا". مذكرة ماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة،2015.

7/ بومعالي، نذير." حماية الأقليات بين الإسلام و القانون العام." مذكرة دكتوارة في العلوم الساسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2008.

8/ حشوف، ياسين." مجلس التعاون للدول الخليج العربية دراسة في أسباب إستمرارية التجربة و السيناريوهات المستقبلية." مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2008.

9/ خياري، لطفي." الأقليات في النزاعات الإقليميو و الدولية حالة الأقلية المسلمة في الإتحاد اليوغسلافي سابقا." مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2004.

10/ سامر، علي." تاريخ العلاقات السياسية العراقية التركية و العوامل المؤثرة فيها 1946 -1991." مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة دمشق،2012.

11/ طيوش، تقي الدين، جمال محمد الصالح." تأثير المسالة الكردية على الأمن القومي التركي من 1983 - 1991." مذكرة ماستر في العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة 8 ماي 1945، 2015.

12/ عياد، محمد سمير." مستقبل الأمن الإقليمي العربي بعد إحتلال العراق." مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر ،2004.

13/ كاكل، سارة عدنان." الأكراد و المناطق المتنازع عليها بين الغد." مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،2011.

14/ محجوب، خديجة." النفط العربي محدد للسياسة في منطقة الشرق الأوسط من الخطر النفطي 1973 في حرب الخليج الثانية." مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،جامعة الخرطوم،2003.

15/ ويفي، خيرة." تأثير المسألة الكردية على الإستقرار الإقليمي." مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005.

د/ المقالات الإلكترونية:

1/ أحمد، عمر يحي." مستقبل المشكلة الكردية في إيران." مأخوذ من حوار المتمدن، تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/02/22، على الساعة 10.00.

2/ إسماعيل، محمد الصادق. " الأقليات في الخليج العربي فقه و تأمل." مأخوذ من موقع:

http //www islamonline artical.html. ، وتم التصفح بتاريخ 2016/03/11 على الساعة 10.00.

3/ الجباعي، جاد عبد الكريم." مسألة الأقليات". مأخوذ من موقع:

http // hembred band.net.com بتاريخ 2016/02/24 على الساعة 09.00

4/ العنائي، شرين." القضية الكردية مأخوذة من حوار المتمدن بتاريخ 2016/03/15 على الساعة 08.00.

5/ بوزان، صالح." القضية الكردية في سوريا." مأخوذة من حوار المتمدن بتاريخ 2016/03/22 على الساعة 12.00.

6/ جناحي، عبد الله. " الأقليات و الأكثريات في دوائر الهوية الثقافية البحرين نموذجا." مأخوذ من موقع:

بتاريخ 2016/03/10 على الساعة 09.00 www.ads.googlr.com

7/ حسين، خليل." نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام." مأخوذ من موقع:

بتاريخ 2016/03/10 على http // drkhahi.blogspot.com/01/biog/post/html. الساعة 09.00.

8/ حمي، إسماعيل." نحن نطالب لحكم ذاتي لكردستان سوريا." مأخوذ من حوار المتمدن، بتاريخ 2016/03/14 على الساعة12.00.

9/ ضالم، محمد يوسف." القضية الكردية في سوريا." مأخوذ من حوار المتمدن، بتاريخ 2016/03/09 على الساعة 11.00.

10/ ظاهر، مسعود ." خريطة الأقليات في الوطن العربي." مأخوذ من موقع:

بتاريخ 2016/03/07 على الساعة 09.00.www.aaswat.com

11/ عبد الله، عصام." مسألة حقوق الأقليات و حق تقرير المصير ." مأخوذ حوار المتمدن بتاريخ 2016/02/14 على الساعة 10.00.

12/ مازن، بلال." الأكراد هل هناك رؤية مستجدة." مأخوذة من موقع:

بتاريخ 2016/03/05 على الساعة 09.00 http //www.kamist.com

13/ يوسف، محمد بسام." القضية الكردية في سوريا." مأخوذة من حوار المتمدن بتاريخ 2016/03/15على الساعة 10.00.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

1/ cigerbi, sabri, les kurdes est leurs histoire : paris l'harmatton 1992.

ثالثا: المراجع باللغة الإنجليزية

1/ bouzanbarry and weaver , region and power the structure of international security combridge university press 2003.

2/ GordanHenry,*Multicultural and Multiethnique Society*, Discussion2000 UNESCO.

3/ reyonlds, juilus, an empricial application of regional security complex theory : the securitization discoursemehnaton with central asia and Russia dearee master, central euroupean university 2009.

4/ veiter, Theodore, commentary on the comcept of concept of nation: human rights, journal vol 24 paris,1974.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	أ
مقدمـــــــــة	**10**
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي و نظري للأقليات و الأمن الإقليمي	**11**
المبحث الأول: الأقليات مقاربة إيتمولوجية	**11**
المطلب الأول: مفهوم الأقلية	15
المطلب الثاني: تصنيف الأقليات	19
المبحث الثاني: الأمن الإقليمي مقاربة مفاهيمية	**19**
المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي	25
المطلب الثاني: مفهوم نظام الأمن الإقليمي	31
المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لدراسة الأقليات و الأمن الإقليمي	31
المطلب الأول:المقاربة الإثنوواقعية	33
المطلب الثاني: المقاربة النظمية	**35**
المطلب الثالث: نظرية المركب الأمن الإقليمي	39
الفصل الثاني: دراسة تحليلية للأقليات في الشرق الأوسط	**40**
المبحث الأول: جيوإستراتيجية الأقليات في الشرق الأوسط	**40**
المطلب الأول: جيوإستراتيجية الشرق الأوسط	**45**
المطلب الثاني: التوزيع الجيوسياسي للأقليات في الشرق الأوسط	49

المبحث الثاني: واقع الأقليات في الشرق الأوسط	**49**
المطلب الأول: طبيعة المطالب المرتبطة بالأقليات	**53**
المطلب الثاني: طبيعة النظم السياسية و القدرة الإستجابية لمطالب الأقليات	56
المبحث الثالث: تأثير الأقليات في الشرق الأوسط	**56**
المطلب الأول: تأثير الأقليات على الإستقرار الداخلي	60
المطلب الثاني: تأثير الأقليات على الإستقرار الإقليمي و الدولي	**65**
الفصل الثالث: واقع الأقلية الكردية في سوريا من منظور إقليمي	**66**
المبحث الأول: طبيعة الأقلية الكردية في سوريا	**66**
المطلب الأول: الأكراد بحث في الأصول و التاريخ	**73**
المطلب الثاني: التطور التاريخي للمسألة الكردية في سوريا	**80**
المبحث الثاني: تأثير القضية الكردية السورية على الأمن الإقليمي	**80**
المطلب الأول: مواقف دول الجوار من أكراد سوريا	**81**
المطلب الثاني: تداعيات القضية الكردية السورية على دول الجوار	82
المطلب الثالث: سيناريوهات القضية الكردية السورية	86
الخاتمـــــة	**94**
الملاحق	
المصادر والمراجع	**106 –96**
الفهرس	
الملخص	

الملخص

ملخص المذكرة:

شكل موضوع تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط إهتمام العديد من الدارسيين والمفكريين في مجال العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، نظرا للخصوصية الأمنية للأقليات في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح العلاقة بين الأقليات والأمن الإقليمي، وإبراز تأثير هذه الأقليات على الأمن في منطقة الشرق الأوسط في نطاق إقليمي.

تم في هذا الموضوع معالجة الإشكالية المعنونة ب: كيف يمكن للأقليات أن تشكل تهديدا على الإستقرار والأمن الإقليمي للدول على ضوء حالة أكراد سورية؟

ومن خلالها تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيمايلي:

– تعتبر الأقليات أحد أهم القضايا المطروحة على المستوى الدولي في ظل ظهور المتغير الثقافي ودوره في التأثير على القضايا الأمنية، والتي تؤثر سلبا أو إيجابا على أمن الدول في نطاقها الوطني أو نطاقه الإقليمي.

– شكلت الأقليات محور الأمن الإقليمي نظرا لما تلعبه من دور بارز في التأثير في التأثير على الأمن الوطني والإقليمي.

– تشكل منطقة الشرق الأوسط مركزا حيويا لتواجد الأقليات بإعتبارها منطقة محورية وحيوية في الخارطة السياسية.

– الأكراد وبفعل التواجد الكبير لهم في المنطقة بات لهم تأثير كبير في التحكم ولعب دور مركزي في الحفاظ على الأمن الإقليمي.

–أكراد سورية وبحكم المتغيرات الجديدة بات لهم تأثير كبير على الأمن في منطقة الشرق الأوسط، في ظل التحولات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط وفي خضم المواقف الإقليمية والدولية حول القضية.

Smmaray:

The subject of the influence of minorities on regional security in the middle east shaped the attention of many scholars and thinkers in the field of international relation and security studies، given the specificity of security for minorities in the maintenance of international peace and security. This study aims to clarify the relationship between minorities on security in the middle east in a regional scale was in this topic address the dilemma titled how can minorities constitute a threat to regional security and stability of the case of Syrian kurds?

And throught it has been reached on a set of result is the most prominent of the following:

Minority is considered one of the most important issues on the international level in light of the cultural variable and its role in influencing the security issues emergence، which positively or negatively affect the security of countries in the regional scope، where he formed a minority the focus of a major axis due to the play of a prominent role in influencing the security and national coordinated، and formed the middle east، a vital center for the presence of minorities as a strategic area in the political map، kurds and by widespread presence in the region has become for them a significant impact not only on security internal، but also exceeded the security of the regional countries and the best example of Syria's kurds، and by virtue of the new variables become their impact on security in the middle east in light of the new positions and shifts in the Syrian state..